جامعة العربي التبسي – تبسة – الجزائر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

آليات مجلس الأمن الدولي

في الحفاظ على السلام العالمي

دراسة حالة: جنوب السودان

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالبتين:
مهماه زهراء
ناصري رفيقة

إشراف الأستاذ:
بن حدة باديس

لجنـة المناقشـة:

الاســـم واللقـــب	الرتبـــة العلميـــة	الصفـــة
د. عطية ادريس	أستاذ محاضر أ	رئيســـا
أ. بن حدة باديس	أستاذ مساعد أ	مشرفـا ومقررا
د. شيباني إيناس	أستاذ محاضر ب	عضوا ممتحنـا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وعرفان

قبل كل شيء

أرى أنه لزاما علي أن أشكر الله وأحمده في الأول والآخر

على أن يسر لي إنجاز

هذه المذكرة لنيل شهادة الماستر.

فاللهم لك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت،

ولك الحمد وأنت راض عني.

قال المصطفى الكريم "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

وعليه أتقدم بالشكر إلى الأستاذ المشرف،

واللجنة الكريمة التي أشرفت على مناقشة هذه المذكرة،

إلى جميع أساتذة العلوم السياسية الذين درسوني،

إلى كل من ساعد في لإنجاز هذه المذكرة

من قريب أو بعيد

الخطة

شكر وعرفان

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتطبيقي لمجلس الأمن

المبحث الأول: ماهية مجلس الأمن الدولي

المطلب الأول: التعريف بمجلس الأمن

المطلب الثاني: اختصاصات مجلس الأمن وآلية التصويت فيه

المطلب الثالث: الإجراءات أمام مجلس الأمن

المبحث الثاني: آليات مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والامن الدوليين الدولي وتقييم دوره:

المطلب الأول: إجراءات مجلس الأمن في حفظ السلم الدولي

المطلب الثاني: تقييم دور مجلس الأمن في حفظ السلم الدولي

المبحث الثالث: اثار عملية بناء السلام على مجلس الامن الدولي

المطلب الأول: مفهوم بناء السلام

المطلب الثاني: عمل لجنة بناء السلم: النطاق، المقاربات، والتحديات

الفصل الثاني : مدخل جيوسياسي لمنطقة جنوب السودان

المبحث الأول :دراسة جيوبوليتيكية لمنطقة جنوب السودان

المطلب الأول: الموقع الفلكي والجغرافي للإقليم وأهميتهما الجيوسياسية

المطلب الثاني: نشأة وتطور منطقة جنوب السودان

المطلب الثالث: التعريف بمنطقة جنوب السودان

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب السودان

المطلب الأول: الموقع الجيواستراتيجي لإقليم جنوبي السودان

المطلب الثاني :الأهمية الجغرافية لمنطقة جنوب السودان

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة جنوب السودان

المبحث الثالث: الأوضاع الأمنية داخل منطقة جنوب السودان

المطلب الأول: النزاعات الاقليمية لدولة جنوب السودان

المطلب الثاني: الأوضاع الأمنية داخل منطقة جنوب السودان قبل الانفصال

المطلب الثالث: الأوضاع الأمنية داخل منطقة جنوب السودان بعد الانفصال

الفصل الثالث : دور مجلس الأمن وإجراءات حفظ وفرض وبناء السلام في جنوب السودان

المبحث الأول: تدخل مجلس الأمن في جنوب السودان

المطلب الأول: حفظ السلام بمنطقة جنوب السودان

المطلب الثاني: فرض السلام بمنطقة جنوب السودان

المطلب الثالث: بناء السلام بمنطقة جنوب السودان

المبحث الثاني: مواقف القوى الدولية والإقليمية على ضوء قرارات مجلس الأمن

المطلب الأول: الأطراف الدولية الرئيسية

المطلب الثاني: موقف مجلس الأمن في جنوب السودان

المطلب الثالث: الأفاق المستقبلية للنزاع في جنوب السودان

الخاتمة

قائمة المصادر والمراجع

ملاحق

مقدمة

تشهد القارة الإفريقية مشاكل عديدة من بينها النزاعات الأمنية كظهور المنظمات الإرهابية والانقلابات وسقوط الحكومات ناهيك عن المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة وانتشار الأوبئة، أيضا التعدادات الإثنية والعرقية الكبيرة مما يؤدي إلى اختلاف الإيديولوجيات والمعتقدات واللغات، كل هاته العوامل تشكل تعقيدات في القارة الإفريقية، ومن بين الدول الإفريقية التي عانت بعض هاته المشاكل دولة السودان التي شهدت انقسام أو بالأحرى انفصال جنوبها عن شمالها مما أدى إلى التأثير عليها في العديد من الجوانب من بينها الجانب الجغرافي لتراجع مكانتها إفريقيا.

حيث تسببت مشكلة الجنوب بالعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية في السودان، فهي كانت وراء التوتر الاجتماعي وانقسام القوى السياسية وتخبط السياستين الداخلية والخارجية للدولة، وهي ما أطاح بالنظام العسكري الأول والثاني، وكذلك بالأنظمة الديمقراطية الثانية والثالثة التي شهدتها البلاد كما يصف بعض الباحثين مشكلة الجنوب بالمشكلة الإقليمية التي تمتد تبعاتها إلى العالم العربي والقارة الإفريقية إلى حد السواء.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من حيث أنها توفر:

من الناحية العلمية مجالا للمهتمين بالشؤون الإفريقية الإطلاع على التحليل الشامل والكامل جوانب الانفصال بين السودان شمال والسودان جنوب ومخلفات هذا الانقسام على القارة.

من الناحية العملية تساهم هذه الدراسة المهتمين بالشأن السياسي في القارة الإفريقية وخاصة صناع القرار والسياسيين الذين يحاولون إيجاد حل لهذه المعضلة وخصوصا تردي الأوضاع الأمنية في القارة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى مجموعة من النتائج:

- ✓ التعرف على دوافع الانفصال والمهددات الناتجة عنه.
- ✓ تحديد النتائج وأبعادها الداخلية والخارجية.
- ✓ القيام بدراسة استشرافية حول ما ستؤول إليه السودان وبالتحديد جنوب السودان.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار موضوع الدراسة هذه لأسباب ذاتية وموضوعية

أما الأسباب الذاتية:

- ✓ الاهتمام بالدراسة الإستراتيجية والتي هي أصل التخصص وخاصة الجانب الأمني.
- ✓ الرغبة في معرفة الأسباب الحقيقية لهذا الانفصال خاصة لدولة بحجم السودان والتي كانت تحتل المرتبة الأولى إفريقيا.

أما الأسباب الموضوعية:

- ✓ إشكالية اللإستقرار التي تشهدها إفريقيا في الآونة الأخيرة وأثرها على القارة ككل خاصة انقسام السودان التي كانت تحتل الصدارة من الناحية الجغرافية.
- ✓ محاولة فهم كيفية تقسيم الثروات الطبيعية بعد هذا الانقسام خصوصا وأن هذا الانقسام تم بطريقة شرعية عن طريق الاقتراع.

الإشكالية:

تكمن المشكلة الأساسية لدراستنا هاته في محاولة فهم انفصال جنوب السودان وتحديد أسبابه ثم تحديد انعكاساته على القارة الإفريقية، ويمكننا بلورة هذه المشكلة في السؤال التالي:

ما مدى تأثير مجلس الأمن الدولي في عملية الحفاظ على السلام العالمي في ظل المتغيرات الدولية والاقليمية الراهنة؟ وكيف كان دورها في معالجة قضية انفصال السودان؟

مما يجعلنا نتطرق للأسئلة البحثية التالية:

- ✓ ما هي إستراتيجية شمال السودان في التعاون مع الجنوب المنفصل؟
- ✓ فيم تتمثل الإستراتيجية التي أستعملها جنوب السودان للتعايش مع الوضع الجديد محليا وإقليميا؟

الفرضية:

- ✓ إن التعددات الإثنية داخل السودان تزيد في تهديد أمنها القومي فكلما زاد التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للسودان، كلما تأزمت الأوضاع السياسية والأمنية ما له دور في انفصال جنوب السودان.

حدود الدراسة:

- ✓ الحدود الزمنية من 2004-يومنا هذا وهي الفترة التي تم فيها التوقيع على اتفاقية السلام الشاملة نيفاشا والتصويت على الانقسام واتخاذ الجنوبيين قرار الانفصال والاستقلال عن الشمال.
- ✓ الحدود المكانية دولة جنوب السودان التي تتربع على مساحة 619,745كم^2 ويبلغ عدد سكانها 8,260,490 نسمة.
- ✓ الحدود الموضوعية دور مجلس الأمن بصفته أعلى هيئة أممية تسهر على بناء وحفظ السلام العالمي، والحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان بصفتها الطرف المفاوض والممثل الشرعي لجنوب السودان والمعترف بها دوليا.

مناهج واقترابات الدراسة

- ✓ اعتمدنا في دراستنا هذه على أسول العرض الكرونولوجي والمستمد من المنهج التاريخي الذي يساعد في الدراسة من بداية الأزمة وصولا إلى الانفصال وتداعياته والتحولات السياسية المفاجئة التي ظهرت في السودان، كما اعتمدنا أيضا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفا منهجيا دقيقا وقد استعملناه هنا في وصف وتحليل وتوضيح أسباب هذا الانفصال ثم الاعتماد على المنهج المقارن لمقارنة أوضاع السودان قبل وبعد الانفصال، وكذا منهج دراسة الحالة من أجل التركيز في ضبط عوامل الأزمة وتداعياتها في جنوب السودان، بالإضافة إلى الاقتراب الوظيفي لدور مجلس الأمن، والاقتراب النسقي لدراسة مشكل جنوب السودان من قبل مجلس الأمن ومحاولة حل النزاع.

الإطار النظري للدراسة:

- ✓ بما أننا بصدد دراسة حول بلد يعاني من مشكل الأقليات مما أدى به إلى الانقسام فإنه من الضروري استعمال النظرية الاجتماعية التي تهتم بالأمن المجتمعي وخاصة ما جاءت به مدرسة كوبنهاغن، ومن جهة أخرى يجدر بنا أن نتطرق إلى النظرية الاثنو-واقعية والتي تقوم على الانتقال من تحليل الدولة كفاعل وحيد وراشد إلى تحليل ما يجري داخل الدولة، بالمنطق "الغرامشي"، وهو نوع من التكيف للنظرية الواقعية من النزاعات الإثنية الكثيفة التي حدثت بعد نهاية الحرب الباردة داخل الدولة ذاتها.

ومن جهة أخرى يمكن التطرق للمقاربة الاقتصادية لتفسير النزاعات من خلال إسهامات (Paul Collier)، بالاضافة الى مدرسة باريس التي قدمت استبصاراتها من خلال إدماج ما يسمى بمقاربة – مهنيي الأمن- التي تعنى بمواجهة التهديدات الأمنية المعاصرة بحوصلة من التقنيات والاستراتيجيات المختلفة والتي

تحاول تكييف مفهوم الأمن مع التطورات التكنولوجية المستجدة وطبيعة التحديات المعاصرة التي تواجه الدول في عصر العولمة.

الدراسات السابقة:

أحمد أبو سعدة، جنوب السودان وأفاق المستقبل جنوب السودان وآفاق المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2011، عدد الصفحات: 324.

ينقسم الكتاب إلى 12 بابًا رئيسيًا، وتركزت هذه الدراسة حول التقسيم الداخلي في السودان منذ القديم والتعدد الإثني خاصة في جنوب السودان حيث أشار إلى وجود النيليين وهم (الدينكا والنوير والشك والأنواك)، أيضا النيليين الحاميين وهم (الديدينجا والبويا والتبوسا والأتوكا) أيضا السودانيين الذين بدورهم يتكونون من عدة قبائل من بينها قبيلة (الزاندي).

إبراهيم يوسف حماد عودة، الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي– الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين، 2014، عدد الصفحات 181.

تركزت هذه الدراسة حول الدور الإسرائيلي البارز في انفصال جنوب السودان عن الجمهورية السودانية الديمقراطية ومن ثم تداعيات هذا الانفصال على الصراع العربي الإسرائيلي ومنه تركز الدراسة على موضوعين متصلين: الأول: دور إسرائيل في انفصال جنوب السودان والثاني: تداعيات هذا الانفصال على الصراع العربي–الإسرائيلي.

تقرير مجموعة الأزمات الدولية عدد 76 عن إفريقيا، الأمين العام للأمم المتحدة، 2017، عدد الصفحات 21.

وتركزت هذه الدراسة على الأزمة في دارفور التي خلقت البداية السريعة للحرب في إقليم الغربي منذ 2004 حيث تم اعتبارها إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم وبالتالي تناولت هذه الدراسة الجانب الإنساني لأزمة دارفور.

وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة أولا من حيث الحقبة الزمنية حيث تناولت مشكلات انفصال جنوب السودان منذ الإعلان عن التصويت بالانفصال في 1جانفي 2011. وثانيا من حيث أنها ألمت بالأسباب الداخلية والخارجية لانفصال جنوب السودان أيضا أفاق دولة جنوب السودان وكيفية التعايش في ظل الانقسام.

صعوبات الدراسة:

✓ من بين أهم الصعوبات التي قابلتني في بحثي هذا قلة المراجع خاصة الكتب والكتب التي تم العمل بها كانت في شكل نسخات إلكترونية Pdf أيضا أن هذا البحث يحتاج إلى التنقل مما ويكلف الجهد والوقت.

تحديد مفاهيم ومصطلحات الدراسة:

الأزمة: تعرف الأزمة على أنها خلل في النمو في أحد المجالات أو اضطراب في العلاقة بين طرفين أو أكثر كما يرى البعض أن الأزمة تعبير عن واق نزاع بين طرفين تربطهما علاقة تتضارب فيها الأهداف ويكون التنافس فيها على موارد محدودة ويحس كل منهما أن الأخر يعيق وصله إلى أهدافه.

الصراع: تنافس أو صدام بين اثنين أو أكثر من القوى أو الأشخاص الحقيقيين أو الاعتبارين، يحاول فيها كل طرف تحقيق أغراضه وأهدافه ومصالحه ومن الطرف الأخر من تحقيق ذلك بوسائل وطرق مختلفة والصراع قد يكون مباشرا أو غير مباشر ،سلميا أو مسلحا واضحا أو كامنا.

الانفصال: نزعة سياسية وشعبية للمطالبة بالاستقلال عن دولة أو كيان ما من أجل تكوين كيان أو دولة قومية أو دينية أو عرقية، وظهرت نتيجة الإحساس بالتهميش والإهمال من طرف الجزء، أو القومية التي تسيطر عن تلك الدولة ولقد اشتدت حدتها في القرن العشرين.

الحرب الأهلية: حالة صراع مسلح يقع بين فريقين أو أكثر في أراضي دولة واحدة نتيجة لنزاعات حادة، وتعذر إيجاد أرضية مشتركة كلها بالتدرج أو بوسائل سلمية، ويكون الهدف لدى الأطراف السيطرة على مقاليد الأمور وممارسة السيادة، أما أسبابها فقد تكون سياسية أو طائفية أو دينية أو عرقية أو إقليمية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والتطبيقي لمجلس الأمن

مقدمة

بعد أن شهد العالم في مطلع القرن العشرين حربين عالميتين في اقل من أربعة عقود، انهار خلالها السلم والأمن الدوليين وسقط خلالها الملايين من الضحايا والجرحى ناهيك عن الخسائر الاقتصادية، كل ذلك دفع الدول الكبرى بعد فشل عصبة الأمم المتحدة في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى إنشاء منظمة الأمم المتحدة التي أكد ميثاقها على أن الهدف الأسمى الذي تسعى لتحقيقه هو حفظ السلم والأمن الدوليين، وهذه المهمة من نصيب مجلس الأمن.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى دراسة كل ما يخص مجلس الأمن في ثلاثة مباحث، خصصنا المبحث الأول لدراسة ماهية مجلس الأمن الدولي، اما المبحث الثاني لدراسة اجراءات مجلس الأمن في الحفاظ على السلم العالمي وتقييم دوره، أما المبحث الثالث فهو لدراسة عملية السلام مفهومها، تطورها وآلياتها .

المبحث الأول: ماهية مجلس الأمن الدولي

مع قيام الأمم المتحدة عام 1945، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، حرصت الدول التي تزعمت التحالف بعد أن كتب لها النصر على حصر اختصاصات المنظمة الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين داخل جهاز يتكوّن من عدد محدود من الدول التي تمتع فيه بعضها بالعضوية الدائمة، وبوضع متميز عند التصويت، يجعل من المستحيل عليه قانونا إصدار أي قرار يتعارض مع مصالح أي منها.

المطلب الأول: التعريف بمجلس الأمن

يعتبر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة واختصاراً مجلس الأمن، والمعروف إعلاميا بمجلس الأمن الدولي أحد أهم أجهزة الأمم المتحدة، ويعتبر المسؤول عن حفظ السلام والأمن الدوليين طبقاً للنص السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ولمجلس الأمن سلطة قانونية على حكومات الدول الأعضاء لذلك تعتبر قراراته ملزمة للدول الأعضاء.

الفرع الأول: تعريف بمجلس الأمن

يعتبر مجلس الأمن الإدارة التنفيذية للأمم المتحدة وأهم جهاز فيها، وهو المسؤول الأول عن حفظ السلم والأمن الدوليين وقمع اعمال العدوان وانزال العقوبات بالأعضاء المخالفين .

ويعتبر مجلس الامن هو الوكيل المسؤول وصاحب السلطة الذي ينوب عن كل الدول الاعضاء في تحمل مسؤولية حفظ السلام والأمن الدوليين، وممارسة كل ما يصاحبها من سلطات أعطاه الميثاق أو قوة واضحة في معالجة الشؤون السياسية، وخوله وحده سلطة تقرير ما يراه من عمل كفيل بكفالة السلام في المواقف الحرجة، وجعل هذه المسؤولية من مهام مجلس الامن وجعله من اهم اجهزة الامم المتحدة، لان مهمة حفظ السلم والامن الدوليين هي اهم المهام التي تؤديها للأمم المتحدة وتسيطر على كل وجوه العمل في هذه المنظمة.

وعلى ذلك فان مجلس الامم تعتبر جهازاً تنفيذياً، لا تقتصر مهمته على المناقشات والتوصيات، وانما يستطيع ان يمارس اعمالاً تنفيذية من خلال تطبيق منهج الامن الجماعي، فالمتطلبات التي القيت على مجلس الامن وكان من المحتم عليه ان يقوم بها تفرض عليه ان يكون جهاز تنفيذي يعمل بشكل مستمر وقادر على أن يتخذ قرارات سريعة وفعالة[1].

[1] عبد الكريم، علوان، **المنظمات الدولية**، (عمان: دار الثقافة، ط1، 2002)، ص304.

الفرع الثاني: العضوية في مجلس الامن

يتكون مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً من أعضاء الأمم المتحدة ينقسمون إلى خمسة أعضاء دائمين وعشرة أعضاء يتم انتخابهم بواسطة الجمعية العامة لمدة سنتين، يتم تبديل خمسة أعضاء كل سنة، ولا يجوز إعادة انتخاب أحدهم مباشرة لمدة أخرى، ويتواجد ممثل دائم عن كل عضو في مقر الأمم المتحدة طوال الوقت لتحقيق مبدأ "الاستمرارية" الذي يعد المحرك الرئيسي لإدارة مجلس الأمن. وعلى ذلك فإن مجلس الأمن يتكون من نوعين من الأعضاء هما :

1- الأعضاء الدائمون

تنص المادة 23[1] من ميثاق الأمم المتحدة على ان مجلس الأمن يضم في عضويتهِ خمس دول تتمتع بعضوية دائمة وهي : جمهورية الصين، وفرنسا، واتحاد الجمهوريات الروسية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الدول الخمس هي أعضاء دائمه في مجلس الأمن، وبالتالي تتمتع بما يعرف بحق الاعتراض (Veto)، ولهذه الدول استعمال الحق الاعتراض في المسائل المعروضة على المجلس مما يترتب عليه عدم امكانيه صدور قرارات في المسائل التي يحدث اعتراض عليها.

2-الأعضاء غير الدائمين

وعددهم عشره دول، تقوم الجمعية العامة للأمم المتحدة بانتخابهم بأغلبية الثلثين ولا يجوز اعادة انتخاب من انتهت ولايته بصورة متتالية، ويشترط مراعاة ما يلي في اختيار الأعضاء غير الدائمين:[2]

1- أن الجمعية العامة هي التي تقوم بانتخاب هؤلاء الأعضاء العشرة

2- أن مدة الانتخاب هي سنتين يتم تبديل خمس أعضاء كل سنة.

3- أن يراعي في هذا الانتخاب مدى مساهمة الأعضاء في حفظ السلم والأمن الدوليين ومدى المساهمة في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الأخرى.

4- أن يراعي في هذا الانتخاب التوزيع الجغرافي العادل للتمثيل في المجلس على كافة المناطق الأساسية في العالم، وهي موزعة كما يلي (خمسة مقاعد لدول آسيا وافريقيا، مقعدان لدول امريكا اللاتينية، مقعدان اوروبا الغربية ومقعد لدول اوروبا الشرقية).

[1] المادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة الصادر في 26 جوان 1945 في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية، الساري النفاذ 24 أكتوبر 1945.

[2] جعفر عبد السلام، **المنظمات الدولية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط6، دون سنة طبع)، ص386.

المطلب الثاني: اختصاصات مجلس الأمن وآلية التصويت فيه

تم تقسيمه الى فرعين أولهما اختصاصات مجلس الأمن وثانيهما آلية التصويت في مجلس الأمن، وذلك تباعاً على النحو الاتي:

الفرع الأول : اختصاصات مجلس الأمن

تنبع هذه الاختصاصات من الفكرة الرئيسية والمهمة الأساس التي القيت على مجلس الأمن وهي أن يتولى مسائل حفظ السلم والأمن الدوليين، ويمارس المجلس اختصاصهُ هذا بوسيلتين هما:

1-التوصيات (التسوية السلمية للمنازعات):

يلجأ المجلس في هذه الحالة الى حل النزاع حلاً سلمياً حينما يتعلق الأمر بنزاع يخشى معهُ تعريض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر، وعلى ذلك تقع على مجلس الأمن المهمة الرئيسية في مجال تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وقد نظم هذه الوظيفة الفصل السادس من الميثاق[1].

ومع ذلك يثبت لمجلس الأمن الاختصاص بنظر المنازعات التي يرفعها اليه الأطراف المتنازعة، وهنا لا يشترط صفه الخطورة في النزاع لأن المجلس يعمل في هذه الحالة كوسيط بين الأطراف، وقد اعطى الميثاق لمجلس الأمن أن يتدخل لفحص اي نزاع أو أي موقف لكي يقرر ما إذا كان استمراره يؤدي إلى تعريض السلم الدولي للخطر، أو بعبارة أخرى لكي يقرر ما إذا كان يختص بمعالجه الأمر أو لا[2].

2-اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي

أو إعادته الى نصابهُ وذلك إذا وقع ما يمكن أن يهدد السلم الدولي أو الاخلال به أو أي عمل من أعمال العدوان "الأمن الجماعي" يلجأ مجلس الأمن في هذه الحالة الى اتخاذ ما يراه ملائماً من تدابير القسر والقمع التي تنحسر في الآتي:

أ-التدابير المؤقتة: نصت عليها المادة 40 من الميثاق التي تضمنت الأخذ بما هو ضروري أو مستحسن من تدابير مؤقته منعاً لتفاقم الموقف، وذلك قبل أن يقدم توصيات أو يتخذ التدابير المنصوص عليها

[1] إبراهيم احمد شلبي، **التنظيم الدولي النظرية العامة والأمم المتحدة**، (القاهرة: الدار الجامعية ، 1986)، ص308.

[2] جعفر عبد السلام، **مرجع سابق**، ص386.

في المادة 39، ومما يعتبره مجلس الأمن تدابير مؤقته سحب الدول المتنازعة قواتها إلى مسافات محددة خلف حدودها وإنشاء منطقة منزوعة السلاح لمنع دخول تبادل اطلاق نار بين الطرفين.

ب–التدابير التي لا تتطلب استخدام القوة : اشارت اليها المادة 41 من الميثاق، أنه يجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً وقطع العلاقات الدبلوماسية.

الفرع الثاني: آلية التصويت في مجلس الأمن

تنص المادة 27 من الميثاق على ما يلي:

1. يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الأمن صوت واحد.
2. تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة من أعضائه.
3. تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة بشرط أنه في القرارات المتخذة تطبيقا لأحكام الفصل السادس والفقرة 3 من المادة 52 يمتنع من كان طرفا في النزاع عن التصويت.

حق النقض

رأى واضعو ميثاق الأمم المتحدة أن تستمر خمسة بلدان الاتحاد الروسي، وفرنسا، والصين، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة دورها الرئيسي في تأسيس الأمم المتحدة في أداء دور هام في صون السلم والأمن الدوليين. وقد منحت تلك البلدان وضعا خاصا كدول دائمة العضوية بمجلس الأمن، إلى جانب القوة التصويتية الخاصة المعروفة باسم "حق النقض – الاعتراض – Veto". وتم الاتفاق بين واضعي الميثاق على أنه لو صوت أي عضو من الأعضاء الخمسة الدائمين بالسلب في مجلس الأمن المكون من 15 عضوا، لا تتم الموافقة على القرار أو المقرر[1].

وقد مارس جميع الأعضاء الخمسة الدائمين حق النقض في وقت أو آخر. وإذا كان أحد الأعضاء الدائمين لا يتفق تماما مع القرار المقترح ولكنه لا يرغب في استخدام حق النقض، يجوز له الامتناع عن التصويت، مما يسمح باعتماد القرار إذا ما حصل على العدد المطلوب المكون من تسعة أصوات مؤيدة[2].

[1] الاخضر ابن الطاهر، **حق الفيتو بين النظرية والتطبيق**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2010)، ص39.

[2] "**نظام وسجلات التصويت**"،www.un.org/securitycouncil/ar/content/voting-system، (2019/05/05).

المطلب الثالث: الإجراءات أمام مجلس الأمن

للإحاطة بجوانب هذا المطلب تم تقسيمه الى الفرعين الآتين اجتماعات مجلس الأمن في الفرع الأول، واللجان التابعة له في فرع ثان.

الفرع الأول: اجتماعات مجلس الأمن

تنقسم الى النقاط الآتية:

1- المجلس جهاز دائم الانعقاد

نصت المادة 28[1] من ميثاق الأمم المتحدة على أن مجلس الأمن جهاز دائم يمكن أن ينعقد في أي وقت بحكم أنه الحارس المسؤول عن أية مشكلة طارئة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين.

2- من له حق طلب انعقاد المجلس

يجتمع مجلس الأمن فورا عندما تعرض عليه مسألة تدخل في اختصاصه بناء على دعوة رئيسه إذا ما طلبت الجمعية العامة منه أن ينعقد، أو الأمين العام للأمم المتحدة أو إحدى الدول الأعضاء او إحدى الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة.

3- مساهمة الدول غير الأعضاء في المجلس

قرر الميثاق صراحة ان كل من اعضاء الامم المتحدة ليس بعضو في مجلس الامن واية دولة ليست عضواً في الامم المتحدة، اذا كان اي منهما طرفاً في نزاع معروض على مجلس الامن لبحثه يدعى للاشتراك في المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن يكون له حق التصويت، ويضع مجلس الامن الشروط التي يراها عادلة لاشتراك الدولة التي ليست من اعضاء الامم المتحدة وذلك وفق المادتين 31 و32 من الميثاق[2].

4- مقر الانعقاد

الأصل أن يجتمع مجلس الأمن بمقره بنيويورك ومع ذلك يجوز له أن يجتمع في غير مقر الامم المتحدة اذا كان ذلك أجدى الى تسهيل اعماله وذلك وفق الفقرة 3 من المادة 38 من الميثاق، وقد اجتمع مجلس الامن

[1] المادة 28 من ميثاق الأمم المتحدة 1945 السالف الذكر.

[2] المادتان 31 و32 من ميثاق الأمم المتحدة 1945 السالف الذكر.

مرتين خارج مقر الهيئة، الأولى في باريس عام 1953 والثانية في افريقيا عام 1973 بناءً على طلب منظمة الوحدة الافريقية ولبحث مشكلة التفرقة العنصرية.

5- الدورات الهامة للمجلس

لمجلس الامن أن يعقد اجتماعات دورية يمثل فيها كل عضو من اعضاءه اذا شاء ذلك أحد رجال حكومته أو مندوب آخر يسميه لهذا الغرض، وقد عقد مجلس الامن بمناسبة الاحتفال السنوي بمرور خمسة وعشرون عاماً الامم المتحدة دورة على مستوى وزراء خارجية الدول الاعضاء فيه في نوفمبر عام 1970.

6- رئيس المجلس

يضع مجلس الأمن لائحة الإجراءات التي يسير عليها بما في ذلك طريقة اختيار رئيسه وتقرر هذه اللائحة أن تكون رئاسة المجلس مناوبة في كل شهر من الدول الأعضاء، وبحسب الترتيب الأبجدي الانجليزي لأسماء الدول الأعضاء في المجلس[1].

7- الأعضاء في المجلس

يتولى الأمين العام للأمم المتحدة تحضير جدول الأعمال المؤقت لمجلس الأمن أو يتم اعتماد هذا الجدول من رئيس المجلس، واذا ما أدرجت مسألة في جدول الأعمال فإنها تضل مقيدة فيه حتى يتم الفصل فيها، أو يصدر قرار من المجلس لشطبها، ولا تحذف هذه المسألة من الجدول لمجرد سحبها بواسطة الدول التي عرضتها إذا رأى مجلس الأمن استمرار النظر فيها[2].

8- لغات مجلس الامن

لمجلس الامن خمس لغات رسمية هي الصينية والانجليزية والروسية والاسبانية والفرنسية، وله ثلاث لغات لعمل هي الانجليزية والفرنسية والاسبانية.

[1] المادة 26 ميثاق الأمم المتحدة 1945 السالف الذكر

[2] زروال عبد السلام، عمليات **حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة**، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009)، ص30.

الفرع الثاني: اللجان التابعة لمجلس الأمن

قرر الميثاق حق المجلس في إنشاء ما يراه ضرورياً لأداء وظائفه، بنص المادة 29من الميثاق، لذا فقد أنشأ المجلس عديداً من اللجان، منها:

1. اللجان الدائمة

وتتكون من ممثلي الدول الأعضاء في مجلس الأمن، وتضم اللجان التالية[1]:

أ – لجنة أركان الحرب: وقد نصت عليها المواد 45، 46، 47 من الميثاق. وتتكون من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم. وتكون مهمة هذه اللجنة هي إسداء المشورة إلى مجلس الأمن، ومعاونته في جميع المسائل المتصلة بالأمور العسكرية، ومده بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والأمن الدوليين، ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها، وتنظيم التسليح، ونزع السلاح.

ب– **لجنة نزع السلاح:** أنشأت هذه اللجنة من قبل الجمعية العامة عام 1953 ووضعها تحت اشراف مجلس الامن بسبب العلاقة الوثيقة بين اختصاصها وبين وظيفة المجلس في المحافظة على السلم والامن الدوليين.

ج–**لجنة الخبراء:** تتكون هذه اللجنة من خبراء قانونيين، وتنحصر وظيفتها في تفسير الميثاق وإبداء الراي في المسائل التي يحيلها اليها المجلس .

د–**لجنة قبول الاعضاء الجدد:** تتكون هذه اللجنة من كل الاعضاء الدائمين في المجلس وتختص بدراسة طلبات الانضمام التي تقدم الى الامم المتحدة وتقدم تقرير عنها الى المجلس

هـ–**لجنة الإجراءات الجماعية:** وهي اللجنة التي تختص بتدابير الامن الجماعي التي يحق للمجلس اتخاذها.

2– اللجان المؤقتة

[1] محمد سامي عبد الحميد، **قانون المنظمات الدولية**، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ط5، 1982) ص103.

وهي لجان ينشئها مجلس الامن لمهام خاصة وبالتالي فهي تنتهي بانتهاء المهمة الموكلة اليها، والامثلة على هذه اللجان متعددة ومتنوعة بحسب الأصل ولعل منها:

ولجنة الامم المتحدة للهند وباكستان التي قامت بقرار 20 جانفي 1948 بقصد المحافظة على السلام بين الطرفين، واتخاذ الاجراءات المناسبة لإجراء استفتاء الاقليم المتنازع عليه وهو اقليم كشمير، وانتهى وجود هذه اللجنة بقرار 17 ماي 1950،حيث تم في 14 مارس 1950 تعيين مندوب للأمم المتحدة يتولى هذه المهم.

ولجنة الهدنة في فلسطين وقد أنشأت اللجنة الأولى بقرار 17 أفريل 1948 لمساعدة المجلس في تنفيذ قرارات الهدنة بين العرب واسرائيل، والثانية أنشئت بقرار 23 أفريل 1948 وحلت محلها لجنة مراقبة تنفيذ الهدنة التي لا زالت قائمة من الناحية النظرية[1] .

[1] احمد ابو الوفا، **الوسيط في قانون المنظمات الدولية** ، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط2، القاهرة ، 1986)، ص 464.

المبحث الثاني: آليات مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والامن الدوليين الدولي وتقييم دوره:

لاريب أن مجلس الأمن في مهمته الموكلة إليه أن يبقى منتظراً أن يكون الامن والسلم الدولي على درجة من الأمان والسكينة، وانما عليه أن يزيح العقبات ويذلل الصعاب التي تكون في طريقه، وهذه الصعاب من الاجراءات العسكرية وغير العسكرية لكي يتم تذليلها، ولكن مجلس الأمن عند مباشرته الاجراءات المرسومة له قد يجانبها، لذا يجب معرفة دوره وتقييم هذا الدور، وعلى ذلك تم تقسيم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب، الاول اجراءات مجلس الامن في حفظ السلم الدولي، والثاني تقييم دور مجلس الامن في حفظ السلم الدولي والثالث انعكاسات قرارات مجلس الامن على الامن العالمي.

المطلب الأول: إجراءات مجلس الأمن في حفظ السلم الدولي

للكلام عن اجراءات مجلس الامن في حفظ السلم والامن الدولي لا ضير في تقسيم هذا المطلب الى فرعين اولهما، الاجراءات غير العسكرية لحفظ السلم الدولي وثانيهما، الاجراءات العسكرية لحفظ السلم الدولي وذلك تبعاً على النحو الاتي[1]:

الفرع الأول: الإجراءات غير العسكرية لحفظ السلم الدول

تتمثل الاجراءات غير العسكرية التي يمارسها مجلس الامن في حفظ السلم الدولي في ثلاث اجراءات هي عقوبات اقتصادية وتهديد باستخدام القوة وقطع الصلات الدبلوماسية، وهذه التدابير التي ورد ذكرها في المادة 41 من الميثاق، والواقع ان وسيلة التدابير غير العسكرية تعتبر من الوسائل المستحدثة في القانون الدولي، وربما طبقت لأول مرة من جانب الصين ضد الولايات المتحدة الامريكية حيث قاطعت البضائع رداً على قفل اقليم الولايات المتحدة الامريكية في وجه المهاجرين الصينيين.

وقد اثبتت الحربان العالميتان اهمية هذا السلاح – وخاصة في الزاوية الاقتصادية، وانه ما من دولة مهما عظم شأنها وكثرت مواردها يمكنها ان تقاوم مقاطعة اقتصادية منظمة تشترك فيها عدة دول، وبذلك فان تدابير المنع الاقتصادية وغيرها من التدابير غير العسكرية هي تدابير جماعية قسرية تنفذها الدول الاعضاء في الامم

[1] ابراهيم احمد شلبي، **مرجع سابق**، ص312

المتحدة بناءً على قرار يصدره مجلس الامن منفرداً بموجب الفصل السابع، ولا يتطلب تطبيقها عموماً استخدام القوة المسلحة[1].

الفرع الثاني: الإجراءات العسكرية لحفظ السلم الدولي

وهو ما اوضحته المادة 42 من الميثاق، وعلى ذلك فان عدم كفاية الاجراءات يدخل في السلطة التقديرية لمجلس الامن فهو يقرر عدم كفاية أو عدم جدوى الإجراءات غير العسكرية وعليه فهو الذي يقرر اتخاذ الاجراءات العسكرية، سواء كان قد سبق للمجلس تقرير اتخاذ الاجراءات غير العسكرية او لم يسبق له ذلك، بمعنى انه يمكن لمجلس الامن أن يأمر باتخاذ التدابير العسكرية بداءة دون أن يسبق ذلك اتخاذ اي اجراءات او تدابير غير عسكرية.

والتدابير العسكرية الجماعية هي من أخطر التدابير التي يلجأ اليها مجلس الامن، وبذلك خول الميثاق مجلس الامن سلطة القيام بالعمل المباشر واعطاه الحق في استخدام القوة المسلحة لإعادة الامن والسلم الدولي الى سيرته الاولى ونصابه الصحيح.

وقد بحث هذا الوضع في مؤتمر سان فرانسسكو، حيث ترددت فيه الاخذ بأحد هذه الحلول[2]:

الاول: انشاء جيش دولي يحل محل الجيوش الوطنية او يسمو عليها .

الثاني: وضع وحدات من الجيوش الوطنية تحت اشراف دولي حقيقي للعمل على تحقيق اغراض الامم المتحدة .

الثالث: تكليف بعض الجيوش الوطنية بالتعاون فيما بينها على تحقيق الاغراض التي يشير بها مجلس الامن مع احتفاظ كل من هذه الجيوش بقيادته الوطنية.

وقد نصت المادتان 46 و47 من الميثاق على ان مجلس الامن يتولى قيادة هذه القوات العسكرية، وتساعده في ذلك هيئة الاركان العسكرية التي يتمثل بها رؤساء الاركان العسكرية للدول الدائمة العضوية في مجلس الامن، وعلى ذلك فان لجنة الاركان العسكرية (لجنة اركان الحرب) هي الجهاز الفني الذي يساعد مجلس الامن على النهوض بمقتضيات التبعات العسكرية المنوعة التي عهد بها.

[1] المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة 1945 السالف الذكر.

[2] محمد سامي عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص103

المطلب الثاني: تقييم دور مجلس الأمن في حفظ السلم الدولي

على الرغم من الدور الهام الذي يمارسه مجلس الامن في حفظ السلم الدولي الا انه يوجد عليه من المآخذ والسلبيات التي تجعل دوره منقوصاً، ومن هذه السلبيات هو حق الاعتراض الممنوح للدول الخمس دائمة العضوية .

على ذلك يقتضي تقسيم هذا المطلب الى ثلاث فروع، واولهما مسألة حق الاعتراض وثانيهما حدود حق الاعتراض وتقييده وثالثهما اثر حق الاعتراض في عجز مجلس الامن عن حفظ السلم الدولي.

الفرع الأول: مسألة حق الاعتراض

حق الاعتراض او الفيتو يعرف على انه سلطة ممنوحة للدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن تخولهم منع المجلس عن طريق التصويت السلبي، الى ايقاف صدور القرارات الخطيرة التي تجنح الأمم المتحدة الى اتخاذها[1].

وقد نصت الفقرة 3 من المادة 27[2] من ميثاق الامم المتحدة على هذا، ويمارس حق الاعتراض في القرارات التي يتخذها مجلس الامن في اطار الصلاحيات الممنوحة له في ميثاق الامم المتحدة والمتعلقة بالمسائل الموضوعية دون المسائل الاجرائية، فهو حق وامتياز، فقد قرر للدول الخمسة الكبرى صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الامن بحكم الدور الكبير الذي لعبته في انهاء الحرب العالمية الثانية وفضلها في تأسيس منظمة الامم المتحدة. ويحلل بعض الباحثين أن حق الاعتراض واقراره في القانون الدولي المعاصر ما هو في الحقيقة الا إقرار وتجسيد نظرية المعاهدات غير المتكافئة فالدول دائمة العضوية دخلت مؤتمر سان فرانسيسكو كأطراف قوية وكدول عسكرية كبرى حسمت الحرب لصالحها[3].

وبعد انتهاء الحرب الباردة، تزعمت الولايات المتحدة الامريكية النظام الدولي الجديد واستغلت قوتها لبسط نفوذها على مجلس الامن بجعله اداة قانونية لتنفيذ سياستها الخارجية وانفردت باستعمال حق الاعتراض

[1] إبراهيم احمد شلبي، **التنظيم الدولي النظرية العامة والأمم المتحدة**، (القاهرة: الدار الجامعية، 1986)، ص308.

[2] المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة 1945 السالف الذكر.

[3] عبد الستار الكعبي، "**الفصل السابع و سلطة مجلس الأمن الدولي عرض وتحليل**" ، www.ahewar.org/debat/art=3686 (2019/05/18).

بشكل مفرط في القرارات التي لا تخدم مصالحها او مصالح حلفائها مضحية بذلك على حساب السلم الدولي، وعلى ذلك فأن حق الاعتراض اصبح عائقاً امام المهمات التي القيت على مجلس الامن[1].

الفرع الثاني: حدود حق الاعتراض وتقييده

1- حدود حق الاعتراض

استشعرت الدول الكبرى وهي تضع الاسس الاولى التي ستقوم عليها منظمة الامم المتحدة، بأهمية تقليل المسائل التي يستعمل فيها حق الاعتراض، ولقد تم الاتفاق على ان هذا الحق لا يمارس إلا بصدد المسائل الموضوعية دون الاجرائية، كما اتفقت الدول على اقرارها قاعدة ان الدول لا تكون خصماً وحكماً في نفس الوقت. وعلى ذلك ففي المسائل المتصلة بتسوية المنازعات بين الدول تسوية سلمية اتفقت الدول الكبرى على ان تمنع التصويت اذا كان طرفاً في النزاع، ويقتضي ذلك ان تفرق بين المسائل الموضوعية والمسائل الاجرائية من جهة التمييز بين النزاع والموقف من جهة اخرى.[2]

أ-المسائل الموضوعية والمسائل الاجرائية: لم يضع الميثاق ضابطاً يميز بين ما يعد مسألة موضوعية يجوز استعمال حق الاعتراض بصددها، وبين ما يعد مسألة اجرائية لا يجوز فيها استعمال هذا الحق، ومع ذلك فقد اصدرت الدول تصريحا في مؤتمر سان فرانسيسكو جاء فيه ان المسائل المنصوص عليها في المواد 31،30،29،28 من الميثاق تعد من مسائل الاجراءات.

أما المسائل الاخرى من غير المسائل المنصوص عليها في المواد السابقة فأنها تعتبر من المسائل الموضوعية، وعلى ذلك فأن مسألة السلم الدولي تدخل ضمن المسائل التي يحق للدول الخمس دائمة العضوية استعمال حق الاعتراض فيها.

ب- النزاع والموقف: لم يضع الميثاق معياراً للتفرقة بين ما يعد نزاعاً وما يعد موقفاً ومن ثم فمجلس الأمن هو المختص بتكييف المسألة، ويعتبر قراره في هذا التكييف من قبيل المسائل الموضوعية التي يجوز فيها حق الاعتراض، ولقد فشل العمل في الامم المتحدة في وضع ضوابط للتفرقة بين ما يعد موقفاً وما يعد نزاعاً[3].

---

[1] إبراهيم احمد شلبي، **مرجع سابق**، ص309

[2] عبد الستار الكعبي، **مرجع سابق**.

[3] يوبي عبد الرزاق، **علاقة مجلس الامن بالمحكمة الجنائية الدولية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، (جامعة وهران: كلية الحقوق، 2012/2011)، ص178.

2- تقييد حق الاعتراض:

رغم الغضب الواضح الذي سيطر على الدول الصغرى في مؤتمر سان فرانسيسكو من جراء تقرير حق الاعتراض، ورغم المحاولات العديدة التي بذلها للحد منه او تقييده الا انها فشلت في ان تصل الى اي نتيجة، ولقد هدد ممثل الولايات المتحدة في المؤتمر بأنه اذا لم يتقرر هذا الحق فأن دولته لم تدخل المنظمة، ولكن إزاءه استعمال الدول الكبرى لهذا الحق جرت محاولات متعددة لتقييده، نذكر منها على سبيل المثال قرار الجمعية العامة الصادر في 13 ديسمبر عام 1946، والذي اوصى الدول الكبرى بالاقتصاد في استعمال هذا الحق، وفي عام 1947 احالت الجمعية العامة الموضوع الى لجنة خاصة لدراسته، وقد اجرت هذه اللجنة دراسة واسعة وقدمتها الى الجمعية العامة التي اقرتها، واصدرت بها توصية الى الاعضاء بتاريخ 14 عام 1949، ولقد رأت هذه اللجنة ان تقييد حق الاعتراض يأتي بالوسائل الاتية[1]:

- التوسع في المقصود بالأعمال الاجرائية، واضافة مسائل اخرى غير تلك التي نصت عليها الدول الكبرى في تصريحها الشهير بمؤتمر سان فرانسيسكو.
- الاكتفاء بصدور القرارات بأغلبية سبع من اعضاء المجلس سواء كانت هذه المسائل موضوعية او اجرائية.
- على الدول الكبرى ان تتشاور مع بعضها البعض قبل اتخاذ اي قرار، بحيث اذا لم يوجد بينها اجماع حول المسألة موضوع البحث، فأنها لم تمارس الاعتراض فقط عندما تعتبر المسألة ذات اهمية حيوية مع الأخذ في الحسبان المصلحة العامة في المجتمع الدولي
- لا ينبغي استعمال حق الاعتراض في المسائل الجديدة التي تستند الى مجلس الامن بمقتضى اتفاقيات خاصة.

ومع ذلك فلقد رفضت الدول الكبرى اي تعديل في نظام التصويت، وظل الحال على ما هو عليه منذ انشاء المنظمة حتى الان.[1]

الفرع الثالث: اثر استخدام حق الفيتو في عجز مجلس الأمن عن حفظ السلم الدولي

ادى اسراف الدول الكبرى في استخدام حق الاعتراض الى عجز مجلس الأمن عن اداء وظيفته في حفظ السلم الدولي في كثير من الأحوال، فلو ان الدول الخمس الكبرى ظلت متفقة فيما بينها على الاقل فيما يتعلق بوجهة نظرها في القضايا الاساسية كما ان المجتمع الدولي عند إعداد الميثاق، لكان من الممكن ان يحقق شرط

[1] عبد الكريم علوان، **مرجع سابق**، ص 315

اجماع هذه الدول لمصلحة الجماعة الدولية في حفظ السلم الدولي والا يلحق اضراراً بالمصالح المشتركة والخاصة بأعضاء المجتمع الدولي، الا ان ذلك لم يتحقق نتيجة ظهور الازمات بين المعسكرين الشرقي والغربي منذ السنوات الاولى لقيام الامم المتحدة[1].

وقد اوصت الجمعية العامة الدول الخمس الكبرى بان تعد من المسائل الاجرائية قرارات المجلس الخاصة بإحالة مسالة تتعلق بالسلم والامن الدوليين الى الجمعية العامة ودعوة الجمعية العامة لأبداء توجيهاتها في نزاع او موقف معروض على مجلس الامن، وانشاء اللجان ودعوة اعضاء الامم المتحدة وغير الاعضاء في مجلس الامن للاشتراك في مناقشته طبقاً للمادتين 31 و32 من ميثاق الامم المتحدة ولكن الاتحاد السوفيتي عارض قرار الجمعية العامة باعتباره يمثل تعديلاً في ميثاق الامم المتحدة من شأنه تعديل احكام المادة 108 من الميثاق، ولم يأخذ القرار سبيله الى التنفيذ نتيجة تمسك الدول الكبرى بالتصريح المشترك في سان فرانسيسكو الذي تضمن ان امر الفصل في تحديد طبيعة المسألة المعروضة (اجرائية او موضوعية)يدخل في نطاق المسائل الموضوعية التي يجب فيها اجماع الاعضاء الدائمة.

لقد استخدمت الدول الكبرى بصورة مبالغ فيها خاصة خلال فترة الحرب الباردة بين الكتلتين الغربية والشرقية، مما ترتب عليه فشل مجلس الأمن في حل الكثير من المنازعات الدولية او قمع العدوان، واستحالة تطبيق احكام الفصل السابع في مواجهة عضو دائم او دولة تتمتع بحماية احد الأعضاء الدائمين، وقد دعت هذه الأوضاع الجمعية العامة الى تطور سلطات وخاصة استناداً الى قرار الاتحاد من اجل السلم لنقل بعض سلطات مجلس الأمن في مجال حفظ السلم اليها، واذا كان مجلس الأمن قد فقد بالفعل أهمية دوره في هذا المجال خال فترة طويلة انصرفت فيها الدولة عنه الى الجمعية العامة او الى الاعتماد على منظماتها الإقليمية وخاصة الأحلاف العسكرية، الا ان المجلس بدأ في السنوات الأخيرة يستعيد دوره وسلطاته في حفظ السلم الدولي.

[1] صالح جواد، **مباحث في القانون الدولي**، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1991، ص17.

المبحث الثالث: اثار عملية بناء السلام على مجلس الامن الدولي

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية القطبية الثنائية، وفي عام 1992 عقد مجلس الأمن جلسة على مستوى القمة لأول مرة مع بداية ولاية الدكتور بطرس غالي كأمين عام للأمم المتحدة، وقد كلفه مجلس الأمن بإعداد تقرير تحليلي مشفوع بتوصيات عن طرق ووسائل تدعيم مقدرة الأمم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصناعة وحفظ السلام.

وهكذا صدر تقرير الأمين العام حول هذا الموضوع تحت عنوان أجندة من أجل السلام وقد أضاف فيها مجالا جديدا هو بناء السلام بعد انتهاء الصراعات. لذلك سنتطرق في هذا المبحث الى مطلبين، الاول حول مفهوم بناء السلام، والثاني حول عمل لجنة بناء السلام نطاق ومقاربات وتحديات.

المطلب الأول: مفهوم بناء السلام

يمكن القول أن الملامح المبكرة لهذا المفهوم بدأت مع نقاط ويلسون الأربع التي كان ينظر إليها على أنها ركائز لديمومة السلام بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بواسطة إقامة مؤسسة دولية راعية له وهي عصبة الأمم، لكن هذا المفهوم بدأ يتبلور مؤسساتيا مع تقرير الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي الصادر 1992 والمعروف بخطة السلام والذي قدم فيه رؤيته حول تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شامل ومتكامل لإرساء السلم والأمن الدوليين.

الفرع الأول: حلقة بناء السلام

مضمنا إياه أربعة مصطلحات رئيسية تشكل حلقة متكاملة تبدأ بالدبلوماسية الوقائية وتستمر مع صنع السلام وحفظ السلام لتصل إلى مرحلة بناء السلام.[1]

1- الدبلوماسية الوقائية هي العمل الرامي إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها.

2- صنع السلام هو العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية لاسيما عن طريق الوسائل السلمية مثل تلك التي ينص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة.

[1] عبد العزيز السرحان، **التنظيم الدولي**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط3، 1973)، ص281.

3–حفظ السلام هو نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في الميدان وذلك يتم حتى الآن بموافقة جميع الأطراف المعنية، ويشمل عادة اشتراك أفراد عسكريين أو أفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة، وكثيرا ما ينطوي ذلك على اشتراك موظفين مدنيين أيضا. وحفظ السلام هو عبارة عن مجموعة التدابير المؤقتة التي يمتلك مجلس الأمن اتخاذها دون أن يحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة أو يخل بحقوق المتنازعين أو يؤثر بمطالبهم وذلك على النحو الذي أقرته المادة 40 من ميثاق الأمم المتحدة، فالهدف إذن هو منع تفاقم الأوضاع عن طريق إنشاء مناطق منزوعة السلاح أو إقرار وقف النار أو إقرار الهدنة التي لها الطابع السياسي إلى جانب صفتها العسكرية.

4– مرحلة بناء السلام :يتم بناء السلم بعد انتهاء الصراع ويقصد به العمل على تجديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع.

ففي حالة النزاع الأهلي تتضمن هذه الهياكل نزع سلاح الأطراف وإعادة النظام والتحفظ على الأسلحة، إمكانية إعادة اللاجئين إلى الوطن وتوفير الدعم لموظفي الأمن عن طريق المشورة والتدريب ومراقبة الانتخابات ورفع الجهود لحماية حقوق الإنسان وإصلاح وتعزيز المؤسسات الحكومية ودعم العمليات الرسمية وغير الرسمية للمشاركة السياسية[1].

وقد يتخذ بناء السلام بعد انتهاء الصراع في أعقاب حرب دولية شكل مشاريع تعاونية محددة تربط بين بلدين أو أكثر في مشروع ذي فائدة متبادلة يمكن أن يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك في تعزيز الثقة التي هي أساسية وبالغة الأهمية للسلام. إذن فبناء السلام هو عملية تنطلق مع نهاية نزاع مسلح وتنطوي على جهود عدة أطراف دولية ومحلية بغرض الحفاظ على ما تم إنجازه من خطوات أسفرت عن التوصل لإنهاء النزاع من جهة، والتأسيس لمرحلة جديدة من شأنها ضمان ديمومة هذه النتائج من جهة أخرى.تلخصها دواعي إنشاء هذه اللجنة في[2]:

- اقتراح إستراتيجية متكاملة لبناء السلام والإنعاش بعد الصراع للمساعدة على ضمان تمويل يمكن الاعتماد عليه لنشاطات انتعاش مبكرة، واستثمار مالي مستدام على المتوسط إلى المدى الطويل.

- تطوير أفضل المهارات للمواصلات التي تتطلب مشاورات مكثفة وتعاونا بين الأطراف السياسية والأمنية الإنسانية والتنموية.

[1] المادتان 41 و42 من ميثاق الأمم المتحدة 1945 السالف الذكر.

[2] احمد عبد الله ابو العلا، **تطور دور مجلس الامن في حفظ السلام والامن الدوليين**، أطروحة دكتوراه، منشورة، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008)،ص226.

- إصدار توصيات تحسن التنسيق بين جميع الأجهزة المعنية، وتحمل توصيات اللجنة وزنا بفعل اتساع وتنوع عضويتها.
- تسد اللجنة ثغرة مهمة في منظومة الامم المتحدة في الفترة ما بين الإغاثة وإلى التنمية، فهي تجمع معا حكومة بلد معين مع الأطراف المعنية الدولية والوطنية لمناقشة وإقرار استراتيجية سلام طويل الأمد بهدف الوقاية من السقوط مرة أخرى في الصراع.
- وعند إعداد لجنة بناء السلام لجدول أعمالها، عليها مراعاة ما يقدمه مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من مشورة إضافة للدول المعنية، سواء التي خرجت من الصراع أو التي على شفا الوقوع فيه.[1]

وتنتهي اللجنة من النظر في حالة الدول المعنية بمجرد الانتهاء من بناء تأسيس السلام والتنمية للمستدامة فيها أو بناء على طلب الدولة المعنية، وتتخذ اللجنة قراراتها بالتوافق.

كما قررت الجمعية العامة في إقرارها المنشئ للجنة بناء السلام، ومراجعة تلك الأحكام بعد مرور خمس سنوات من إنشاء اللجنة أي عام 2010. وقد كانت بروندي وسيراليون أول دولتين أدرجتا على جدول أعمال لجنة بناء السلام عام 2006، عقب إحالة من مجلس الأمن، وتلتها غينيا بيساو عام 2007، وجمهورية إفريقية الوسطى 2008.[2]

الفرع الثاني: مسارات بناء السلام

إن عملية بناء السلام ومساراتها تنطلق مع نهاية نزاعٍ مسلحٍ وتنطوي على جهود عدة أطراف دولية ومحلية بغرض الحفاظ على ما تم إنجازه من خطواتٍ أسفرت عن التوصل لإنهاء النزاع من جهة، والتأسيس لمرحلةٍ جديدةٍ من شأنها ضمان ديمومة هذه النتائج من جهةٍ أخرى هذه المسارات تمثلت في:

- **المسار الاول:** يتم في هذا المسار كل من المفاوضات، حفظ السلام، التحكيم، دعم السلام
  - **الوساطة العضلية** : سياسة التهديد بالقوة بين الاطراف.
- **المسار الثاني:** ويتم فيه استعمال كل من المساعي الحميدة، التوفيق، والوساطة النقية
  - **نهج حل المشكلة:** التكامل وسيادة التهديد بالقوة.
- **المسار الثالث:** دوائر السلام داخل بؤرة النزاع، بناء الترابط الاجتماعي.

[1] صالح جواد، **مرجع سابق**، ص19.

[2] محمد حافظ غانم، **المنظمات الدولية**، (القاهرة: دار النهضة العربية القاهرة، ط2، 1997)، ص179.

- **إيجاد أرضية مشتركة:** التكامل وسيادة التهديد بالقوة.

ويلخص ليدراخ إلى أن السلام سيكون الهدف الأول والأخير وانه سوف يعبر عنه في القرن الحادي والعشرين بإحدى ثلاث وسائل ليست متباينة[1].

أولا: هو عملية وهيكل في آن واحد قابلة للتشكيل وفقا للعلاقات الإنسانية التي تتصف بقدر عال من العدالة وانحسار العنف.

ثانيا: يعبر عن بنية أساسية لمنظمة او نظام حكم يتجاوب مع النزاع الإنساني بوسائل غير عنيفة كحل اول واخير.

ثالثا: هو رؤيا لنظم تتجاوب مع عنصري الاستمرارية والتلازم في العلاقات وفي المتغيرات.

بالإضافة رأى ليدراخ بناء السلام على أنه يتضمن المساواة والعدالة الاجتماعية، إضافة إلى الأفعال الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين العلاقات وتلبية الاحتياجات الأساسية، إضافة إلى نشاطات تغذي وتقوي السلام الموجود.

كما يعرف بناء السلام أيضا على أنه "تشييد البنية الأساسية والهياكل التي تساعد أطراف النزاع على العبور من مرحلة النزاع إلى مرحلة السلام الايجابي".

الفرع الثالث :الطبيعة القانونية للجنة بناء السلم وآلياتها

أنشئت لجنة بناء السلام من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل مشترك لكن بقرارين منفصلين هما قرار مجلس الأمن RES/S1645/ الصادر في 20 ديسمبر 2005 وقرار الجمعية العامة RES/A60/180/ الصادر في 30 ديسمبر 2005

ولجنة بناء السلام هي استشارية فرعية لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة، وتتألف من لجنة تنظيمية إلى جانب تشكيلات خاصة بالبلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة، وتتشكل اللجنة التنظيمية من 31 دولة عضو كما يأتي[2]:

[1] عبد العزيز السرحان، **مرجع سابق**، ص281.

[2] محمد حافظ غانم، **مرجع سابق**، ص179.

- 7 أعضاء من مجلس الأمن بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون.
- 7 أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع ايلاء الاعتبارات للبلدان ذات الخبرة بمرحلة ما بعد النزاعات.
- 5 أعضاء من اكبر عشرة من المساهمين الماليين في ميزانيات الأمم المتحدة، بما في ذلك التبرعات لوكالات الأمم المتحدة وبرامجها، وصندوق بناء السلام.
- 5 أعضاء من أكبر عشرة من مقدمي العسكريين والشرطة المدنية لبعثات الأمم المتحدة.
- 7 أعضاء إضافيين لإصلاح الخلل الجغرافي، يتضمنون بلدانا لها تجربة بعد الصراع تنتخبهم الجمعية العامة[1].

المطلب الثاني: عمل لجنة بناء السلم: النطاق، المقاربات، والتحديات:

يتعامل مفهوم بناء السلام مع مرحلة ما بعد النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ولاسيما المرحلة التي تعقب النزاع مباشرة والتي قدرت من قبل خبراء الأمم المتحدة كأول متبني في المرحلة اللاحقة للنزاع، ففي هذه الفترة يظهر ما يخلفه النزاع من تحديات وثغرات بأجلي صورها، وفي الوقت نفسه تظهر فيها فرص معالجتها بشكل قد لا توفر المراحل التالية فالقرارات والتوصيات والمتخذة في هذه المرحلة ستحمل تأثيرات في السلام على المدى الطويل والمتوسط.

ومفهوم بناء السلام قابل للتطبيق فيما يتعلق بالنزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية الشيء الذي يدفعها إلى التساؤل حول نطاق تطبيق مهام هذه اللجنة ودول الرهانات والتحديات التي يستوجب عليها التصدي لها من أجل تحقيق أهدافها، علما أن هشاشتها في الناحية الأمنية ترجمها بقاء مرتكبي أفعال إجرامية في النزاع دون عقاب أو كوجود مشكلات عالقة ترتبط باللاجئين أو النازحين الذين شردهم النزاع.

الفرع الأول: النطاق التطبيقي للجنة بناء السلام

إن بناء السلام يتطلب ما هو أكثر من الدبلوماسية والعمل العسكري ومن هنا انبثق التعبير الذي يصف هذه العملية بأنها تعمل في منطقة ما بين الإغاثة الفورية لاحتياجات مرحلة ما بعد النزاع والتنمية المستقلة.

[1] عبد العزيز السرحان، **مرجع سابق**، ص288.

ويمكن القول أن عملية بناء السلام هي عملية متعدد الأبعاد سواء من حيث الأطراف التي تنخرط فيها متمثلة بالمجتمع الدولي من جهة والمجتمع المحلي داخل الدول المعنية من جهة أخرى، ومن حيث الميادين التي تعمل فيها كمجالات العدل وإصلاح القطاع الأمني ولإرساء أسس عملية التنمية وغيرها من الميادين التي يفرض واقع كل حالة الحاجة إليها.

الفرع الثاني :المقاربات المفسرة لمفهوم بناء السلام

1-مقاربة التغيير

إن نظرية التغيير هي الأداة التي تشرح تطور التغيير، ويمكن أن تستخدم لتحدد وتقيم مبادرات التغيير الاجتماعي مع بعضها البعض، وكيفية المساهمة في تحقيق نتائج على مستويات المدخلات والمخرجات والنتائج، فنظرية التغيير يمكن أن تفسر من خلال الصلة بين الأنشطة ونتائجها، كما تقدم صورة واضحة عن النتيجة المقصودة من العمل المباشر، كما تشرح طريقة انتقال التغيير، فهناك بنيات مختلفة، ومراحل للنزاع والمستويات المختلفة لبناء الثقة داخل المجتمع أو بالمجموعة التشاركية، هذا في المجتمع الذي يكون في حالة تحول. هناك أربع مستويات للتغيير حسب ''ليدراخ''، وبدرجات وبأهداف مختلفة مع درجات متفاوتة من النجاح وهي[1]:

التغير السلوكي – التغير في العلاقات – التغير الهيكلي البنيوي – التغير الثقافي

التغيير السلوكي من خلال بناء جو من التسامح والثقة، وتبني حلول النزاعات وطرق غير عنيفة، وممارستها والارتباط بمجموعات أخرى، مثل وسائل الإعلام والمنظمات، والمجتمع المدني، وحث الشباب على المشاركة السياسية، وهذا للحد من العنف[2].

التغير في العلاقات للتقليل من العنف، وأيضا للمساعدة على لعب أدوار مهمة، وبناءه في عملية بناء السلام، العمل التشاركي بين الشباب وتفعيل دور المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، والمساهمة في تغيير العلاقات بين قادة الأحزاب السياسية من خلال خلق أرضية مشتركة للحوار.

التغيير الهيكلي (البنيوي) من خلال ترسيخ تغير هياكل السلطة المحلية والمتمثلة في تغير صناع القرار، وإشراك الشباب والإلتزام بالقواعد والسلوك المنصوص عليها، فأولويات بناء السلام تحولت إلى التغيير الهيكلي ومشاركة الطبقة الفقيرة، وإصلاح القطاع الحيوي كالصحة والإقتصاد...إلخ.

[1] صالح جواد، **مرجع سابق**، ص17

[2] محمد حافظ غانم، **مرجع سابق**، ص179

التغيير الثقافي لأن مبادرات وأعمال المنظمات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني التي تدعم المواقف وتروج لثقافة السلام، لا تكون فعالة إلا عندما تتمكن من الوصول إلى قاعدة جماهيرية من الناس، والتغلب على التمييز على أساس الجنس، أو الطائفة، أو الدين، أو المنطقة، وهذه المجموعة تبين كيف أن التغيير الثقافي يساعد على تحقيق مبادرات بناء السلام[1].

وعلى الرغم من أنه لا يزال تحديا يبدو من خلال تحديد نوع البيانات والمعلومات التي من خلالها يمكنها أن تكون مقياس أفضل لفعالية نظريات التغيير في إحلال بناء السلام، وتأكيد التدخلات المساهمة في هذه التغيرات، ومحاولة وضع معايير أساسية لتعميم فعالية، وكفاءة نظريات التغيير، فإن عوامل التي تسهل التغيير .

وقد حددت للدفع بعملية السلام كما يلي[2]:

1- الوساطة: فهي تعتبر مفتاح أو أداة رئيسية لبناء ثقافة السلم وزيادة إحتمالات حدوث السلام المستدام (المستمر)، فالوساطة ليست فقط تساعد على تحويل النزاع، أو تخفيف التوتر بين المجتمعات أو المنظمات المحلية.

2- الحوار: وهذا بالتركيز على تحويل النزاع وبناء السلام، فهو يعد عامل مهم يساعد على التغيير، والإنتقال السياسي وتكثيف الحوار، من خلال خلق قنوات من الحوار والإتصال بما يتضمن الطبقة الجماهيرية، والنخبة المحلية، وكذلك فئة عريضة من المجتمع المدني بما أنها منظمات غير حكومية.

3- الطبقة الجماهرية: وهو يعد من العوامل المهمة التي تسهل عملية التغيير في بناء السلام، لأن معظم المنظمات تنادي بالحاجة أو الضرورة لانخراط المرأة والفئات الأخرى، لتهيئة التواصل الفعال[3].

4-تنمية المعرفة وتعزيز القيادة: من خلال تنمية معرفة العملية السياسية، وعملية بناء السلام، والتأكيد على مشاركة المجتمع في المجالات السياسية، وخلق مشاريع من خلال التوعية وإحداث التغيير، في المفاهيم والمواقف، بين الأفراد ولا سيما فئة الشباب وزيادة دورها في حل المشاكل، ومهارات صنع القرار، وإشراكهم في الأنشطة على الصعيد المحلي، وإبراز فوائد هذه المشاركة على المجتمع الديمقراطي.

[1] محمد حافظ غانم، **مرجع سابق**، ص181.

[2] صالح جواد، **مرجع سابق**، ص19

[3] جعفر عبد السلام، **مرجع سابق**، ص 386.

5-القدرة والتأثير: فكل البرامج التي توضع في عملية بناء السلام، تركز على بناء القدرات وهذا لزيادة التأثير على القرارات العامة، وعلى صنع السياسات، ومع هذه الزيادة في القدرات سيمكن الأفراد، وخاصة الفئة الشبابية، ضمن المشاركة والإنخراط في المجتمع، والبيئة الإجتماعية، والمساهمة في الحفاظ على التناغم الإجتماعي.

2-نظرية الاحتياجات الأساسية

من أهم الباحثين في هذه النظرية هم "جوهان غالتين" و"جون بورتن" والذين بحثوا في أحد أهم الاحتياجات هو السلام وبناء السلام الى ''إيجاد سبل فهم السلام عملية التغيير على أساس بناء العلاقات[1]. ''

هذه النظرية تقوم على افتراض أن جميع البشر لديهم احتياجات أساسية يسعون لإشباعها وأن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها أو أن هناك آخرين يعوقون إشباعها. ويفرق مؤيدو هذه النظرية بين الإحتياجات والمتطلبات ويورون أن عدم إشباع الأولى هو مصدر النزاعات وليس الثانية. على سبيل المثال، إن الحاجة للطعام هي إحتياج أساسي ولكن تفضيل نوع معين من الطعام هو متطلب وليس احتياجاً.

إن الحاجات الأساسية لا بديل لها بينما المتطلبات يمكن أن نجد لها بديلاً. وتشمل الاحتياجات الأساسية ما هو مادي وما هو معنوي، فالحاجة الى الطعام والمسكن والصحة كلها حاجات مادية بالإضافة إلى ذلك فإن هناك حاجات غير مادية مثل الحاجة للحرية والحاجة للإنتماء والهوية والحاجة للعدالة.

3-نظرية النوع

الإفتراض الأساسي في نظريات النوع والنظريات النسائية بصفة عامة هو أن حركة الإنسانية قد شهدت ظلماً شديداً تجاه حيث إن الرجل والمرأة (Gender) وفكرة النوع (Sex) النساء وهن نصف البشرية. وتُفرق تلك النظريات بين فكرة الجنس البيولوجي يختلفان من ناحية الجنس البيولوجي وهو اختلاف طبيعي، ولكن اختلافهما من حيث النوع هو اختلاف فرضته التركيبة الإجتماعية.

وهذا الأخير هو الذي سيطرت عليه أفكار تفوق الرجل على المرأة ثم تولدت قيم اجتماعية ودينية كرست هذا التفوق مما أدى إلى قصر جهدها في حدود المجال الخاص وإقصاءها من المجال العام حيث

[1] محمد حافظ غانم، **مرجع سابق**، ص185.

حمّلت المرأة مسؤولية شرف الجماعة وشرف الأسرة خاصة في مجال العلاقة مع الرجال غير المقربين. وقد أدى هذا الظلم وهذه التفرقة إلى أضرار نفسية وإجتماعية على النساء والرجال، كما أدى إلى حرمان البشرية من مجهودات نصف أعضائها.

كما يرى مؤيدو هذه النظرية أن عدم تفهم هذه الأمور سوف يؤدي إلى إستمرار العديد من النزاعات الإجتماعية والدولية بسبب عدم إشباع حقوق المرأة الأساسية بعدل وكرامة[1].

هذا ويرى بعض الباحثين في تلك النظريات – وليس جلهم – أن المرأة قادرة بطبيعتها على أن تكون صانع سلام أفضل من الرجل، ولذلك فإن إقصائها من المجال العام يحرم البشرية من جهودها في صنع وبناء السلام. وعلى الجانب الآخر يرى معارضو هذه الفكرة أن سبب الإعتقاد بأن المرأة صانع سلام أفضل من الرجل يعود إلى سياسات إخضاع المرأة لقرون طويلة واستئناسها لترضي الرجل، وأنه لو ا ستبدي نفس التوجه لصنع السلام أو عدمه. وربما يكون دور النساء في إبقاء نار الثأر تم التعامل مع المرأة مثل التعامل مع الرجل فإ مشتعلة هو أحد النماذج المؤيدة لهذا الإتجاه.

وبغض النظر عن الجدل السابق بشأن دور المرأة في صنع السلام، فإن الثابت والمتفق عليه أن المفاهيم الاجتماعية لدور ووضع المرأة تأخذ الآن حيزاً كبيراً في دراسات مصادر النزاع وفعاليته.

لقد تم النظر للمرأة في هذا الجانب على أنها شريك أساسي في تدعيم قيم السلام في المجتمع. في ضوء ذلك واستناداً إلى حقيقة حيوية دور المرأة في عملية التنشئة بفرعيها الاجتماعي والسياسي، وتناقش كيفية الاستفادة من المرأة باعتبارها عنصراً مهماً من عناصر المجتمع في تدعيم قيم السلام، كالتضامن، والتعاون، ونبذ العنف، والتسامح، والتشبث بالتعاليم الدينية السماوية التي تدعو لهذه القيم وغرسها في الشباب، وذلك من خلال توعيتها بهذه القيم وإرشادها لكيفية استخدامها في توجيه أبناءها، من خلال المنظمات الحكومية.

4–نظرية التعليم الاجتماعي

تمثل هذه النظرية أحد نظريات علم النفس التي تساعد بشكل كبير في فهم ما يدور داخل الإنسان في حالة النزاع وكيفية التعامل معه من أجل إيجاد وسائل سلمية لتسوية النزاع. ونظرية التعلم الإجتماعي فيما يخص مجال دراسات السلام والنزاع هي مبنية على انتقاد نظريات كانت قد سادت بشأن النزاع وأسست السلوك الإنساني فيه على فكرة الرد العدواني على **إحساس الإنزعاج** ويعد السلوك العدواني هو أحد هذه السلوكيات التي يتعلمها الإنسان كرد فعل. ومن مؤسسي هذه النظرية الباحثين "دولارد" و"ميلر" إلا أن

[1] جعفر عبد السلام، **مرجع سابق**، ص 482.

باحثين جدداً في مجال التعلم الإجتماعي اختلفوا مع المنظرين السابقين وقدموا نظريات جديدة في التعلم الإجماعي أظهرت أن السلوك العدواني كرد فعل للإنزعاج والتوتر هو مجرد سلوك واحد وأن التربية الإجتماعية في مقدورها أن توفر للأفراد سلوكيات سلمية غير عدوانية تؤدي إلى إحلال الطمأنينة بدل الخوف ومعالجة أوجه النزاع[1] .

5-نظرية نضج النزاعات الدولية للحل

يفترض **زارتمان** أنه خلال مرحلة معينة من النزاع، تظهر الأطراف المتحاربة استعدادها للتداول بشأن مقترحات التسوية التي طالما تغاضت عنها في السابق، ويعود ذلك إلى إدراكها بأن أي بديل عن التفاوض سيؤدي إلى كارثة، فضلا عن أنه لا تلوح في الأفق أية علامات لإمكانية الحسم العسكري.

هنا نكون أمام ما يسمى بلحظة النضج والتي تحسّن وبشكل مفاجئ من فرص النجاح لجهود الوساطة. حيث يتحول قادة أطراف النزاع عن عقلية الانتصار لصالح عقلية التوفيق .وحسب تعبير **كامبل** فإن القبول بالحل التفاوضي لا يعود إلى إتباع إجراءات معينة فحسب، ولكنه يعود بالأساس إلى مدى جاهزية الأطراف لاستغلال الفرص، ومواجهة الخيارات الصعبة، وتقديم تنازلات متبادلة ومتكافئة، باختصار يجب أن تفعل الشيء الصحيح في الوقت المناسب.

إن دمج النموذجين الذين اقترحهما **زارتمان** ضمن نموذج واحد يعد دعامتان جوهريتان لمفهوم لحظة النضج، إذ يصنعان وبشكل متكامل الظروف المواتية والسياق الملائم للحل، ومن هنا فإن التمييز بينهما هو لأغراض تحليلية وليس لأسباب مفهوماتية. واستعمالها بشكل مترابط يمدد من فرص نضج النزاع لجهود الحل. وعلى هذا الأساس، فإن تصور لحظة النضج يقوم على إدراك أطراف النزاع بأنهم يعيشون مأزقا صعبا متبادلا، لا تبدو في الأفق أية نهاية له، وحيث لا يمكنك الحصول على النجدة ولا تظهر هناك أية إمكانية لتصعيد حاسم يحقق النصر. بينما تماثل الكارثة المتبادلة تخطي حافة الهاوية أو النقطة التي تسوء فيها الأمور بشكل مفاجئ[2].

ويستند إحساس أطراف النزاع بأنها أمام مأزق إلى المعاناة وتزايد الخسائر التي ترتبط باستمرار التصعيد وعندما يرتفع معامل التكاليف نسبة إلى المكاسب بشكل دراماتيكي، تشعر بالاحتجاز وتبحث عن بديل آخر. ويرتكز ذلك على خاصية التعلم حيث أن المجموعات الإثنية المتنازعة تعتبر بدروس الماضي، وفي خياراتها

[1] ابراهيم احمد شلبي، **مرجع سابق**، ص312

[2] عبد العزيز السرحان، **مرجع سابق**، ص 281.

المستقبلية، فإنها تأخذ بعين الاعتبار معاناتها السابقة والتكاليف التي تحملتها. ومن منظور نظرية المباريات، يمكن التعبير عن المأزق بالانتقال من ورطة السجين إلى ورطة الجبان أي من المحصلة السلبية التي تميز الوضع القائم أو التفاوض إلى محصلة إيجابية.

كما يفترض منظرو المصيدة أن صانعي القرار في النزاعات المستعصية يمرون عبر أربعة مراحل:

- في المرحلة الأولى يركزون على تحقيق إنجازات محددة.
- في المرحلة الثانية يتم استنزاف الموارد عبر تقديم التزامات معينة للمكونات الداخلية
- أما في المرحلة الثالثة فيعملون على تعظيم صور الخسائر التي لحقت بالخصم، والتقليل من شأن خسائرهم .
- وفي المرحلة الرابعة يتم البحث عن مخرج بسبب استنفاذ الموارد.

وبناء على هذا السُّلَّم، فإن المنعطف الحاسم لنضج النزاع يكمن في المرحلة الانتقالية بين المرحلتين الثالثة والرابعة أين يكف صانعوا القرار عن اعتبار التضحيات بمثابة ثمن *للنصر وبدلا من ذلك يقتنعون بضرورة إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

الفرع الثالث: التحديات والرهانات

إن إنشاء لجنة بناء السلام وتبعيتها لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن من شأنهما أن يفضيا إلى تناقضات ينبثق عنها تحديات أمام قيام الأمم المتحدة بدور محايد في مجال بناء السلام ويرجع ذلك، خاصة، إلى أن تشكيل لجنة بناء السلام يضم دولا دائمة العضوية هي الدول نفسها التي تحتفظ بهذا التمييز في مجلس الأمن دون أن تمارس رسميا حق الفيتو (النقض) ونظرا لأن قرارات اللجنة تصدر استنادا إلى توافق الآراء، فإن هذا ينطوي على إمكانية أي دولة عضو في الاعتراض على ما تتفق عليه الغالبية العظمي من الأعضاء، بما في ذلك الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، الأمر الذي سوف يقضي إلى مواجهة أحد أمرين: إما شلل عمل اللجنة، أو العمل على تغيير موقف الأغلبية بإقحام التعديلات التي تفرضها الأقلية، وهكذا يفسح المجال أمام ديكتاتورية الأقلية في صناعة توصيات لجنة بناء السلام، التي تمارس على أي حال دورا استشاريا لكل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.[1]

[1] عمر مقداد، "**اداء مجلس الامن الدولي في معالجة الازمات الدولية**"، (دمشق، العدد57، 1998)، ص 68.

كما يلاحظ أن قرار إنشاء لجنة بناء السلام لم يخولها ممارسة صلاحية تقديم إنذار مبكر بالنسبة لحالة الدول التي على شفا الانزلاق إلى نزاع أو مواجهة عسكرية، لتفادي الخطر قبل وقوعه باتخاذ ما يلزم اتخاذه من إجراء من خلال تسوية النزاع سلميا.

من التحديات التي ستواجه لجنة بناء السلام اجتماع الدول ذات المصالح المتضاربة في عضوية اللجنة، ومنها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وهي التي تسيطر على تجاوز الأسلحة في العالم، ومنها ما يعمل على إذكاء الصراعات الداخلية مصالح الشركات العابرة للقارات، مثلما حدث في العديد من النزاعات في إفريقيا.

كما تعتبر لجنة بناء السلام محفلا للجمع بين الوكالات والمؤسسات المالية والأجهزة والبرامج والصناديق التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لتبادل الرأي حول معالجة المشاكل المتشابكة التي تعاني منها الدولة الخارجة من الصراع في نواحي الأمن والتنمية وحقوق الإنسان، وتوفير التمويل والمساعدات الإنسانية. ومن هنا يأتي الدور التشاوري للجنة مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره منسقا لنشاط الوكالات المتخصصة، وفقا للمواد 63 إلى 66 من ميثاق الأمم المتحدة[1].

بالتوازي مع دورها التشاوري مع مجلس الأمن، خاصة بالنسبة لحالات البلاد التي خرجت من الصراع والمدرجة على جدول أعمال المجلس، باعتبار مسئوليته عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، مع تقديم لجنة بناء السلام لتقرير سنوي حول نشاطها للجمعية العامة يكون موضوعا لمداولات سنوية حول مضمون هذا التقرير.

ويقتضي بناء السلام وتعمير المرافق والمؤسسات التي تم تدميرها بعد انتهاء الصراع والتنمية المستدامة، مع إرساء أسس الديمقراطية وتشجيع واحترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان، الآتي[2]:

- أهمية التعرف على المشاكل الهيكلية التي تواجه الأطراف المعنية، والتي تسببت في بزوغ الصراع والمبادرة لتقديم اللازمة لمنع تكرارها، وتقديم ما يلزم من إصلاحات دستورية وتشريعية، وبما في ذلك استحداث الإقراض للمشروعات الصغيرة لمكافحة الفقر وإصلاح نظم التعليم واستحداث شبكات للضمان الاجتماعي إلخ.

[1] المواد 63 الى 66 من ميثاق الأمم المتحدة 1945 السالف الذكر.

[2] علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي العقوبات ضد الدول والافراد**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2010)، ص 306 .

- إنشاء وتفعيل لجان وطنية ولتقضي الحقائق والمصالح والتوقيف، والعفو عما سبق ارتكابه من أخطار في حق المواطنين بما يسمح بفتح صفحة جديدة تصالحية بين طوائف المجتمع، وتقديم المتهمين بارتكاب جرائم للمحاكمة، وإقرار التعويضات المناسبة لضحايا الجرائم التي سبق ارتكابها لاستعادة الثقة في الحكومة.

خاتمة الفصل

يرتبط بناء السلام بعدة أبعاد كانت محط نقاشات المفكرين، فقد اختلفوا حول أي من المعايير هي الأنسب لإنجاح عملية السلام، فهناك من ربط هذه العملية بمجال واسع يشمل كل مجالات بناء السلام ومعالجة الأسباب العميقة للنزاع على المدى الطويل بإشراك الفواعل الداخلية، ومن جهة أخرى هناك من يحصر بناء السلام في مجال ضيق ليركز الاهتمام على إصلاح البنية الهيكلية للدولة بمساعدة دول ومنظمات حكومية على المدى القصير.

كما اختلفت الرؤى حول بناء السلام كخطوة تأتي مباشرة في فترة ما بعد النزاع وبناء السلام على المدى الطويل فالأول يهدف إلى إصلاح ما دمرته الحرب مرتبط بعمليات حفظ السلام أما الثاني فيهتم بإعادة بناء العلاقات من خلال مشاركة سياسية واقتصادية فعالة وإعادة بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة سابقا.

ويعاني بناء السلام من نقص مفاهيمي وعدم وجود نظرية شاملة، ما استدعى الأمر إلى إيجاد نظريات جزئية تعمل على تحليل وتفسير مفهوم بناء السلام.

الفصل الثاني

مدخل جيوسياسي لمنطقة جنوب السودان

مقدمة

أجرى سكان جنوب السودان استفتاء في مرحلة ما بين 9 إلى 15 جانفي 2011 حول ما إذا كان سكان جنوب السودان يرغبون بالبقاء في دولة واحدة مع السودان أو الإنفصال بدولة مستقلة وذلك تنفيذا لبنود إتفاقية السلام الشامل والتي وقعت في نيفاشا بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في 9 جانفي 2005، ضمن هذا الإتفاق في الدستور السوداني وعرف بالدستور الإنتقالي المؤقت لعام 2005 ومهد هذا الإتفاق الطريق لكيانين في السودان (إسلامي في الشمال و علماني في الجنوب) مع الإحتفاظ بحق تقرير المصير بعد ست سنوات.

وأصبح هذا الإتفاق بمثابة الدستور الشامل للبلاد في هذه السنوات الست الإنتقالية، وأبرز ما تضمنه الإتفاق هو أمران، الأول يتعلق بتقاسم السلطة والثاني متعلق بتقاسم الثروة وخاصة النفط،كما تضمن الإجراءات التمهيدية لإجراء الاستفتاء والانتخابات وعلى ضوء هذا فصلنا الفصل الى ثلاثة مباحث، الاول يتضمن دراسة جغرافية لمنطقة جنوب السودان، والثاني حول الاهمية الاستراتيجية لمنطقة جنوب السودان، اما المبحث الثالث فيتضمن الاوضاع الامنية داخل منطقة جنوب السودان.

المبحث الأول :دراسة جيوبوليتيكية لمنطقة جنوب السودان

الموقع هو الخاصية الحيوية والظاهرة ذات الحساسية العالية وذات الأثر الملحوظ في الجغرافيا السياسية لأي وحدة سياسية بحكم تأثيره على اتجاهات سكانها والسلوك السياسي لحكوماتها وعلاقاتها الدولية، وكذلكل البعد والأهمية الجيوسياسية، وهو ما سنتطرق اليه في المطلب الاول الموقع الفلكي والجغرافي والأهمية الجيوسياسية، وفي المطلب الثاني تطور وتاريخ الاقليم وفي المطلب الثالث مقوماها.

المطلب الأول: الموقع الفلكي والجغرافي للإقليم وأهميتهما الجيوسياسية

يعمل إقليم جنوب السودان كبوابة للسودان إلى دول الجوار الإفريقي، بينما يعمل الشمال بوابة للعالم العربي وبقية العالم، مما يعني دوراً تكاملياً لا غنى لكليهما عنه وضرورة تحتم التعامل معها وفق نظرة كلية بعيدة المدى، تتجاوز الحدود الإقليمية والقطرية إلى آفاق عالمية، الأمر الذي لم يوضع في الاعتبار عند الاتفاق حول تقرير المصير الذي أفضى إلى انفصال جنوبي السودان كدولة مستقلة عن الدولة السودانية، سنتناول فيما يلي الموقع الفلكي والجغرافي للإقليم، والبعد الجيوسياسي لجنوب السودان.

الفرع الاول: الموقع الفلكي والجغرافي للإقليم

سنتطرق للموقع الفلكي والجغرافي وأهميتهما الجيوسياسية في هذه الورقة من خلال أربع زوايا. [1]

1-الموقع الفلكي للإقليم

من دوائر العرض وخطوط الطول يمتد الإقليم عرضياً من دائرتي العرض العرض 3.30 و10 شمال خط الإستواء وبين خطي طول 22 و38 شرق غرينتش، مما يجعله يقع في قلب القارة الإفريقية، وضمن المناطق الإستوائية الحارة ذات الأمطار الكثيرة والغطاء النباتي الكثيف والقابلية للتنوع في المحاصيل الزراعية، مما يعني أهمية جيوسياسية إيجابية للإقليم، من ناحية، ومن الناحية الأخرى يعتبر ذات الموقع الفلكي سلبياً بالتأثر بدرجات الحرارة والرطوبة النسبية العالية وقصر فترة الجفاف وانتشار الحشرات والأمراض، مما انعكس سلباً على النشاط البشري، وجعل الإقليم ضمن المنطقة الإستوائية المحكوم عليها بالتأخر أسوة بدول هذا النطاق التي تتصف بالتخلف

[1] محمود عبد الرحمن الشيخ، "**الحدود الاستعمارية وأثرها في مشكلات إفريقيا**"، ورقة علمية مقدمة لندوة الجامعات والعمل الإسلامي في إفريقيا، (الخرطوم، 2004م)، ص201.

2- موقع الإقليم بالنسبة للمسطحات المائية

المقصود بهذا الموقع درجة الانفتاح والانغلاق التي تحدد شخصية الإقليم الجيوسياسية ويرسم سياستها واستراتيجيتها، ويعتبر موقع إقليم جنوبي السودان موقعاً قارياً لا يطل على أي مسطح مائي، مما جعله إقليماً حبيساً غير منفتح على العالم الخارجي، وبعيداً عن تيارات الحضارات ومحاور التقدم مقارنة بالدولة السودانية التي تكتسب أهمية جيوسياسية نتيجة إطلالها على البحر الأحمر من الجهة الشمالية الشرقية بجبهة بحرية عريضة (760 كلم)، مما أكسبه موقعاً ساحلياً مهماً يجاور منطقة الخليج العربي الإستراتيجية ومضيق باب المندب الإستراتيجي وانفتاحه على بقية العالم مما أكسبه أهمية اقتصادية واستراتيجية.

ان الموقع الحبيس لإقليم جنوبي السودان كان أحد عوامل عزلة الإقليم وانعزال مجموعاته السكانية عن العالم الخارجي، مما جعلها محدودة الأفق، وتعيش في إطار المجموعات التقليدية ذات البناء العشائري والاقتصادي الاكتفائي المحلي، والعزلة عن العالم الخارجي، إلا عن طريق الدولة السودانية قديماً وحديثاً باعتبارها النافذة التي يطل بها الإقليم على العالم الخارجي، مما يعني نظرياً وفعلياً أنه لا غنى للإقليم عن تكامل موقعه مع موقع الدولة السودانية في منظومة جيوسياسية يشكل فيها كل إقليم أهمية للإقليم الآخر.

3- موقع إقليم جنوبي السودان

بالنسبة لدول الجوار يتفاوت الجوار الجغرافي للإقليم بين الجوار المحلي المتمثل في جواره مع الولايات السودانية الشمالية من جهة، والجوار الإقليمي والدولي المتمثل في جواره لعدد من الدول الأفريقية المستقلة من جهة أخرى

محلياً يجاور الإقليم أربع ولايات شمالية: جنوب كردفان، جنوب دارفور، النيل الأبيض، النيل الأزرق، ودولياً يجاور كل من دولة (أثيوبيا، كينيا، أوغندا، الكنغو، جمهورية أفريقيا الوسطى.[1]

إن تعدد الجوار الجغرافي محلياً ودولياً، يعتبر من أحد مكامن الضعف الجيوسياسي للدولة السودانية قبل الانفصال وبعده ، وعامل من عوامل عدم الاستقرار، مما وقف حائلاً أمام تطوير العلاقات الخارجية، وأمام بسط الأمن والاستقرار الداخلي، وساعد على زعزعة الأوضاع الداخلية ودعم الكيانات المتمردة داخل دول الجوار وداخل الدولة السودانية نفسها، مما أفقد الحدود دورها المنوط بها في التواصل الحضاري والاقتصادي

[1] لبدوي السعيد: **الخصوصية الجغرافيا للسودان: مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة**، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2004م)، ص315.

والاستراتيجي خاصة أن الدولة السودانية، قبل الانفصال، لم تحسن توظيف موقع إقليم جنوبي السودان بصورة مثلى تؤهله ليلعب دوره الجيوسياسي الأمثل، مما جعل هذا الجوار عامل ضعف جيوسياسي وليس عامل قوة.

الفرع الثاني: البعد الجيوسياسي لعنصر المساحة:

1- هنالك جدل بين الجغرافيين السياسيين لم يحسم بعد: هل المساحة تولد القوة أم القوة تولد المساحة؟

2- لا تقتصر أهمية المساحة الواسعة على الجوانب الاستراتيجية فقط (العمق الجغرافي) وإنما لها أهميتها في الجوانب الاقتصادية (الثروات الطبيعية) والجوانب الاجتماعية (الاستيعاب السكاني.

3- كمن قيمة المساحة في الدراسات الجيوسياسية بمدى استغلالها ومدى توفر العدد المناسب من السكان والإمكانات المادية والتقنية الكفيلة باستغلالها.

4- الإنسان هو صانع الدولة، والأرض هي التي تمده بوسائل الحياة (المساحة المثلى)، وما اكتسب السودان أهميته الجيوسياسية في محيطه الإقليمي والدولي إلا بالمساحة الواسعة (2.5 (كأكبر الدول العربية مساحة والثاني 2 مليون كلم في إفريقيا.

المطلب الثاني: نشأة وتطور منطقة جنوب السودان

تاريخ جنوب السودان لا يعرف عنه إلاَّ القليل قبل عام 1820إذ عرف مع بدء الأوروبيين رحلاتهم لاكتشاف منابع النيل، فخلال فترة الحكم التركي قبل عام 1885 عيّن الخديوي توفيق بعض الأوروبيين كمديرين للاستوائية لخدمة أغراضه ومد نفوذه وقد اشتهرت فترة الحكم التركي وفترة حكم المهدية 1885 – 1899 بغارات جلب الرقيق التي قام بها بعض الأوروبيين والمصريين وأهل شمال السودان مما نجم عنه شعور زائد بالكراهية وولّد خوفاً شديداً تجاه الشماليين، ثم حُرِّمت تجارة الرقيق بعد الاحتلال الإنجليزي عام 1899.[1]

من ناحية الدين والمعتقدات فأغلبية سكان شمال السودان يعتنقون الدين الإسلامي أما معظم سكان الجنوب فلا دينيين وقد بدأت الارساليات المسيحية عملها في الجنوب منذ عام 1848 وتم زيادة نشاطها

[1] إيناس حسني البهجي، **تاريخ الوطن العربي دول شمال إفريقيا: السودان – مصر – ليبيا – تونس – الجزائر**، (الجزائر: دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، ج2، 2011)، ص18.

وتنظيمه بعد عام 1899 وقد سمح لكل من الإرسالية الكاثوليكية والإرسالية البروتستانية بالعمل التبشيري في جنوب السودان مع تكليفها بمسؤولية نشر التعليم بين أبناء وبنات الجنوب بل وقدّمت لها إعانات مالية من الحكومة بدءاً من عام 1927.

يعد التاريخ السياسي لجنوب السودان من الملفات المهمة لفهم طبيعة السودان الخاصة، حيث تضافرت مجموعة من العوامل علي تقسيم السودان معنويًا قبل أن تصبح حدوديًا في القرن التاسع عشر عندما استعمرت بريطانيا السودان مع مصر.

قامت السياسات الاستعمارية علي اظهار الاختلافات الإثنية واللغوية والعرقية والدينية، وفرقت المملكة المتحدة في التعامل مع الجنوب والشمال في قضايا أهمها التعليم، فبدأت تظهر الاختلافات الثقافية وساد اعتقاد لدي الأوساط المسيحية في الجنوب أن الشماليين هم تجار رقيق.

وبعد جلاء القوات بريطانيا وانفصال السودان عن مصر طالب الجنوبيون أن يكون لهم نظام خاص لهم داخل الدولة السودانية الموحدة، وهو الأخذ بنظام الفدرالية، ولكن الحكومة رفضت الاقتراح معللة إنه يؤدي إلى انفصال الجنوب كتطور طبيعي. في أغسطس 1955 تمرد بعض أعضاء الفرقة الجنوبية من الجيش السوداني بإيعاز من المملكة المتحدة ضد الشمال، حيث كانت هناك شكوك لدى الجنوبيين على سياسات وزارة إسماعيل الأزهري التي تشكلت في يناير من نفس العام[1].

وفي عام 1958 وبعد تولي إبراهيم عبود للسلطة قامت الحكومة العسكرية باتباع سياسة التذويب بالقوة مع الجنوبيين، وأدى ذلك إلى مطالبة الأحزاب الجنوبية وعلى رأسهم "حزب سانو" باستقلال الجنوب، كما تم تشكيل حركة أنانيا التي بدأت عملياتها العسكرية في عام 1963 ، وبعد الشد والجذب تم بحث تسوية سلمية للصراع، حيث عقد مؤتمر المائدة المستديرة عام 1965 وفي عام 1972 تم توقيع اتفاقية أديس أبابا والتي أعطت للإقليم الحكم الذاتي في إطار السودان الموحد، إلا أنه في يوليو وسبتمبر من عام 1983 أصدر الرئيس جعفر نميري عدة قرارات أطاحت بالاتفاق منها تقسيم الإقليم إلى ثلاثة أقاليم ونقل الكتيبة (105) وبعض الجنود إلى الشمال وإتهام قائدها كاربينو كوانين بإختلاس أموال، كما تم إرسال قوات لإخضاعها فأدي ذلك إلى هروبها إلى الادغال الاستوائية لتصبح فيما بعد نواة لجيش الرب، فكلفت الحكومة العقيد جون قرنق بتأديب الكتيبة، إلا أنه أعلن انضمامه إلى المتمردين مؤسسًا الحركة الشعبية لتحرير السودان ولها جناح عسكري عبارة عن جيش، وأعلن إن هدف الحركة هو "تأسيس سودان علماني جديد"

[1] ماهر عطية شعبان، **مشاكل إفريقيا المعاصرة**، (مصر : دار المعرفة الجامعية للنشر و التوزيع، 2011)، ص813 .

قائم على المساواة والعدل الاقتصادي والاجتماعي داخل سودان موحد، وقام برفع شعارات يسارية فحصل علي دعم من إثيوبيا وكينيا خصوصًا الرئيس الإثيوبي منغستو هيلا ميريام[1].

بعد الإطاحة بنظام جعفر نميري عبر انتفاضة شعبية عام 1985 كان هناك أمل في التوصل إلى اتفاق مع الحركة، ولكنه فشل بعد اجتماع رئيس الوزراء الجديد الصادق المهدي مع قرنق بعام 1986 ، وفي نوفمبر عام 1988 تم إبرام اتفاق بين رنق ومحمد عثمان الميرغني في أديس أبابا والذي نص على تجميد قرارت سبتمبر 1983 ، ولكن هذا الاتفاق لم يأخذ طريقه إلى التنفيذ، وبعد انقلاب جويلية 1989 بقيادة عمر البشير والتي تبنت شعار" الجهاد الإسلامي" ضد القوى الجنوبية مستعينة بتسليح مليشيات تدعى قوات الدفاع الشعبي، وحققت الحكومة عددة انتصارات عسكرية.

وفي أوت 1991 وبعد سقوط نظام منغستو في إثيوبيا وانشقاق الحركة الشعبية، حاولت الحكومة الاستفادة من هذا الانشقاق فأجرت الاتصال منفردة مع لام أكول بوثيقة عرفت باسم "وثيقة فرانكفورت" والتي وقعت في جانفي من عام 1992 ، إلا أن الحكومة السودانية أنكرتها بعد ذلك. وفي ماي 1992 وتحت رعاية الرئيس النيجيري إبراهيم بابنجيدا أجريت الجولة الأولى للمفاوضات في أبوجا، ثم الجولة الثانية في ماي من عام 1993 ، ولكن لم تسفر هذه المفاوضات عن شيء[2].

وتضاعفت الجهود الدولية من خلال "منظمة الإيغاد "إلى أن تم توقيع اتفاق إطاري يسمي "بروتوكول ماشاكوس" وذلك في جويلية عام 2005 والذي أعطى للجنوب حكم ذاتي لفترة انتقالية مدتها 6 سنوات، وحق تقرير المصير وفرصة للجنوبيين لتفكير في الانفصال، كذلك أعطى الفرصة في بناء مؤسسات الحكم الانتقالية كنوع من الضمانات.

وفي 9 جانفي 2005 وقعت الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا، والذي نصت بنوده على:

- إجراء انتخابات عامة على كافة المستويات في مدة لا تتجاوز عام 2009.
- حق تقرير المصير للجنوب عام 2011.

[1] صفوان زامل، "**التاريخ السياسي لجنوب السودان**"، في: www.ahmedwahban.com/aforum/viewtopic=39951 (2019/04/22)

[2] منى حسين عبيد، "منظمة الإيقاد ودورها في مواجهة النزاعات الإفريقية: مشكلتا جنوب السودان والصومال نموذجا"، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص91.

- تقاسم السلطة بين الشمال والجنوب.
- تقاسم الثروة.
- إدارة المناطق المهمشة بين الشمال والجنوب.
- الترتيبات الأمنية.

وبالفعل تم الاستفتاء على تقرير المصير في 9 جانفي 2011 وصوت الجنوبيون باكتساح للانفصال.

المطلب الثالث: التعريف بمنطقة جنوب السودان

نتناول في هذا المطلب في شكل نقاط التعريف بمنطقة جنوب السودان سياسيا وجغرافيا واستشرافيا.

1-الدولة

- الاسم الرسمي: جمهورية جنوب السودان، الاسم المختصر: جنوب السودان
- العاصمة :جوبا
- اللغة: الإنجليزية (رسمية) العربية (رسمية)، مع عدد من لهجات القبائل المحلية
- النظام السياسي: جمهوري
- تاريخ الاستقلال/اليوم الوطني: 9 جويلية 2011 (الانفصال عن السودان)
- العملة: الجنيه[1].

2- الجغرافيا

- الموقع: تقع جنوب السودان في الوسط الشرقي لأفريقيا يحدها من الشمال السودان ومن الغرب السودان وإثيوبيا ومن الجنوب كينيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية ومن الغرب الكونغو الديمقراطية أيضا وأفريقيا الوسطى.
- المساحة: 644.329 كلم مربع.
- الموارد الطبيعية :الطاقة الكهرومائية والأراضي الزراعية الخصبة والذهب والألماس والنفط وخام الحديد والنحاس والفضة.
- المناخ: حار مع موسم ممطر بسبب العوامل الاستوائية.

[1] وكالات، **"هل تتوفر في جنوب السودان مقومات دولة"**، في www.hespress.com/international/26640.html (2019/04/22)

4-الاقتصاد

- الناتج المحلي الإجمالي 11.77 :مليار دولار
- الناتج الفردي السنوي: 1400 دولار
- نسبة النمو: 24.7%
- نسبة البطالة :غير متوفرة
- نسبة التضخم1.7% :
- الدين الخارجي: غير متوفر
- أهم المنتجات: النفط والذرة والأرز والقمح وقصب السكر الفواكه الاستوائية والكسافا والماشية.

5-مقومات منطقة جنوب السودان

يجري شعب جنوب السودان استفتاء بدءاً من التاسع من يناير الجاري بشأن ان كان سينفصل عن الشمال ويعلن الاستقلال، ويعتقد معظم المحللين ان الجنوب سينفصل ودمرت حرب اهلية استمرت ثلاثة عقود المنطقة لكنها غنية بالموارد.

وبموجب اتفاق سلام وقع عام 2005 فان الحركة الشعبية لتحرير السودان المتمردة سابقاً تحكم الجنوب بدرجة عالية من الاستقلال بمساعدة مليارات الدولارات التي تأتي من التبرعات وايرادات النفط.

6-إمكانية اقامة دولة مستقلة قادرة على البقاء

لن تتغير أشياء كثيرة بعد الاستفتاء باستثناء ان الجنوب سيتلقى نصيباً أكبر من ايرادات النفط يزيد على نسبة الخمسين في المئة التي يحصل عليها حالياً. وحسب مارك جوستافسون الباحث في شؤون السودان بجامعة اكسفورد "في الوقت الحالي حكومة الجنوب تتمتع بقدر كبير من الاستقلال الفعلي. فلديها المجلس التشريعي الخاص بها ولديها قوات الامن وسيطرة على قدر هائل غير مسبوق من الثروة الحكومية بفضل ايرادات النفط".

ويتوقع العديد من المسؤولين الجنوبيين ان يستمر العمل كالمعتاد في مشروعات التنمية وان يستمر التنسيق الاقتصادي مع الشمال لان الأمر سيحتاج لكثير من الوقت لفصل الاقتصادين.

وقال اسحق ليابويل من وزارة الموارد المائية ان عدداً من مشروعات التنمية الزراعية وتوليد الكهرباء بالطاقة المائية والتي يشترك الجانبان في تمويلها يجري تنفيذها حاليا في الجنوب وقد تستمر اذا تم الاتفاق على

التمويل. وستكون هناك حاجة لمساعدات تقدر بمليارات الدولارات من اجل تنمية مستدامة في الجنوب الذي يوجد به القليل من البنية الاساسية والطرق[1].

ومن المرجح ان تبقى بعثة الامم المتحدة لحفظ السلام في الجنوب للمساعدة في الحفاظ على الامن ومراقبة الحدود المتنازع عليها بين الشمال والجنوب.

7- الجنوب قابل للبقاء من الناحية الاقتصادية

يعتمد الجنوب الذي ليس له منفذ على البحر على عائدات النفط بنسبة 98 في المئة في موارد الميزانية لكن الجانبين لم يتفقا على الانصبة في الثروة النفطية في المستقبل. ويوجد 70 في المئة من النفط في الجنوب فيما توجد البنية الاساسية بالكامل في الشمال ولذلك فان تدفق النفط والايراد يعتمدان على وجود علاقات ثنائية جيدة.[2]

ويقول دبلوماسيون ان المجتمع الدولي أنفق مليارات الدولارات على تطوير الجنوب وسيذهب الى مدى أبعد كثيرا لمنعه من ان يتحول الى دولة فاشلة أخرى مثل الصومال. وفي المقابل سيرغب في حكومة شفافة منفتحة تقوم على التعددية.

وقالت ليز جراند منسقة الامم المتحدة للشؤون الانسانية في الجنوب انه منذ عام 2005 أنشأ الجنوب بمساعدة المانحين 29 وزارة وشيد ستة آلاف كيلومتر من الطرق البدائية وزاد عدد المترددين على المدارس الى أربعة أمثال وتغلب على تفش لشلل الاطفال والحصبة. لكن المشروعات الخاصة محدودة جداً لأسباب منها الافتقار للبنية الاساسية فالجنوب به 60 كيلومترا فقط من طرق الاسفلت. وسيحسب المستثمرون الذين يخشون المخاطرة حساباً لانعدام الامن والفساد في الجنوب لكن رجال الاعمال اصحاب الجرأة سيجنون عوائد هائلة.[3]

8- يمكن للجنوب الحفاظ على الامن

أكبر مشكلة ما زالت هي الحدود المتنازع عليها بين الشمال والجنوب حيث يمكن ان تتحول الاشتباكات المحلية الى صراعات أكبر. ويبادر زعماء الجانبين حتى الان الى اخماد المشاكل وما زال مستقبل

[1] وكالات، مرجع سابق

[2] عبد الكريم علوان، **مرجع سابق**، ص304 .

[3] عمر مقداد ، **مرجع سابق**، ص 68.

منطقة أبيي موضع نزاع ويعتقد كثيرون انه سيبقى سبب خلاف وربما سبب صراع. وتساعد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في تدريب الشرطة والجيش في جنوب السودان لكنها لم تتمكن من منع الاشتباكات القبلية المحلية.

وأتت المصالحة بين الجنوبيين والعفو عن الجماعات المسلحة بثمارها اذ لا يوجد زعيم جنوبي يريد ان يبدو كأنه يفسد احتفالات الاستقلال.

لكن المنافسات القبلية القديمة مازالت تهيمن على السياسة المحلية ويخشى كثيرون من ان فقدان عدو مشترك في الشمال سيجعل هذه الامور اسوأ حيث ما زال الجنوبيون مدججين بالسلاح ومنذ عام 2005 أكدت الاشتباكات القبلية انها باهظة التكاليف. وربما تدب خلافات بين جنرالات متمردين وميليشيا جنوبية متحالفة مع الشمال من جانب وقوات حكومة الجنوب من جانب آخر.

إضافة إلى ذلك هاجم جيش الرب للمقاومة الاوغندي المتمرد الذي طرد من اوغندا جنوب السودان من جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية افريقيا الوسطى وشرد الالاف وأوقف مشروعات زراعية في أكثر المناطق خصوبة في الجنوب. وتعتبر أي حرب جديدة بين دولتين ستكون اكثر تدميراً من تمرد حرب العصابات الذي شهدته الحرب الاهلية التي راح ضحيتها مليونا شخص وتسببت في تشريد أربعة ملايين من منازلهم وزعزعت استقرار جزء كبير من شرق افريقيا.

وقال جوستافسون "الجنوب لديه جيش تقليدي أكثر تطوراً مما كان قبل عقد مضى ولذلك فان اندلا ع حرب جديدة سيكون أكثر تدميراً من الحروب السابقة. وهذا بالتأكيد يمثل ردعاً للجانبين"[1].

[1] منى حسين عبيد، مرجع سابق، ص93.

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب السودان

يقصد بالموقع الجيواستراتيجي المكان الذي تتوفر فيه المؤهلات والمزايا التي تساعد الدولة في تحقيق الأهداف العليا في وقت السلم وأهدافها العسكرية في زمن الحرب .وبما أن موقع إقليم جنوبي السودان اكتسب أهمية، من ناحية وباعتباره مسرحاً للصراع والاهتمام الإقليمي والعالمي من ناحية أخرى،

وعليه سنلقي الضوء على أهميته الجيواستراتيجية من خلال مطلبين يتناول الأول الأهمية الجيوسياسية للاقليم على مستوى البعد المحلي والإقليمي والمطلب الثاني الأهمية على البعد العالمي، في حين يتناول المطلب الثالث الأهمية الاقتصادية.

المطلب الأول: الموقع الجيواستراتيجي لإقليم جنوبي السودان

يتيح الموقع الجيوستراتيجي عديد المزايا من سياسية واقتصادية، بالنسبة لدول الجوار الجغرافي، وبالنسبة كذلك للاقليم.

الفرع الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لإقليم جنوبي السودان:

بالنسبة للدولة السودانية ودول الجوار الجغرافي:

1- يمثل إقليم جنوبي السودان 25% من مساحة السودان الكلية، مما يعني أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

2- يتصف الإقليم بتعدد الأنماط المناخية والنباتية والتنوع البشري وامتداده في عمق القارة الإفريقية .

3- على الرغم من الموقع الطرفي للإقليم وبعده عن منافذ السودان البحرية إلا ان خمس موقعه (20%) جعله قريباً من دول شرق إفريقيا الاستراتيجية.

4- موقع الإقليم جعله بمثابة المركز لزلزال الصراع السياسي والعسكري السوداني المعاصر بحكم ارتباطه بكل أنواع النزاعات والصراعات في شرق السودان وجنوب كردفان والنيل الأزرق وإقليم دارفور.

5- مجاورة الإقليم لخمس دول من جملة سبع دول يجاورها السودان جغرافياً زاد من أهميته الجيواستراتيجية[1].

[1] مظفر محمد الأدهمي، **تاريخ الوطن العربي المنهج و الوقائع**، (الأردن: دار آية للنشر والتوزيع، 2010)،ص220.

الفرع الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية للإقليم

بالنسبة للمنطقة الجغرافية الممتدة من البحر الأحمر شمالاً وحتى منطقة البحيرات جنوباً، ومن منطقة الخليج العربي شرقاً وحتى المحيط الأطلسي غرباً.

- يمثل الإقليم العمق السوداني في القارة الإفريقية، الذي يكتسب أهمية في الاستراتيجية الدولية.
- مجاورة الإقليم لخمس دول إفريقية أكسبته أهمية جيوسراتيجية بالنسبة لمنطقة البحيرات الكبرى ومنطقة القرن الإفريقي الكبير، الذي يعتبر بؤرة اهتمام الاستراتيجيات الدولية التي تسعى إلى السيطرة عليه قديماً وحديثاً.
- يمثل الإقليم منطقة تحكم أساسية لمستودع المياه الذي تسعى إسرائيل لضرب الأمن المائي العربي عبره.
- يعد الإقليم همزة الوصل بين الشمال الإفريقي، حيث تسود اللغة العربية ويغلب الدين الإسلامي من جهة، والوسط والجنوب إفريقي حيث تنتشر المسيحية والمعتقدات الإفريقية التي يغلب عليها الوثنية من جهة أخرى.
- يعد الإقليم البوابة الجنوبية للعالم العربي مع احتوائه على الكثير من ملامح الحضارة الإفريقية، مما جعل السودان القلب العربي في إفريقيا يحمل كل أحلام الوطن العربي والحضارة العربية والإسلامية (السودان إفريقي التربة، عربي التطلع باعتباره بوابة العروبة في إفريقيا.
- الإقليم بإمكانه الأسهام في عمليات الاندماج والتكامل في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية والسياسية في السودان ودول الحزام السوداني[1].
- السودان المتحد يعتبر من الدول التي يتوقف عليها وبها كامل استقرار منطقة شمال إفريقيا، وفي ذات الوقت يعتبر أحد عوامل زعزعة مصير الإقليم الممتد من الخليج العربي شرقاً وحتى دول حزام السافنا غرباً ومن منطقة البحيرات جنوباً والبحر المتوسط شمالاً
- السودان يمكن أن يكون سلة غذاء العالم لتوافر التربات الخصبة ومصادر المياه المتعددة، والوفيرة، مما جعله أحد أركان الأمن الغذائي العربي والإفريقي .الحدود السياسية للدولة السودانية.
- لا تعني الحدود السياسية تلك المعالم الجغرافية التي تفصل بين الوحدات السياسية، وإنما نعني كل ما ينتج عن تلك الحدود من كيانات سياسية وتكوينات اجتماعية وسياسية.

[1] مكاوي بهاء الدين محمد قيلي، **تسوية النزاعات في السودان " نيفاشا نموذجا"**،(الخرطوم: مركز الراصد للدراسات)، ص12.

- حدود السودان بصفة عامة. ما هي إلا صنيعة استعمارية، إذ لم يكن المستعمر مساحاً طوبوغرافياً تنتهي مهمته بتحديد معالم الحدود السياسية، بل كان المسئول عن الدول التي نتجت عن ترسيم الحدود.
- حدود السودان السياسية تعتبر نقاط ضعف جيوسياسي أراد راسمها تركها في جسد الدولة كغيرها من الدول الإفريقية، التي يسهل له استغلالها كقنابل موقوته متى يشاء.
- الدول التي نتجت عن هذه الحدود تضم المئات من القوميات والقبائل ذات التباين في أعراقها وثقافاتها ولغاتها وتكوينها الحضاري.
- إن النظرة الشاملة للكيفية التي تم بها تقسيم القارة الإفريقية بين القوى الأوربية تبين بوضوح اصطناعية الحدود السياسية، وإنها لا تعدو أن تكون خطوطاً وهمية غير واضحة المعالم، مما جعلها عرضة للتنازع المستقبلي.
- نشأت وتبلورت حدود السودان بصفة عامة وحدود السودان الجنوبية بصفة خاصة في الفترة ما بين 1914-1899. أي قبل نحو قرن من الزمان.
- تعد حدود إقليم جنوبي السودان بجواره الجغرافي حدوداً إصطناعية في المرتبة الأولى ولا تعبر عن حدود واضحة المعالم، وإنما حرص المستعمر على الإبقاء على مواقع ونقاط لتكون بؤراً للصراع في المستقبل بين السودان ودول الجوار الجغرافي.
- إن تخطيط وترسيم الحدود السياسية للدولة السودانية في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، جاء لتحقيق العديد من الاهداف نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي: [1]

- الفصل بين النفوذ البريطاني الذي كان يحكم السودان من جهة والنفوذ الأوروبي في المناطق المحيطة بالسودان .
- إبعاد النفوذ الاوروبي عن النيل لما له من أهمية جيواستراتيجية.
- ج. إدخال مناطق جغرافية ذات تباين أثنوغرافي وتعدد في المظاهر الطبيعية.
- حتى يسهل السيطرة عليه واستغلال موارده.
- د. ادخال معظم حوض النيل داخل حدود السودان حتى يسهل السيطرة عليه من قبل النفوذ البريطاني وحلفائه مستقبلاً.[2]

[1] محمد سليمان محمد، **السودان حروب الموارد والهوية**، (لندن: دار كمبرج للنشر، 2000م)،ص195. .

[2] محمد عبد الغني سعودي: **مرجع سابق**، ص112.

تعد كثرة الجوار الإفريقي من نقاط الضعف الجيوسياسي للوحدة السياسية، لأن طول الحدود البرية يعتبر عامل خطر يهدد الدولة –يتصف إقليم جنوبي السودان بطول الحدود الدولية والإدارية (3068) كلم ما7 يعادل 55% من جملة حدود السودان الدولية.

حدود الإقليم الجنوبي مع الولايات السودانية يصل إلى نحو 2000 كلم، مما يعني أن الحدود السودانية بصفة عامة ذات انعكاسات عميقة على الأوضاع السياسية والأمنية والجيواستراتيجية طيلة فترة الحكم الوطني . لقد أفرزت هذه الحدود صراعاً عرقياً وحروباً أهلية داخل الدولة السودانية بسبب الانقسامات العرقية والفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

كذلك أفرزت هذه الحدود صراعاً بين السودان ودول الجوار من جهة، وبين السودان ودول حوض النيل من جهة أخرى، بالإضافة إلى ما سبق فقد تسببت هذه الحدود في ظهور وإزكاء الصراع بين شمال السودان وجنوبه قبل وبعد الانفصال، تتمثل في الحرب الأهلية التي دامت زهاء نصف قرن، والصراع حول حقول النفط والغاز والمناطق المتنازع حولها، مما أفقد الدولة السودانية مقومات التجانس والتلاحم الوطني.

الحدود السياسية لإقليم جنوبي السودان طول الحدود بالكيلو متر المربع الدولة المجاورة إثيوبيا 1606 كينيا 232 أوغندا 435 جمهورية الكنغو 648 الديموقراطية جمهورية إفريقيا الوسطي 1165 الحدود مع جمهورية 1912 السودان الطول الكلي للحدود[1].

المطلب الثاني :الأهمية الجغرافية لمنطقة جنوب السودان

ويمكن اجمالها في النقاط التالية[2]:

1. الموقع الجغرافي :تقع جمهورية جنوب السودان، شرق وسط القارة الأفريقية، ويحدها من الشمال جمهورية السودان؛ ومن الجنوب أوغندا وكينيا؛ ومن الشرق إثيوبيا؛ ومن الغرب جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

2. الإحداثيات الجغرافية: 8 درجات شمالاً، 30 درجة شرقاً.

4. المساحة الكليّة: 644.329 كم^2. أقل قليلاً من مساحة ولاية تكساس.

[1] معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، "ندوة مستقبل السودان في المتغيرات الأخيرة"، (جامعة القاهرة، 2002م)، ص22.

[2] صفوان زامل، **مرجع سابق**

5. الحدود البرية

أ. إجمالي طول الحدود البرية: 5413 كم.

ب. أطوال حدودها البرية مع الدول المجاورة

(1) أفريقيا الوُسطى: 989 كم.

(2) جمهورية الكونغو الديمقراطية: 639 كم.

(3) إثيوبيا: 934 كم.

(4) كينيا: 232 كم.

(5) أوغندا: 435 كم.

(6) السودان: 2184 كم.

6. المناخ :يقع جنوب السودان داخل المنطقة المدارية، وأمطاره موسمية، حيث تتأثر بالتغيير السنوي لمنطقة الالتقاء المدارية (للرياح التجارية)، وتسقط الأمطار خلال الفترة من فبراير حتى نوفمبر، وتبلغ أقصاها خلال شهر أغسطس. ويختلف معدل سقوط الأمطار وتوزيعها من عام لآخر؛ فتكثر الأمطار جنوبا لوجود المرتفعات، وتقل كلما اتجهنا شمالاً. ومناخه حار شمالاً، مداري في وسطه، استوائي في جنوبه.

7. التضاريس : تضم دولة جنوب السودان ثلاث أقاليم تضاريسية أساسية:[1]

أ. إقليم أعالي النيل يقع هذا الإقليم في المنطقة، التي يلتقي فيها شمال السودان وجنوبه، وتجرى فيه روافد بحر الغزال وبحر الجبل ونهر السّوباط. وبالنظر إلى أن إثيوبيا تحد الإقليم من الشرق، فإن الهضبة الإثيوبية، التي تنحدر في اتجاه الغرب، تؤثر مباشرة على سهول أعالي النيل وجونقلي، حيث تندفع الأنهار والبحيرات العديدة في اتجاه الغرب، لتُغذي النيل الأبيض. وأهم هذه الأنهار نهر السّوباط.

ويمتد موسم الأمطار على نهر السّوباط في منابعه العليا، لمدة خمسة أشهر في السنة، من يوليه حتى أكتوبر. لكن مياه الأمطار تنتشر وتتبدد في السهول، مكونة منطقة هائلة من المستنقعات. وتبلغ مساحة

[1] جودة حسنين جودة، **جغرافية افريقيا الاقليمية**، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ط2، 1996)، ص534.

حوض نهر السّوباط حوالي 224 ألف كم^2. ويتكون نهر السّوباط نتيجة لالتقاء رافدين، الأول هو نهر بيبور، وتقع أهم منابعه بالغرب من بحيرة رودلف، والثاني نهر بارو، الذي ينبع من جنوب هضبة الحبشة، وهو أول رافد يغذي نهر النيل، ويحمل إليه طمي الحبشة حتى شهر ديسمبر من كل عام.

ويبلغ طول نهر السّوباط من منطقة التقاء النهرين إلى النيل الأبيض، حوالي 347 كم، ومعظم جسور النهر وروافده منخفضة. ويُمد نهر السّوباط نهر النيل بنحو 13.3 مليار متر^3 سنوياً، وهي تمثل حوالي 14% من الإيراد الكلي للنيل، يسهم منها نهر "باور" بحوالي 9.7 مليار م^3 (72% من إيراد نهر السّوباط).

ويأتي فيضان السّوباط بعد شهرين من فيضان النيل الأزرق، ما يساعد على عدم انخفاض مناسيب نهر النيل بسرعة، عقب انتهاء فيضان النيل الأزرق. وأخطر مناطق المستنقعات على نهر السّوباط هي مستنقعات "مشار"، حيث يفقد نهر البارو حوالي 4 مليار متر^3 سنوياً. وقد اكتشف النفط في هذا الإقليم، في منطقتي بانتيو وخور عدار في أوائل الثمانينيات، إضافة إلى وجود مشروع قناة جونقلي ضمن هذا الإقليم.

ب. إقليم بحر الغزال تبلغ مساحة هذا الإقليم حوالي 180 ألف كم^2، ومع أن بحر الجبل وروافده وما يتصل به من خيران، تجري في هذا الإقليم، إلاّ أن كمية مياهه قليلة للغاية، بسبب قلة الأمطار على مناطقه الشمالية. ويتميز هذا الإقليم بخصوبة التربة وكثافة الغابات والحشائش الطويلة.

ج. إقليم بحر الجبل يطلق هذا الاسم على الجزء من نهر النيل الممتد من بحيرة ألبرت، حتى التقائه بالسّوباط لمسافة 1280 كم، ولهذا يشتمل على نيل ألبرت، الذي ينتهي عند نيمولى، التي يتغير عندها مجرى النيل نحو الشمال الغربي، وتكثر فيه الجنادل والمساقط، حيث يصبح مجراه بين نميولي والرجاف غير صالح للملاحة. ويستمر شرقاً ليلتقي بالسّوباط وذلك لمسافة 120 كم، وتقل على طول هذا القطاع المستنقعات والنباتات الكثيفة. ويتصل بالنهر هنا رافد (لول) حيث يسير موازيا له، ليلتقي به عند بلدة (تونجا) وتبعد 80 كم شرق بحيرة توتنجو. وفي هذا الموقع يلتقي بحر الجبل ببحر الزراف. [1]

8. أعلى ارتفاعا: قمة جبل كنيتي، وترتفِع إلى 3187 متراً، فوق مستوى سطح البحر[1].

9. المصادر الطبيعية :الطاقة المائية، والأراضي الزراعية الخصبة، والذهب، والماس، والنفط، والأخشاب الصلبة، والحجر الجيري، وخام الحديد، والنحاس، وخام الكروم، والزنك، والتنغستن، والميْكا (مادة شِبه زجاجيّة، يمكِن أن تُشطَر إلى رقاقات، تُستخدَم كعوازِل كهربائيّة)، والفضة.

[1] محمد محمود ابراهيم الديب، **الجغرافية السياسية: منظور معاصرة**، (القاهرة: المكتبة الانجلومصرية، 2002)، ص125 .

[1] المحيشي مصطفى عبد القادر ، **جغرافية القارة الإفريقية وجزرها**، (ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2000)، ص32.

10. ملاحظة جغرافية :تُعدّ منطقة "السُدود"، التي شكلها نهر النيل الأبيض من أكبر المستنقعات المائية في العالم، ويشكل 15% من مساحة جنوب السودان.

المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة جنوب السودان

أدت الصراعات العرقية إلى قتل أو تشريد أعداد كبيرة من السكان. ويعتمد جنوب السودان، إلى حد كبير، على استيراد البضائع والخدمات، والمنتجات الرأسمالية من الشمال، غير أنه يتميز بأهمية اقتصادية فريدة. تناولها فيما يأتي.

الفرع الأول: النظام الاقتصادي

جنوب السودان ذلك البلد الذي لا يطل على أي منافذ بحرية يعرف صناعة بالية وبنية تحتية متهالكة وفقرا مدقع. وقد جاء ذلك كله، نتيجة لعقود عدة من الحرب الأهلية مع جاره الأم جمهورية السودان. لذلك الغالبية العظمى من السكان فيعتمدون لتوفير لقمة عيشهم على زراعة الكفاف. حيث لا وجود لمؤشرات الأسعار لعدم وجود سوق منظم كما يجب. والبنية غير كافية، فلا يوجد سوى 60 كم من الطرق المعبدة. ويتم إنتاج الكهرباء عن طريق مولدات الديزل باهظة التكلفة، والمياه الجارية شحيحة. وتنفق الحكومة مبالغ كبيرة للحفاظ على جيش كبير؛ ما يُحدث تأخيراً في دفع مرتباتهم، وهذا يسفر عن أعمال شغب واحتجاجات دورية من قبل الجنود صعبي المراس[1].

وعلى الرغم من كل هذه السّلبيات، فلدى جنوب السودان موارد طبيعية وفيرة؛ فهو ينتج ما يقارب من ثلاثة أرباع إنتاج السودان الموحد السابق من النفط؛ أي ما يقارب من نصف مليون برميل يومياً. وتستمد حكومة جنوب السودان ما يقرب من 98% من إيرادات الموازنة من إنتاج النفط. ويتم تصدير النفط عبر خطي أنابيب إلى مصافي التكرير ومرافق الشحن في ميناء بور سودان على البحر الأحمر. وقد حدد اتفاق عام 2005، بين شمال السودان وجنوبه، نسبة تقاسم عائدات النفط بـ 50% لكل طرف. وقد انتهى أجل تلك الاتفاقية في 9 يوليه 2011، أي مع انفصال جنوب السودان.

ومما لا شك فيه أن الاقتصاد في جنوب السودان سيبقى مرتبطاً باقتصاد جمهورية السودان لبعض الوقت، نظراً لطول فترة بناء خط أنابيب بديل، وارتفاع تكلفة بنائه. وفي أوائل عام 2012 علّقت جنوب السودان إنتاج النفط؛ بسبب نزاعها مع جمهورية السودان بشأن رسوم عبور نفط الجنوب عبر أراضي وأنابيب

[1] هاشم محمد امين البدرف، **السودان: الارض الموارد السكان دراسة جيوبولتيكة**، (القاهرة: وحدة القطر، 2014)، ص93.

جمهورية السودان، ليصل إلى ميناء بور سودان لتصديره. وقد كان لهذا القرار أثر مدمر على الناتج المحلي الإجمالي، الذي انخفض بنسبة 55% على الأقل في عام 2012.

يُعد جنوب السودان من أكثر البلدان خصوبة في الأراضي الزراعية في القارة الأفريقية؛ فهو يمتلك تربة خصبة ومياهاً وفيرة. كما يمتلك ما بين 10-20 مليون رأس من الماشية. وليس لدى جنوب السودان ديوناً خارجية كبيرة أو عجز تجاري هيكلي. وقد تلقى أكثر من 4 بلايين دولار من المساعدات الخارجية، منذ عام 2005، معظمها من المملكة المتحدة والولايات المتحدة والنرويج وهولندا.

وبعد انفصال جنوب السودان، وقيام دولة مستقلة، أصدر البنك المركزي في جنوب السودان عملة جديدة، هي جنيه الجنوب السوداني، وأعطى فترة سماح قصيرة تستبدل بالعملة القديمة العملة الجديدة. وفي ماي 2012 بلغ التضخم السنوي ذروته عند 79%.

الفرع الثاني: إجمالي الناتج المحلي

وتشمل المشكلات التي تواجه جنوب السودان، على المدى الطويل: التخفيف من حدة الفقر، والمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين أساليب تحصيل الضرائب والإدارة المالية، وتسخير الموارد لتسريع عملية النمو، وتحسين بيئة الأعمال[1].

الموازنة العامة: أجاز مجلس وزراء جنوب السودان، الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2018م، بزيادة حوالي 60%، لتصل إلى (584) مليون دولار، من (366) مليون دولار في السنة المالية 2018/2017م، وفقاً للسلطات الحكومية، وأتت الزيادة نتيجة لرفع الدعم الحكومي عن الوقود، وإرتفاع أسعار النفط، وتطور العائدات غير النفطية.

إرتفاع التضخم: إرتفع المؤشر السنوي للتضخم بحوالي 88.5 %، في الفترة من جوان 2017م – جوان 2018م ، بسبب إرتفاع أسعار السلع غير الغذائية كالإتصالات، العقارات، المياه، الكهرباء، والغاز، وإرتفع المؤشر الشهري، بحوالي 4.6%، في الفترة من ماي 2018م – جوان 2018م.

إنعدام الأمن الغذائي: أصبح جنوب السودان من أفقر الدول في العالم ، وفقاً للمؤشر العالمي لخط الفقر العام 2016م ، وقد أثر الحرب على الوضع الذي فاقم من مستويات الفقر، فأغلب السكان يعيشون

[1] هاشم محمد امين البدرف، **مرجع سابق**، ص95.

تحت مستوى خط الفقر وفقاً للمؤشر العالمي ب (1.90) دولار 2011م وتساوي حوالي (82%) في 2016م ما جعل جنوب السودان من أفقر الدول في العالم.

ويحتل جنوب السودان وفقاً للتصنيف العالمي الرتبة (181) لمؤشر التنمية الإنسانية ، نتيجة لتدمير المحاصيل الزراعية والبذور، وإرتفاع أسعار الغذاء رغم أن جنوب السودان من أغنى الدول من حيث الأراضي الزراعية غير المستغلة حيث هناك حوالي (30) مليون هيكتار من الأراضي الزراعية يمكن للبلد أن تنتج البلاد المحاصيل الزراعية والبذور، لكن المساحة المستغلة للزراعة تمثل حوالي 5% من مجموع الأراضي. مما أدى إلى تدني الموسم الزراعي، تقليل الإنتاج الزراعي للمزارعين في المناطق الإستوائية 48% ، ومناطق غرب بحر الغزال 28%.[1]

الزراعة . ينتج جنوب السودان: الذرة والذرة الرفيعة، والأرز، والدُّخْن، والقمح، والصَّمغ العربي، وقصب السكر، والمانجو، والباباي، والموز، والبطاطا الحلوة، والقطن، والفاصوليا، وعباد الشمس، والمنيهوت (الكاسافا)، والسمسم، والفول السوداني، وتربية الأغنام، والماشية الأخرى.

العملة المتداولة ورمزها: الجنيه جنوب السوداني (SSP). بسعر صَّرف 1 دولار أمريكي يقابل 130.263 جنيه جنوب سوداني (أفريل 2019).

[1] البنك الدولي، تقرير البنك الدولي، **تقرير يتناول اقتصاد جنوب السودان**، جوان 2018، ص25.

المبحث الثالث: الأوضاع الأمنية داخل منطقة جنوب السودان

يظهر الارتباط بين مّستوى التهميش الاجتماعي والاقتصادي ومستوى الانفصالّ، في أن فّشل ّالنخب ّالحاكمة فيّ تّحقيق ّالعدالة وّالتوازن بّين ّالمجموعات ّالإثنية ، يّخلقّ هوة عّميقة دّاخل ّالدولة ممّا يّهددها بّالانقسام وّالتفتت، وّهو ما اتضح جلياً بالنسبة لحّالة جّنوبّ السودان، أين مّارست ّالحكومة ّالسودانية سّياسات ّالتهميش ّالاجتماعي وّالاقتصادي ضّد ّالجماعات ّالعرقيةّ في جّنوب ّالسودان.

وسنتناول فيما يأتي في المطلب الأول النزاعات الاقليمية لدولة جنوب السودان، وفي المطلب الثاني الأوضاع الأمنية قبل الانفصال وفي المطلب الثالث الأوضاع الأمنية بعد الانفصال

المطلب الأول: النزاعات الاقليمية لدولة جنوب السودان

تتنازع دول الجوار غالبا أقاليم ومقاطعات تدعي كل منها أحقيتها في بسط السيادة عليها، وكثيرا ما تنشب خلافات بل وحروب حول ذلك تخلف نازحين ومآسي انسانية.

سنتناول نزاعات دولة جنوب السودان مع دول الجوار في فرع أول، ومخلفاتها في فرع ثان.

الفرع الأول: مع دول الجوار

1. مع جمهورية السودان: بانتظار التصديق النهائي على معاهدة 1 يناير 1956، لترسيم الحدود بشكل نهائي بين شمال السودان، وجنوبه؛ ولا تزال منطقة أبيي متنازع عليها بين الدولتين، ولا تزال الدولتان في انتظار المفاوضات من أجل التوصل لاتفاقية بشأن وضعها النهائي.

2. مع جمهورية أفريقيا الوسطى: مناوشات دورية شديدة مع مواطني جنوب السودان على المياه، وحقوق الرعي بين السكان الريفيين عبر الحدود مع جمهورية أفريقيا الوسطى.

3. مع كينيا: لا تزال الحدود التي تفصل كينيا وجنوب السودان غير واضحة المعالم في مثلث يليمي، الذي تتولى كينيا إدارته منذ عهد الاستعمار. [1]

[1] حسن محمد جوهر، **السودان: أرضه تاريخه**، (لبنان: دار الكتب العلمية، دون سنة نشر) ص557 .

الفرع الثاني: مخلفات النزاعات

1- اللاجئون: 204.890 لاجئاً من جمهورية السودان، و13.803 لاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية، و5.890 لاجئاً من إثيوبيا.

2- المشردون: بلغ عدد المشردين الجدد في عام 243 ألف مشرد، وقد كانت المعلومات شحيحة في السنوات الماضية، حول ظروف نزوحهم عن ديارهم.

وتُعد أهم أسباب نزوحهم ما يأتي[1]:

- القتال الدائر في أبيي بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان، في ماي 2011.
- الاشتباكات المسلحة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان، والميليشيات المسلحة المنشقة عن الحركة.
- الصراعات بين القبائل حول أماكن الرعي وموارد المياه، في المناطق المتداخلة بينهم.
- هجمات جيش الرب للمقاومة المتكررة.
- الفيضانات والجفاف.

المطلب الثاني: الأوضاع الأمنية داخل منطقة جنوب السودان قبل الانفصال

وصف الجنوب بأنه من أكثر مناطق العالم تخلف نظرا لعوامل العزلة الطبيعية والسياسية التي حالت دون اتصاله بالعالم الخارجي واستفادته من إمكانية التقدم، وانعدام الثقة بين الجنوب والشمال والذي كان تمهيدا وشرارة كل تمرد وكل الحروب أدت في النهاية الى انفصال الجنوب عن الشمال.

ستناول في يلي دور التهميش في انفصال جنوب السدوان في فرع أول، ودور الأطراف الخارجية في فرع ثان.

الفرع الأول: دور التهميش الاجتماعي والاقتصادي في انفصال جنوب السودان

ظلت هشاشة تكوينّ الدولة في السودان تلقي بتبعاتها وتؤثر في حاضر البلاد السياسي والاجتماعي، ومشكلة الجنوب والحرب الأهلية المدمرة التي تمخضت عنها تعكس هذه الهشاشة حيث إنه لم تتح الظروف الملائمة أمام جنوب السودان للتفاعل مع الأجزاء الأخرى في البلاد فقد ظل في وضع أشبه بالانطواء على

[1] حسن محمد جوهر، **مرجع سابق**، ص552.

الذات، هذه التجربة الفاشلة مّن آلحرب وّالقمع لّعقود دّفعت بّالقيادات آلجنوبية إّلى طّلب آلانفصال عّن شّمالّ السودان [1].

الفرع الثاني: دور الأطراف الخارجية في انفصال جنوب السودان

هناك علاقة بين تدخل الأطراف الخارجية من أجل تحقيق مّصالحها الاستراتجية وتدهور الأوضاع الداخلية، ذلك أن، حالة جنوب السودان وما تطرحه من تدخلات خارجية واضحة تّمثل صّورة مّصغرة للمشهد الأفريقي العام، حيث أن السياسة الغربية والأمريكية في منطقة جنوب السودان وحتى منطقة القرن الأفريقي إّنما هي استمرار للجهود الغربية الرامية لإعادة صياغة العا لم غير الغربي فكا وتركيبا بما يخدم مصالحها وأهدافها العليا

ومن بين أبرز القوى الخارجية الفاعلة في أزمة جنوب السودان اسرائيل حيث تواصل الكيان الاسرائيلي مع حركة تحرير جنوب السودان والفصائل المتمردة بتقديمه الدعم المالي والعسكري للجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة غرنغ ومن بعده سلفاكيّر لذي أصبح رئيس حكومة جنوب السودان، وّتزويده بالخبرات العسكرية والمعدات اللوجيستية والتقنياتّ والأسلحة المتقدمة عبر دول أفريقية ترتبط بعلاقات وثيقة مع الكيان الاسرائيلي مثل أثيوبيا وكينيا وتدريبّ قياداته العسكرية في قواعد عسكرية إسرائيلية ومشاركة هذه القيادات في وضع الخطط وادارة العمليات العسكرية.

أما عن الولايات المتحدة الأمريكية فقد انحازت بكل ثقلها ودعمت تماما مبادرة الإيغاد التي أكدت على حق تقرير المصير للجنوب، كما دعت حلفاءها الدوليين مثل بريطانيا واسرائيل والإقليميين مثل دول الجوار الأفريقية للسودان بتقديم الدعم للجنوبيين، وهو الأمر الذي دفع بالحكومة السودانية إلى الرضوخ لّلشروط الأمريكية والموافقة على اتفاق مشاكوس الإطاري في عام 2002[2].

المطلب الثالث: الأوضاع الأمنية داخل منطقة جنوب السودان بعد الانفصال

يعاني جنوب السودان منذ انفصاله عن الوطن الأمّ، واعتباره دولةً مستقلةً بعد منتصف ليلة التاسع من جويلية 2011م، مشكلات اقتصادية، وسياسية، وأمنية، وتدنيّاً في الخدمات، وحروباً قَبَلية، وحروباً أهلية ذات طابعٍ قبليٍّ؛ تشرّد بسببها الآلاف من أبناء الجنوب، بينما ذهبت أرواح الكثيرين، وقد أدى ذلك إلى

[1] محمد صادق صبور، **مناطق الصراع في أفريقيا**، (القاهرة : دار الأمين، 2006)، ص77 .

[2] عبد القادر إسماعيل، **الصراع في حنوب السودان**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2014)، ص448.

عجز الدولة عن ضبط الأمن وتحقيق الاستقرار الذي يساعد في بناء مؤسسات البلاد وتطويرها، في ظلّ حالةٍ من التدافع بين مختلف الأطراف المدعومين إقليميّاً ودوليّاً[1].

وقد أدى ذلك إلى زيادة معاناة المواطنين في جنوب السودان، وتفاقم أزمة السكّان المدنيين الذين كانوا يأملون بعد الانفصال في حياةٍ أفضل من تلك التي عاشوها في ظلّ السودان الموحّد، فيما تشير تقارير غربية إلى أنّ الكثير من الجنوبيين يقولون اليوم إنهم لو كانوا يعلمون أنّ هذا سيكون مصير الدولة لما انفصلوا عن الشمال، وصرّحت بذلك بعض القيادات الجنوبية، فقد جاء على لسان المتحدث الرسميّ باسم المجلس الانتقاليّ للثوار في جنوب السودان اللواء محمد شول الأحمر "إنّ جنوب السودان استعجل تقرير المصير والانفصال"، بل إنهم عرضوا الوحدة مجددّاً مع السودان، وعبّروا عن أسفهم على الانفصال؛ كما جاء على لسان الرئيس عمر البشير.

[1] وائل علي، "**الحرب الأهلية في جنوب السودان.. تدمير جوبا في يوم الاستقلال**"، في: www.alaraby.co.uk/investigations/2016/7/20/ (2019/04/22)

خاتمة الفصل الثاني

من المؤكد أنّ جنوب السودان هي جزءٌ من مشكلةٍ أكبر متعلّقة بالعالم الإسلاميّ ومخططات تمزيقه، بعد انهيار الخلافة الإسلامية، وهيمنة الاستعمار، وهشاشة الدولة الحديثة المستوردة، وبمظلّة الأمان الإقليمية التي لم تعد موجودة، ومن ثمّ بدأ استقطاع أجزاء من أطراف العالم الإسلاميّ تزامناً مع ضعف الدولة المركزية في تلك المنطقة، وهي الدولة المصرية، والتي تناست عمقها الاستراتيجيّ بمناطق منابع النيل

والسودان إحدى الدول التي استهدفها مخطط التمزيق، الذي بدأ تنفيذه منذ أن كان السودان خاضعاً للحكم الثنائيّ (الإنجليزي – المصري) بموجب اتفاقيات، وظلت الحرب مستمرة تغذيها المؤامرات الخارجية الغربية والتنصيرية والإسرائيلية، ومشاركة بعض القوى الإقليمية، حتى تمّ تنفيذ المرحلة الأولى من مخطط تفتيت السودان بإعلان انفصال الجنوب في 5 جويلية 2011م، لم يهنأ جنوب السودان بما كان يحلم به أبناؤه من الاستقرار في بلدٍ آمن؛ حيث ظلت تتفاقم مشكلاته الداخلية؛ حتى دخل في حروب أهلية – قبلية؛ لاختلال التوازنات الداخلية والخارجية، وتقاطع المصالح والمطامع.

الفصل الثالث

دور مجلس الأمن وإجراءات حفظ وفرض وبناء السلام في جنوب السودان

مقدمة

من الواضح أن دولة جنوب السودان تواجه أخطر أزماتها الداخلية منذ ولادتها قبل عامين، كما يبدو أنها حملت بذور أزمتها معها عندما انفصلت عن الشمال، فالانفصال الذي جرى تسويقه بوصفه حلًّا لقرونٍ من هيمنة الشمال العربي المسلم على الجنوب المسيحي الأفريقي، لا يبدو أنه أنهى مشاكل الدولة الجنوبية الوليدة، ما يعني أنّ مقاربة الحل هو الانفصال، لم تكن صحيحة أصلا، فالحل كان وسيبقى في دولة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات

المبحث الأول: تدخل مجلس الأمن في جنوب السودان

يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولدى مجلس الأمن 15 عضوا، وكل عضو لديه صوت واحد، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، تلتزم جميع الدول الأعضاء بالامتثال لقرارات المجلس يأخذ مجلس الأمن زمام المبادرة في تحديد وجود تهديد للسلام أو عمل عدواني ويدعو أطراف النزاع إلى تسوية النزاع بالوسائل السلمية ويوصي بطرق التكيف أو شروط التسوية.

وفي بعض الحالات، يمكن لمجلس الأمن أن يلجأ إلى فرض جزاءات أو حتى السماح باستخدام القوة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو استعادتهما.

المطلب الأول: حفظ السلام بمنطقة جنوب السودان

تعتزم الأمم المتحدة إرسال 150 جنديا من قوات حفظ السلام الدولية إلى ولاية الوحدة، لحماية المدنيين الذي يجري استهدافهم في اشتباكات بين القوات الحكومة والمتمردين[1].

وذكرت الأمم المتحدة أن زهاء 1.76 مليون شخص نزحوا منذ تفجر القتال في 2013، بين قوات موالية للرئيس سلفاكير ونائبه السابق رياك مشار ونزح مليونان آخران إلى دول مجاورة.

وقال ديفيد شيرر، رئيس بعثة الأمم المتحدة في بيان "ما نشهده على الأرض هو قتل متعمد للمدنيين، وكذلك انتهاكات جنسية وخطف للنساء والأطفال."وأوضح أن ما لا يقل عن 30 قرية في المنطقة تعرضت لهجمات من الأطراف المتحاربة، مضيفا أن آلاف المدنيين يفرون من بلدة كوتش إلى لير.

ونقلت رويترز عن شيرر قوله "ستمكن عملية النشر الجديدة قوات حفظ السلام من القيام بدوريات أعمق، للوصول إلى القرى النائية حيث تحدث أسوأ الفظائع، وذلك لتوفير الحماية ومنع المزيد من القتال." وأفادت البعثة الدولية بأن العشرات قتلوا في المنطقة خلال الأسابيع القليلة الماضية، مضيفة أن النازحين، أغلبهم أطفال، يلتمسون الحماية قرب قاعدة الأمم المتحدة، مطالبا بمحاسبة الذين ينتهكون القوانين بمهاجمة المدنيين[2].

[1] مجلس الأمن، **القرار 2011/1996**، الجلسة المنعقدة بتاريخ 8 جويلية 2011، ص4

[2] مجلس الأمن، **القرار 2014/2155**، الجلسة المنعقدة بتاريخ 27 ماي 2014، ص3

وخلال اجتماع مع كبار ضباط الشرطة في جوبا، الخميس، ألقى رئيس جنوب السودان، سلفا كير ميارديت باللوم على قوات الشرطة في السماح بزيادة الجريمة في العاصمة ومناطق أخرى، واتهم ضباط الشرطة بالانخراط في نشاط إجرامي ليلا[1] .

المطلب الثاني: فرض السلام بمنطقة جنوب السودان:

أظهر تقرير اطلعت عليه رويترز أن الأمم المتحدة تشكك في استعداد حكومة جنوب السودان للتعاون في نشر آلاف إضافيين من قوات حفظ السلام وحثت مجلس الأمن على فرض "ضغوط جادة."

وفي أعقاب قتال عنيف في العاصمة جوبا في يوليو أجاز مجلس الأمن في أغسطس نشر قوة حماية إقليمية تضم 4000 جندي ضمن مهمة حفظ السلام التابعة للمنظمة الدولية وهدد بفرض حظر للسلاح إذا لم تتعاون الحكومة أو تتوقف عن عرقلة حركة قوات حفظ السلام .

ولم يتم حتى الآن نشر أي جنود من قوة الحماية وشكك وزيرا الدفاع والإعلام ومستشار أمني رئاسي في جنوب السودان الأسبوع الماضي في الحاجة إلى القوات الإضافية.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في تقرير سري إلى مجلس الأمن اطلعت عليه رويترز يوم الثلاثاء "تلك التصريحات الصادرة عن مسؤولين كبار عن الدفاع والأمن تلقي بظلال من الشك على الاستعداد الفعلي (للحكومة) للتعاون بشكل فعال مع نشر وتفعيل القوة ما لم يفرض مجلس الأمن والمنطقة ضغوطا جادة لدعمها"[2].

وقال تقرير جوتيريش إنه ينبغي للحكومة إصدار تأشيرات لفرق الطلائع المرتبطة بنشر قوة الحماية الإقليمية. وأضاف أنه إذا تمت تلك الزيارات بنهاية يناير فيمكن نشر أولى المجموعات من القوات على الأرض بنهاية فبراير أو في مارس.

وقال التقرير الذي يحمل تاريخ 16 جانفي "يواصل نمط العراقيل والقيود البيروقراطية تقييد قدرة المهمة على تنفيذ المهام الموكلة إليها ... وقدرتها على إقامة وجود في مواقع يحتاج المدنيون فيها للحماية بما في ذلك من هجمات ذات دوافع عرقي.

---

[1] موقع الجزيرة نقلا عن موقع رويترز، "**قرار أممي بإرسال قوة حماية الى جنوب السودان**"، في: www.aljazeera.net/news/international/2016/8/12 (2019/04/15)

[2] مجلس الأمن، **القرار 2155/2014**، السالف الذكر

المطلب الثالث: بناء السلام بمنطقة جنوب السودان:

الأمين العام أنطونيو غوتيريس خلال جلسة مجلس الأمن ال 7857 حول منع نشوب الصراعات واستدامة السلام.

إن لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة والتي تعتبر مفتاحا إضافيا لقدرة المجتمع الدولي في جدول أعمال السلام الواسع النطاق. والبلدان القائمة حالياً على جدول أعمال لجنة بناء السلام هي:

بوروندي /سيراليون/غينيا/غينيا – بيساو/ليبريا/جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن بين تلك الجهود نجد:

1- توقيع اتفاق سلام في جنوب السودان بين سلفاكير ومشار

وقع رئيس دولة جنوب السودان سلفاكير مياريديت، وزعيم "الحركة الشعبية" المتمردة رياك مشار، العاصمة السودانية الخرطوم، على اتفاق سلام مبدئي، يتضمّن 6 بنود رئيسة، على أن تستمر المفاوضات بين الطرفين، تمهيداً للوصول إلى اتفاق سلام شامل. ويتضمّن الاتفاق فترة انتقالية مدتها ثلاث سنوات، تجرى بعدها انتخابات عامة، ويتم بموجبه بناء جيش قومي بعيد عن القبلية، وجمع الأسلحة من المواطنين[1].

وكان طرفا الأزمة في جنوب السودان قد وقّعا على اتفاق سلام في جويلية عام 2015، لإنهاء الحرب الأهلية، أتاح لمشار أن يتولّى مجدداً منصب نائب سلفاكير، ويعود إلى جوبا، لكنّ الاتفاق انهار في أوت عام 2016، وتجدد القتال من جديد. وبعد المعارك هذه، اضطر مشار إلى الفرار من بلاده، قبل أن يصل إلى السودان لتلقي العلاج، ومن ثم قررت هيئة التنمية الحكومية لدول شمال أفريقيا "إيغاد" إبقاءه في الإقامة الجبرية في جنوب أفريقيا.

ويشمل الاتفاق الذي تم توقيعه، اليوم الأربعاء، ويدخل حيّز التنفيذ في غضون 72 ساعة من لحظة التوقيع كل أنحاء جنوب السودان، على أن ينتهي الطرفان من ترتيباته حالاً، بما في ذلك فضّ الاشتباك، والفصل بين لقوات المتمركزة في مواجهة بعضهما، وسحب القوات الصديقة من جميع مسارح العمليات، وفتح المعابر للأغراض الإنسانية، مع الإفراج عن الأسرى والمعتقلين السياسيين.

[1] عبد الحميد عوض، "**توقيع اتفاق سلام في جنوب السودان بين سلفاكير ومشار**"، في: https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/6/27 (2019/05/02)

ونصّ الاتفاق أيضاً على أهمية التوافق بين الطرفين على آليات للمراقبة الذاتية لوقف إطلاق النار، مع دعوة الاتحاد الأفريقي، وهيئة "إيغاد" إلى نشر القوات اللازمة للمراقبة.

وفي البند الثاني، نصّ الاتفاق، الذي وقّعت عليه فصائل أخرى من جنوب السودان، على اتخاذ الترتيبات الأمنية اللازمة لجعل القوات المسلحة والشرطة وجهاز الأمن ذات طابع قومي، خالٍ من القبلية والنزعات العرقية، مع اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لجمع الأسلحة من المواطنين في أنحاء البلاد.

أما البند الثالث، فقضى بإكمال الاتفاق على مقترح من "إيغاد" حول قسمة السلطة، قبل انتهاء المفاوضات في الخرطوم، على أن تبدأ فترة انتقالية مدتها 36 شهراً، وتتهيّأ البلاد خلالها لانتخابات، على أن تكون مفتوحة لكل الأحزاب السياسية، وأن تكون حرة ونزيهة.

وفي تفاصيل الاتفاق أيضاً، ينصّ البند الرابع على تكثيف الجهود اللازمة لتحسين البنى التحتية، والخدمات الأساسية في جنوب السودان، وخاصة القطاعات الأكثر ارتباطاً بمعاش المواطنين، وناشد الطرفان المجتمع الدولي للمساعدة في هذا المجال.

كذلك قضى الاتفاق في بنده الخامس بتأمين حقول النفط، في ولاية الوحدة المحاذية للحدود السودانية، على أن تعمل حكومة جنوب السودان بالتنسيق مع الحكومة السودانية لإنجاز تلك المهمة، وذلك حتى يعود الإنتاج النفطي بمستوياته السابقة، بعد تضرره من الحرب.

وخلال حفل التوقيع الذي جرى بالقصر الجمهوري في الخرطوم التي تستضيف مفاوضات السلام، أعلن الطرفان التزامهما العمل بنصوص الاتفاق، متعهدين بمواصلة التفاوض للوصول إلى اتفاق نهائي وشامل.

وقال سلفاكير إن اتفاق الخرطوم "يمثل خطوة مهمة لجنوب السودان وللمواطنين خاصة"، وشدّد على التزامه التام بما يوقّع عليه من اتفاقيات ووثائق[1].

من جهته، وصف مشار الاتفاق بأنّه "وثيقة مهمة لبناء علاقات بنّاءة مع السودان من أجل تبادل كافة المصالح، بما في ذلك تسهيل حركة التجارة بين البلدين"، مؤكداً أنّ الاتفاق "سيكون مهماً جداً لنحو 2 مليون لاجئ في السودان، ومثلهم في دول أخرى".

[1] عبد الحميد عوض، **مرجع سابق**.

وفي المواقف، قال الرئيس السوداني عمر البشير، الذي وقّع على الاتفاق بصفته ضامناً له، إنّه "متفائل جداً بوجود فرصة حقيقية لتحقيق السلام في جنوب السودان"، واصفاً الاتفاق بأنّه "هدية لكل مواطني جنوب السودان وبداية لعودة الأمن والاستقرار"، داعياً إلى "مصالحة شاملة بين مواطني الجنوب".

وأطلقت "إيغاد" مفاوضات في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، الأسبوع الماضي، فشلت في التوصّل إلى اتفاق، وجرى إطلاق جولة جديدة، في العاصمة السودانية الخرطوم، بحضور البشير، والرئيس الأوغندي يوري موسيفيني، ورؤساء دول وحكومات المنظمة، فضلاً عن جنوب السودان، وممثلين للولايات المتحدة وبريطانيا والنرويج، وسفراء دول مقيمين في الخرطوم.

والسودان عضو في الهيئة الحكومية للتنمية لدول شرق أفريقيا "إيغاد" التي تقود عملية السلام في جنوب السودان، وتسعى إلى تشكيل إدارة انتقالية.

إلى ذلك، قال الدرديري محمد أحمد، وزير الخارجية السوداني، لـ"العربي الجديد"، إنّ "المفاوضات بين طرفي الأزمة في جنوب السودان، سوف تستمر في الخرطوم، وستخصص الأيام الثلاثة المقبلة للنقاش حول ترتيبات وقف إطلاق النار، قبل الدخول في بنود قسمة السلطة".[1]

وأكد أنّ "المهمة لا تزال شاقة وصعبة"، متعهداً بأنّ "الخرطوم ستبذل كل ما في وسعها لإنجاز السلام النهائي".

وحول ما يريده السودان من استضافة المفاوضات، قال محمد أحمد إنّ "هدف السودان الأساسي هو تحقيق السلام"، مؤكداً أنّ "علاقات الخرطوم بكل الدول العربية ستظل كما هي"، مشدداً، في الوقت عينه، على أنّ الخرطوم "تؤمن أيضاً باستراتيجية علاقاتها مع أفريقيا وتريد لعب دورها كما ينبغي".

ومنذ عام 2013، تعاني دولة جنوب السودان، التي انفصلت عن السودان عبر استفتاء شعبي عام 2011، حرباً أهلية بين القوات الحكومية و"الحركة الشعبية"، اتخذت بُعداً قبلياً، وخلّفت قرابة عشرة آلاف قتيل، وملايين المشردين واللاجئين، وأوضاعا إنسانية صعبة، ولم ينجح اتفاق السلام المبرم في 2015 في إنهائها بعد انهياره، وهو ما تم السعي إلى إحيائه مجددا.

[1] برنامج الامم المتحدة الانمائي ، "**السودان برنامج الانعاش واعادة التأهيل**"، في: www.sd.undp.org (2019/05/13).

المبحث الثاني: مواقف القوى الدولية والإقليمية على ضوء قرارات مجلس الأمن

يمثل جنوب السودان نقطة تقاطع مصالح بين الولايات المتحدة، وبعض الدول الأوروبية، والصين؛ فبالنسبة إلى الولايات المتحدة، يمثّل جنوب السودان أهمية خاصة من الناحية الجيوستراتيجية، بخاصة بعد إنشاء القيادة العسكرية لأفريقيا "آفريكوم". في حين يمثّل وجود الشركات الصينية في المنطقة تحدّيًا اقتصاديًّا لنظيرتها الأميركية التي تبدو مهتمّة بفرص الاستثمار في هذه الدولة البكر، في قطاعات الزراعة، والمعادن، والثروة الغابية وغيرها، خصوصًا وأنّ حكومة السودان قبل الانفصال، أبرمت مع الصين عقودًا طويلة الأجل قطعت عليها الطريق إلى قطاع النفط الحيوي في الجنوب.

لذلك، سوف نتطرق لضغوط هذه الجهات الدولية والإقليمية في المطلب الاول، ومواقف مجلس الأمن في حنوب السودان في مطلب ثان، والافاق المستقبلية للنزاع في جنوب السودان في مطلب الثالث.

المطلب الأول: الأطراف الدولية الرئيسية

للبريطانيين بحكم كونهم القوة الاستعمارية السابقة في السودان، وأوغندا، وكينيا مصالح في جنوب السودان، وتتحرّك كلّ هذه الأطراف ومعها شركاؤها الإقليميون الآن وبسرعة؛ لاحتواء الأوضاع في جنوب السودان، حتى لا تخرج عن نطاق السيطرة، بخاصة أنّ دول الجوار تشهد بدورها اضطرابات، مثل جمهورية الكونغو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وكلاهما جاران لجنوب السودان، كما أن اندلا ع حرب جديدة في جنوب السودان وخروجها عن السيطرة، سوف تكون له آثاره الكبيرة في كلٍّ من أوغندا، وكينيا، وإثيوبيا؛ وهي دول لها حدود مشتركة مع جنوب السودان، وأصبح لها بعد الانفصال، مصالح اقتصادية متنامية معه. [1]

من الواضح أن دولة جنوب السودان تواجه أخطر أزماتها الداخلية منذ ولادتها قبل عامين، كما يبدو أنها حملت بذور أزمتها معها عندما انفصلت عن الشمال، فالانفصال الذي جرى تسويقه بوصفه حلًّا لقرونٍ من هيمنة الشمال العربي المسلم على الجنوب المسيحي الأفريقي، لا يبدو أنه أنهى مشاكل الدولة الجنوبية الوليدة، ما يعني أنّ مقاربة الحل هو الانفصال، لم تكن صحيحة أصلا، فالحل كان وسيبقى في دولة المواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات، ولا يحتاج جنوب السودان إلى الدخول في صراع مرير وطويل مرة أخرى، حتى تتبين له هذه الحقيقة. [2]

[1] مجلس الامن، **القرار 2006/426S**، تقرير الامين العام عن السودان، 23 جويلية 2016.

[2] مجلس الأمن، **القرار 2011/1996** السالف الذكر.

أدانت أطراف دولية وإقليمية استمرار خرق وقف إطلاق النار، وهددت باتخاذ خطوات عقابية. وفرضت الولايات المتحدة حظر أسلحة أحادي الجانب على جنوب السودان في فيفري، وعاقبت 15 كيانا من جنوب السودان يعمل في مجال النفط في جويلية 2015.

وإلى جانب ذلك تم في سنة 2015 ما يلي:

1- مجلس الأمن الدولي :

في تصويت أيدته 9 دول وامتنعت 6 دول أخرى من التصويت عليه نص على حظر أسلحة قابل للتطبيق عالميا، فضلا عن عقوبات مركزة تمثلت في حظر سفر وتجميد أصول على 2 من أصل 3 أشخاص كانوا أصلا خاضعين لعقوبات أحادية الجانب من الاتحاد الأوروبي منذ فبراير/شباط، فارتفع العدد الإجمالي لمواطني جنوب السودان المستهدفين بعقوبات الأمم المتحدة إلى 8.

2-مجلس حقوق الإنسان:

في مارس، جدد "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة" ولاية "لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان" لسنة إضافية. وقدمت اللجنة أسماء أشخاص وجماعات متورطين في انتهاكات إلى "المفوضية السامية لحقوق الإنسان". وتحت رعاية الكتلة التجارية الإقليمية، لعبت كل من "الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية" والسودان وإثيوبيا وكينيا أدوارا أساسية في الوساطة في اتفاق السلام الذي أعيد إحياؤه[1].

3- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من مجلس الأمن الدولي:

وفي سبتمبر، طلبت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من مجلس الأمن الدولي إدراج قوات من جنوب السودان وأوغندا وجيبوتي والصومال في "قوة الحماية الإقليمية" التي منحتها ولاية في صيف 2016، والتي تم نشرها بشكل جزئي فقط.

وفي سبتمبر، انضم جنوب السودان إلى "البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في المنازعات المسلحة".

[1] هيئة الأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، "**وقائع أكثر سوداويّة وخطورة: المفوّض الساميّ يُطلِع مجلس حقوق الإنسان على آخر مستجدّات قضايا حقوق الإنسان في 40 دولة**"، تقرير مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان، في: www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages (2019/04/29)

4- الصين ... سياسة من بوابة المصالح

"اللعب في الزمن بدل الضائع"، هو ما تحاول الصين أن تفعله في ما يتصل بتحرّكها الأخير لحثّ الفرقاء في دولة جنوب السودان، على التوصّل إلى تسوية سياسيّة شاملة تنهي الحرب الأهليّة الدائرة في الدولة الفتية منذ ما يتجاوز العام، وخصوصاً أنّ الخيارات المطروحة في ما يتصل بالأزمة الجنوبيّة تهدّد مصالح الصين في جوبا.

كما لم تتردّد الصين، عبر وزير خارجيتها وانغ يي، في رعاية مؤتمر تشاوري، في الخرطوم عام 2015، للتوصّل إلى السلام في الجنوب، بمشاركة وزراء خارجية السودان وإثيوبيا وجنوب السودان، فضلاً عن ممثلين للمعارضة الجنوبيّة، بقيادة رياك مشار، والهيئة الحكومية للتنمية في دول شرق أفريقيا "إيغاد ."

وسبقت الجلسة الرسمية للمؤتمر، مباحثات ثنائيّة منفصلة، عقدها وزير الخارجية الصيني وانغ يي مع وفدي الحكومة في جوبا والمعارضة. وتؤكّد مصادر متطابقة لـ "العربي الجديد"، أنّ الصين حذرت الجنوبيين من مغبّة التعنّت في ما يتعلّق بالتوصّل إلى اتفاق سلام عبر مظلة الـ"إيغاد".

كما وضعت الطرفين في الصورة حول التحرّكات داخل أروقة مجلس الأمن بشأن مشاريع وضع الدولة الفتيّة تحت الوصاية الدوليّة وإدارة إيرادات النفط والموارد دولياً، فضلاً عن حظر الطيران وجملة من العقوبات التي قد لا تجلب أي فائدة للطرفين، كما نقلت خشيتها بشأن النفط.

ويوضح الناطق الرسمي باسم وفد المعارضة المسلحة ماو بيتر لـ "العربي الجديد"، أنّ "للصين استثمارات كبيرة في جنوب السودان، وتريد تطمينات من الحكومة والمعارضة بعدم المساس بها"، لافتاً إلى أنّها "تريد أن تتأكد إن كان لدينا أي رغبة في إغلاق آبار النفط وإيقاف تصديره، الأمر الذي قد تتضرّر منه".

ويعتبر أنّ "للصين دوراً كبيراً في دعم عملية الحرب والسلام، بالنظر إلى إيرادات البترول، والتي تنفقها الحكومة في شراء الأسلحة وإشعال فتيل الحرب، ولذا اقترحنا عليها وضع إيرادات النفط في حساب مغلق تحت رعايتها، بحيث يتمّ توظيفها لصالح المتضررين من الكوارث، باعتبار استمرار تدفّق النفط على معظم مناطق إنتاجه في الوحدة وشمال أعالي النيل وهجليج ."ويشير إلى أنّ "بكين وعدت بدراسة الاقتراح، لكن إذا لم تبدِ موقفاً عاجلاً، فسنضطر إلى وقف تصديره."[1]

[1] علوية مختار، "**اختراق صيني في جنوب السودان ... سياسة من بوابة المصالح**"، في:
www.alaraby.co.uk/politics/2015/1/15/ (2019/04/17)

5-لجنة الاتحاد الأفريقي:

لها صلاحية إنشاء محكمة مختلطة دون إشراك حكومة جنوب السودان بموجب بنود اتفاق السلام لعام 2015، وبموجب الاتفاق الذي أعيد إحياؤه، لكنها لم تتحرك بعد لمواجهة تقاعس السلطات في جنوب السودان في تحقيق أي تقدم.

المطلب الثاني: موقف مجلس الأمن في جنوب السودان

فرض مجلس الأمن الدولي ابتداء من سنة 2014 عقوبات للمرة الأولى تتعلق بجنوب السودان، وشملت ستة قادة عسكريين من طرفي الحرب في البلاد. ولم تعترض أي دولة عضو بالمجلس، رغم تحفظات روسيا، وزيادة على ذلك فقد فرض حظر على التسليح من أجل تخفيف منابعه.

الفرع الأول: مجلس الأمن يعاقب قيادات بجنوب السودان

حمل بيان سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة سامنثا باور أن الذين يرتكبون الفظاعات ويعرقلون السلام يجب أن يتحملوا النتائج.

- ودعت الطرفين إلى وضع حد للمعارك والبدء بمفاوضات من أجل تشكيل حكومة انتقالية، مهددة بعقوبات إضافية.
- وأضاف البيان أن القيادة السياسية لجنوب السودان أهدرت فرصة الاستفادة من الإرادة الدولية الحسنة التي صاحبت انفصال البلاد، وسعت لتحقيق مصالح ذاتية سياسية واقتصادية لم تؤد إلا إلى العنف والتشريد والمعاناة للشعب هناك.
- وكانت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة قد تقدمت باقتراح فرض العقوبات وطلبت حظر السفر وتجميد أصول القادة العسكريين الستة -ثلاثة منهم من القوات الحكومية والثلاثة الآخرون من المتمردين- بسبب دورهم في النزاع.
- وكان مجلس الأمن قد هدد في مارس بفرض عقوبات على الذين يعيقون إقامة السلام في جنوب السودان، وشكل لجنة عقوبات.
- وكان الاتحاد الأفريقي قد طلب من الأمم المتحدة في ماي المنصرم فرض عقوبات اقتصادية وحظر على الأسلحة على الأطراف المتورطة في الحرب الأهلية الدائرة في دولة جنوب السودان.[1]

[1] الجزيرة، "**مجلس الأمن يعاقب قيادات بجنوب السودان**"، في: www.aljazeera.net/news/international/2015/7/2، (2019/04/22)

- وأكد بيان من مجلس السلام والأمن الأفريقي أن "شعب جنوب السودان يعاني أصلا من حرب"، معتبرا أن "التصعيد يهدد هذه الدولة الفتية بعواقب لا رجوع عنها".
- وسبق لمجلس الأمن الدولي أن أشار مرارا إلى فرض عقوبات على طرفي النزاع في دولة جنوب السودان، وتعرض الرئيس سلفاكير ميارديت وخصمه رياك مشار لإدانات من الأسرة الدولية لانتهاك حقوق الإنسان.

والعسكريون الذين شملتهم العقوبات في الجانب الحكومي هم:

- اللواء ماريال شانونغ يول مانغوك قائد حرس الرئيس سلفاكير، واتهمت الأمم المتحدة رجاله بقتل مئات المدنيين من قبائل النوير في جوبا خلال الأيام الأولى من النزاع.
- الفريق غابرييل جوك رياك الذي تنشط قواته بولاية الوحدة شمال البلاد، والمتهم بانتهاك وقف إطلاق النار عدة مرات.
- اللواء سانتينو دينغ وول، وهو الذي شن هجوما مسلحا على ولاية الوحدة في مايو/أيار الماضي قُتل خلاله نساء وأطفال ومسنون.

وفي جانب المتمردين شملت العقوبات كلا من:

- رئيس هيئة الأركان اللواء سايمون غاتويتش دوال الذي شن هجوما في فبراير/شباط الماضي على ولاية جونقلي شرق البلاد، بتهمة استهداف مدنيين.
- اللواء جيمس كوانغ شوول الذي هاجمت قواته ولاية أعالي شمال شرق البلاد، بتهمة استهداف مخيمات الأمم المتحدة ومستشفيات ومدارس في ولاية الوحدة.
- مساعد رئيس أركان قوات المتمردين اللواء بيتر قاديت[1].

الفرع الثاني: مجلس الأمن يبحث في حظر تسليح فرقاء جنوب السودان

يناقش مجلس الأمن الدولي اليوم فرض حظر أسلحة على جنوب السودان، في وقت تتباعد مواقف أطراف الصراع في هذا البلد في كواليس اللجان التفاوضية التي احتضنها العاصمة السودانية الخرطوم، ما اضطر الخرطوم إلى طرح مقترح معدل لإنقاذ المفاوضات من الانهيار بعد رفض مجموعات المعارضة الاقتراحات التي قدمّها الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني في جولة مفاوضات عنتيبي.

[1] الجزيرة، **مرجع سابق**.

وشمل اقتراح الخرطوم منح الرئيس سلفاكير ميارديت 55% من مقاعد مجلس الوزراء، على أن تنال المعارضة المسلحة، بقيادة رياك مشار، 25%، أما تحالف المعارضة فله 10% وتعطى أحزاب المعارضة في الداخل نسبة مماثلة، وتجاهل المقترح مجموعة المعتقلين السياسيين بقيادة باقان أموم.

وبالنسبة إلى التوليفة الحكومية، تقترح الأفكار الجديدة 45 وزارة، تقسم على أربعة قطاعات: السيادي والاقتصادي والتنموي والبنى التحتية، على أن يتم منح الطرف الحاكم 30 وزيراً ومجموعة مشار 12 وزيراً، ومجموعة تحالف المعارضة وزيرين والأحزاب الداخلية وزيراً، مع 10 نواب للوزراء.

كما أعادت الورقة طرح بند الأربعة نواب للرئيس، في المقابل، يقترح تحالف المعارضة منح سلفاكير 54% والمعارضة ومشار 25%، بينما ينال تحالف المعارضة 5% ومثلها لمجموعة المعتقلين[1].

الفرع الثالث: حظر على التسليح

ناقش مجلس الأمن اليوم مشروع قراراً أميركياً لفرض حظر أسلحة على جنوب السودان، بينما يشهد المجلس انقساماً بين أعضائه حول المقترح بعد توصل أطراف النزاع إلى اتفاق وقف النار، وتحقيق تقدم في الملفات الأخرى، وفق مشروع القرار يعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق حول إخفاق قادة جنوب السودان في وضع حد للأعمال العدائية والانتهاكات الصارخة المستمرة لاتفاق وقف الأعمال القتالية ووصول المساعدات الإنسانية[2].

ووفق وكالة الصحافة الفرنسية، يفرض عقوبات جديدة فردية (تجميد أموال وحظر سفر) على خمسة مسؤولين حاليين وسابقين متهمين بعرقلة التوصل إلى حل سلمي للنزاع، ويضيف المشروع إلى أن مجلس يفرض حتى 31 أيار (مايو) المقبل حظراً على كل الأسلحة المرسلة إلى دولة جنوب السودان، ويطالب الدول الأعضاء بمصادرة أي شحنة سلاح مخالفة لهذا الحظر وتتلفها.

ويلقى المقترح الأميركي معارضة داخل مجلس الأمن، ولاسيما من قبل روسيا والصين وإثيوبيا. وترى هذه الدول الثلاث أن أي تشديد للعقوبات قد يعرض المفاوضات الجارية في الخرطوم إلى الانهيار.

---

[1] النور أحمد النور، "**جولة جديدة من الحوار بين سلفاكير ومشار في الخرطوم غداً**"، في: http://www.alhayat.com/article/4588246 (2019/05/12).

2 المكان نفسه.

المطلب الثالث: الأفاق المستقبلية للنزاع في جنوب السودان

وعلى الرغم من خلفية التوترات والنزاعات الجارية في كلا البلدين (السودان وجنوب السودان)، وجدت الحكومتان أنه من مصلحتهما المتبادلة تعزيز العلاقات الثنائية. بالإضافة إلى ذلك ترى دولة جنوب السودان أن من مصلحتها أن تتجاوز العقبات والعراقيل في سبيل المضي قدما وفق رؤية مجلس الأمن وبمرافقة القوى الفاعلة نحو مستقبل أفضل، وسنتناول في ما يلي الآفاق المستقبلية للنزاع.

الفرع الأول: التعاون السياسي والاقتصادي بين جنوب السودان والسودان

يعتبر التعاون السياسي والاقتصادي بين جنوب السودان والسودان فرصة جديدة للتحول والسلام لتعزيز الوضع الراهن، وكانت زيارة رئيس جنوب السودان سلفا كير إلى الخرطوم للقاء الرئيس السوداني عمر البشير لمناقشة الجوانب الرئيسية للعالقات الثنائية في 5 أفريل 2014 واحدة في سلسلة من المقابلات بين كبار المسئولين الحكوميين من الدولتين منذ اندلا ع النزاع العنيف في جنوب السودان كما تضيف هذه الزيارة دليلا آخر على تعزيز العلاقات بين الحكومتين.

وأثناء عام 2014، إلتقى اكاديميون وخبراء سياسيون وممثلون عن الحكومة والمجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل العالم من كل من السودان وجنوب السودان في عديد المناسبات لتبادل تصورات وتوقعات ترتيبات التعاون وآفاق التعاون السياسي والاقتصادي بين الدولتين، وكان الإجتماع في سبتمبر 2014 الذي انبثق عن هذه اللقاءات أنه رغم أن العلاقة معقدة، إلا أن آفاق التعاون السلمي بين جنوب السودان والسودان جيدة[1].

كما يعتقد الملتقون بقوة أن ظروف السلام ضمن وبين البلدين على حد سواء مترابطة، ويمكن أن يعزز كل منها الآخر. ولكي تزدهر العالقة بين بلدين سلميين تماما ولً ، يتعين على شعبي السودان وجنوب السودان بناء د قوية غير معرضة لخطر التشرذم الداخلي والنزاع.

يتم عرض التقييم والاقتراحات التطلعية التي شاركها الأشخاص من السودان وجنوب السودان في الورقة التفاكرية، "تشكيل المستقبل: آفاق التعاون الاقتصادي والسياسي بين جنوب السودان والسودان" التي نشرت في أوت 2014. ورغم ذلك اقترح المتحاورون أنه يتعين تطوير التعاون إلى أبعد من الإطار الثنائي الضيق للجان الحكومية الدولية.

[1] "**اجتماع مهم لمستقبل اتفاق السلام في جنوب السودان في أديس ابابا**"، في: www.france24.com/ar/20190502 (2019/05/06).

وهناك حاجة لوضع ترتيبات تعاون واسعة النطاق ومتعددة المستويات تستند على إرادة سياسية أقوى وتتسم بما يلي

- توجد على جميع الأصعدة، بدءاً من الصعيد الدولي إلى الوطني، وعبر الحدود والمحلي.
- تعمل عبر جميع الأبعاد: الاجتماعية والثقافية، فضالً عن الاقتصادية والسياسية.
- تتضمن إنشاء مجموعة واسعة من المؤسسات وعمليات التعاون.
- تقوم بإشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى جانب الحكومات الوطنية والسلطات المحلية.

الفرع الثاني: الديناميت المتطورة في علاقة معقدة

من الممكن أن يكون الإطار المكونً في تقييم من ثلاثة مستويات للتعاون: محلي ووطني وإقليمي، الشيء الذي وضع لتشخيص ودعم وضع خيارات أطر التعاون في "تشكيل المستقبل" محفزا للآفاق المستقبلية للعلاقات بين السودان وجنوب السودان في ضوء التطورات الأخيرة[1] .

1-على مستوى العلاقة جنوب السودان-السودان

كانت العلاقة بين الحكومتين، بعدد من الطرق، تصبح أقوى بالفعل الازمة السياسية في ديسمبر 2014 في جنوب السودان. وقد عزز الرئيسان وكبار المسئولين في الحكومتين والجيشين التعاون خلال النصف الثاني من عام 2014، واتخذوا عدداً من الخطوات باتجاه إضفاء الطابع المؤسسي على ترتيبات التعاون، ويبدو أن الانقسامات السياسية التي ظهرت في جنوب السودان في ديسمبر 2014 زادت من تعزيز العالقة بين الخرطوم وجوبا.

ومن الواضح أن الخرطوم حريصة على حماية مصالحها الاقتصادية، ويبدو أنها تنظر إلى الحكومة الحالية في الجنوب باعتبارها حكومة يمكنها تبادل الأعمال التجارية معها، على الرغم من أن التحالف بين حكومة جنوب السودان وأوغندا غير مريح بالنسبة للسودان.

ولذا تبدو آفاق التعاون المباشر لما حددته مجموعة واسعة من الأطراف في كل من السودان وجنوب السودان، فإن الوطني المستمر وربما حتى المعزز أقوى.

[1] "التحديات المستقبلية التي تواجه محاولات تعزيز حقوق الطفل مع استعداد جنوب السودان للاستقلال"، في: www.unicef.org/arabic/emerg/sudan_59179.html (2019/04/09)

وفي سنة 2019، وعقب الإطاحة بالرئيس السوداني عمر البشير، عبر انقلاب عسكري، العديد من الأسئلة والمخاوف في دولة جنوب السودان، خاصة وأنه كان يمثل الضامن الرئيسي لاتفاق السلام، بين حكومة جوبا والمعارضة.

ففي 5 سبتمبر 2018، جرى التوقيع على اتفاقية السلام بين فرقاء جنوب السودان، بالعاصمة الإثيوبية أديس أبابا، بعد مباحثات شاقة استضافتها العاصمة السودانية الخرطوم. ومنح الاتفاق، البشير، حق الإشراف على تدريب الجيش الموحد في جنوب السودان، وتأمين حقول النفط، علاوة على كونه المضيف الرئيسي لزعيم المعارضة المسلحة ريك مشار، الذي لا يزال مقيما بالعاصمة السودانية الخرطوم، إلى جانب عدد من قادة الفصائل المسلحة الموقعة على الاتفاق.

وتمت الإطاحة بالبشير، بينما كان يتهيأ لزيارة جنوب السودان، الأسبوع القادم، للقاء الرئيس سلفاكير ميارديت، لبحث كيفية تجاوز العقبات التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام، مع اقتراب نهاية الفترة ما قبل الانتقالية، وتكوين الحكومة الانتقالية الجديدة، ماي 2018. وفي هذا السياق، قال رزق دومينيك، المدير التنفيذي المكلف لدى مكتب رئيس جنوب السودان، الأحد، في تصريحات للصحافيين بجوبا: "لا مخاوف (على اتفاق السلام في بلاده) حول ما يحدث في السودان من احتجاجات شعبية، وعزل البشير". وشدد دومينيك، على أن "سلام جنوب السودان سيدوم، لأنه ملك للشعب، ولن يتأثر بالتحولات الجارية في السودان"، ليضيف أن "سلفاكير، مهتم بما يجري في السودان، ويتابع عن كثب تلك الأحداث"، دون مزيد من التفاصيل.

كما أكد دومنيك، مضي الحكومة قُدما في تطبيق اتفاقية السلام، بحسب الخارطة المتفق عليها من قبل الأطراف. وتابع أن "الحكومة الانتقالية ستشكل في مواعيدها، في مايو المقبل"[1].

2- على المستوى المحلي وعبر الحدود

في آفاق العلاقات عبر الحدود والتقدم نحو سن حدود "مرنة" لتمكين التعاون المتبادل تحسناً خلال النصف الثاني من 2014، بدا أن هناك أيضاً والتجارة. ولقي الاتفاق على فتح 10 معابر حدودية، بما في

[1] أثيم سايمون، "**مستقبل سلام جنوب السودان بعد الإطاحة بالبشير**"، في: www.alquds.co.uk8 (2019/05/22).

ذلك معبر يربط ولاية الوحدة في جنوب السودان مع هجليج في السودان، وجد ترحيبا كبيراً من المجتمعات المحلية في كال الجانبين. [1]

وقد يكون هذا التقدم عرضة للخطر في الوقت الراهن. فرغم أن الهجرات عبر الحدود لا تزال ممكنة في بعض المناطق، الى أن جهود ضمان الهجرات السنوية وإعادة سن التجارة والتعاون عبر الحدود مهددة في أماكن أخرى، حيث يعقد وجود الجماعات المسلحة المعارضة العاملة قرب الحدود على كال الجانبين، والتي يزعم أنها تعبر الحدود في بعض الحالات وتتدخل في نزاعات وقد تستفيد الآن الأطراف الأقل تأييدا الجيران، تولد الديناميت المعقدة مجموعة من سيناريوهات النزاع عبر الحدود لمفهوم الحدود المرنة الذي تم الاتفاق عليه في سبتمبر 2014، مثل العناصر في الجيش، من التهديد الناجم عن النزاعات في كال الجانبين للابتعاد عن نموذج الحدود المرنة.

3- التطلع إلى المستقبل: التعاون استنادا إلى السالم والرخاء المتبادل

أدى الصراع في جنوب السودان على ما يبدو إلى عالقة سياسية أوثق بين الحكومتين على الصعيدين الوطني والإقليمي، بينما تعرض التقدم نحو التعاون عبر الحدود للتهديد الذي كان يعد بتحقيق فوائد حقيقية للمجتمعات في كال الجانبين من الحدود.

ويساور السودان وجنوب السودان قلق من فقدان فرص للتعاون السياسي والاقتصادي التي يمكن أن تساعد على بناء السا لم داخل وبين البلدين.

ويتأهب شعب جنوب السودان والسودان للاستفادة من التعاون الشامل ومتعدد الأوجه ومتعدد المستويات الذي يحقق منافع ملموسة من حيث السلام والرخاء. ولذا من الضروري تحديد مجالات الفرص الرئيسية نحو تحقيق المزيد من التعاون الفعال على مختلف المستويات، فضال عن اتفاق كال الجانبين والالتزام بالخطوات العملية التي يمكنهما اتخاذها.

[1] الجزيرة، "**آفاق جنوب السودان**"، في: www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5c0a2579 (2019/05/09)

خاتمة الفصل الثالث

غلب الطابع المسلح على الصراع في جنوب السودان، وظلت ناره تحصد الأرواح وتزعزع الأمن وتقوض السياسة وتلتهم عوائد الاقتصاد، لينتقل الصراع من صراع تحرر عن دولة السودان الى حرب أهلية ضروس على النفوذ والسلطة والثروة. ثم انتشرت أعمال العنف إلى معظم المناطق الشمالية والشرقية في الدولة، وقد أسفر هذا الإقتتال عن مقتل آلاف المدنيين حتى وقع طرفا الحرب الأهلية – على مضض –على اتفاق سلام، ينصّ على وقف إطلاق النار وتقاسم للسلطة، وذلك في أوت 2015 في أديس أبابا بمقتضى تدابير مجلس الأمن، الذي سلك مسلكا غير عسكري لحلحلة الصراع، حيث قام بمعاقبة قيادات جنوب السودان التي أعاقت عملية السلام، كما فرض حظر تسليح على اطراف الحرب الأهلية، بطلب من الاتحاد الافريقي والأسرة الدولية بزعم انتهاك حقوق الانسان.

ولأن دولة جنوب السودان نقطة تقاطع مصالح بين القوى الكبرى، والأطراف الاقليمية، فقد يمثّل جنوب السودان أهمية خاصة من الناحية الجيوستراتيجية سواء من ناحية استدامة السلام على المدى القريب والمتوسط ثم البعيد والتي ينبغي أن تؤسس وفق رؤية ومنهج شامل يعالج جذور الصراع من فوارق تنموية والتهميش ويعيد التوازن ما يحقق الاستقرار والسلام وفق مقاربة 2030.

الخاتمة

وفي الأخير يمكننا أن نخلص إلى:

- أن السودان هي دولة ذات مساحة شاسعة محدودة بما يقارب تسع دول ما جعلها متعددة اللغات والقبائل، وهذا ما يسهم في قيام حركات التمرد والإنفصالات الداخلية، وهو ما حدث بالفعل حيث تم إعلان انقسام دولة السودان إلى قسمين وهما سودان شمال وعاصمتها الخرطوم وسودان جنوب وعاصمتها جوبا.
- لم يحظ جنوب السودان منذ استقلاله بالاستقرار السياسي، إذ رافق قيام الدولة تنامي الحركات الراغبة في الاستقلال خاصة الجنوب بسبب القهر والظلم الاجتماعي واحتكار المركز للثروة والسلطة، ولكن ما زاد الطين بلة حركات التمرد التي سعت جميعها للانفصال وتدوين كيانات مستقلة في الوقت الذي زالت فيه الرؤية الحزبية الضيقة والمصالح الشخصية لتضع مصالحها فوق مصالح الوطن.
- بدأت المأساة الحقيقية مع الجنوب الذي استعد لإعلان انفصاله، والواقع أن جنوب السودان يمر بأزمة عميقة فهناك اضطرابات واقتتال وتنازع على السلطة وحراك اجتماعي (شعبي، حزبي)، والدولة تتمزق بين كتل من العقائد الحزبية المتناقضة وقوى العصيان وأوجاع الماضي المتربصة.
- لقد فشلت كل الحكومات السودانية التي تعاقبت على الحكم في إجاد حلول ناجعة لجنوب السودان وظلت تلك الحكومات تعمل على تنمية مصالحها الفئوية الضيقة، وكان للتركيبة الانتهازية بين الأحزاب الدور الرئيسي إلى عدم النجاح في الوصول بجنوب السودان إلى بر الأمان
- كان الصراع المحتدم والمتكالب على الوصول إلى السلطة والحصول على مغانم لتفعيل وتأزم الصراعات وفتح الباب أمام التدويل والتدخل في الشؤون الداخلية.
- إن اختزال أتفاق نيفاشا التسوية أو الوحدة بين الشمال والجنوب، يتقاسم السلطة السياسية والثروة الاقتصادية، قد أدى إلى إيقاف الحرب بين الطرفين، ولكنه لم يكن ليحقق الوحدة المنشودة بينهما، وقد دلت صناديق الاقتراع فعلا على ذلك.

- أسفر محاولات مجلس الأمن على احتواء النزاع في جنوب السودان إذ فرض عقوبات كل عديد الأطراف التي طالتها اتهامات بانتهاك حقوق الانسان، وفرض حظر تسليح من أجل تقليص رقعة النزاع.
- ساهمت القوى الكبرى والأطراف الإقليمية المختلفة بتدخلها في محاولة العمل على احلال الامن والسلام داخل جنوب السودان، لكن لا بد من الاشارة الى ان مقاصدها الى حد ما لم تكن بريئة فهي تعمل على خلق ارضية لحماية مصالحها.

وفي الأخير يمكن أن نقترح ما يلي، وفقا لمبادرة الخرطوم:

- ✓ إنشاء ملتقى لمشاركة المسؤولية بين أطراف اتفاقية السلام وإشراك المجموعات الغريبة عن الاتفاقية.
- ✓ العمل على إعادة وقف إطلاق النار الدائم بين الأطراف المتقاتلة.
- ✓ إعادة النظر في الجدول الزمني لتطبيق الاتفاقية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

1. مجلس الأمن، **القرار 2011/1996**، الجلسة المنعقدة بتاريخ 8 جويلية 2011.

2. مجلس الأمن، **القرار 2014/2155**، الجلسة المنعقدة بتاريخ 27 ماي 2014.

3. مجلس الامن، **القرار 2006/426S**، تقرير الامين العام عن السودان، 23 جويلية 2016.

4. ميثاق الأمم المتحدة الصادر في 26 جوان 1945 في سان فرانسيسكو في ختام مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بنظام الهيئة الدولية، الساري النفاذ 24 أكتوبر 1945.

أ. الكتب

1. إبراهيم احمد شلبي، **التنظيم الدولي النظرية العامة والأمم المتحدة**، (القاهرة: الدار الجامعية ، 1986).

2. إبراهيم احمد شلبي، **التنظيم الدولي النظرية العامة والأمم المتحدة**، (القاهرة: الدار الجامعية، 1986).

3. احمد ابو الوفا، **الوسيط في قانون المنظمات الدولية** ، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط2، القاهرة ، 1986).

4. الاخضر ابن الطاهر، **حق الفيتو بين النظرية والتطبيق**، (الجزائر: دار الخلدونية، 2010).

5. إيناس حسني البهجي، **تاريخ الوطن العربي دول شمال إفريقيا: السودان – مصر – ليبيا – تونس – الجزائر**، (الجزائر: دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، ج2،2011).

6. جعفر عبد السلام، **المنظمات الدولية**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط6، دون سنة طبع).

7. جودة حسنين جودة، **جغرافية افريقيا الاقليمية**، (الاسكندرية: منشأة المعارف، ط2، 1996).

8. حسن محمد جوهر، **السودان: أرضه تاريخه**، (لبنان: دار الكتب العلمية، دون سنة نشر) .

9. صالح جواد، **مباحث في القانون الدولي**، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1991.

10. عبد العزيز السرحان، **التنظيم الدولي**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ط3، 1973).

11. عبد القادر إسماعيل، **الصراع في حنوب السودان**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2014).

12. عبد الكريم، علوان، **المنظمات الدولية**، (عمان: دار الثقافة، ط1، 2002).

13. علي جميل حرب، **نظام الجزاء الدولي العقوبات ضد الدول والافراد**، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2010).

14. ماهر عطية شعبان، **مشاكل إفريقيا المعاصرة**، (مصر : دار المعرفة الجامعية للنشر و التوزيع، 2011).

15. محمد حافظ غانم، **المنظمات الدولية**، (القاهرة: دار النهضة العربية القاهرة، ط2، 1997).

16. محمد سامي عبد الحميد، **قانون المنظمات الدولية**، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، ط5، 1982.

17. محمد سليمان محمد، **السودان حروب الموارد والهوية**، (لندن: دار كمبرج للنشر، 2000م).

18. محمد صادق صبور، **مناطق الصراع في أفريقيا**، (القاهرة : دار الأمين، 2006).

19. محمد محمود ابراهيم الديب، **الجغرافية السياسية: منظور معاصرة**، (القاهرة: المكتبة الانجلومصرية، 2002)

20. المحيشي مصطفى عبد القادر ، **جغرافية القارة الإفريقية وجزرها**، (ليبيا: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 2000).

21. مظفر محمد الأدهمي، **تاريخ الوطن العربي المنهج و الوقائع**، (الأردن: دار آية للنشر والتوزيع، 2010).

22. مكاوي بهاء الدين محمد قيلي، **تسوية النزاعات في السودان " نيفاشا نموذجا"**،(الخرطوم: مركز الراصد للدراسات).

23. هاشم محمد امين البدرف، **السودان: الارض الموارد السكان دراسة جيوبولتيكة**، (القاهرة: وحدة القطر، 2014).

ب. الأطروحات والرسائل

1. احمد عبد الله ابو العلا، **تطور دور مجلس الامن في حفظ السلام والامن الدوليين**، أطروحة دكتوراه، منشورة، (الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2008).

2. زروال عبد السلام، عمليات **حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة**، رسالة ماجستير، غير منشورة، (جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2009).

3. يوبي عبد الرزاق، **علاقة مجلس الامن بالمحكمة الجنائية الدولية**، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، (جامعة وهران: كلية الحقوق، 2012/2011).

ج. الدوريات

1. عمر مقداد، "**اداء مجلس الامن الدولي في معالجة الازمات الدولية**"، (دمشق، العدد57، 1998).

2. منى حسين عبيد، "منظمة الإيقاد ودورها في مواجهة النزاعات الإفريقية: مشكلتا جنوب السودان والصومال نموذجا"، **مجلة العلوم السياسية**، جامعة بغداد: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

د. الدراسات والتقارير

1. معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية، "ندوة مستقبل السودان في المتغيرات الأخيرة"، (جامعة القاهرة، 2002م).

2. البنك الدولي، تقرير البنك الدولي، **تقرير يتناول اقتصاد جنوب السودان**، جوان 2018.

3. لبدوي السعيد: **الخصوصية الجغرافيا للسودان: مستقبل السودان في ضوء المتغيرات الأخيرة**، (جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2004م).

4. محمود عبد الرحمن الشيخ، **"الحدود الاستعمارية وأثرها في مشكلات إفريقيا"**، ورقة علمية مقدمة لندوة الجامعات والعمل الإسلامي في إفريقيا، (الخرطوم، 2004م).

هـ. المواقع الالكترونية

1. **"نظام وسجلات التصويت"**
www.un.org/securitycouncil/ar/content/voting-system،

2. عبد الستار الكعبي، **"الفصل السابع و سلطة مجلس الأمن الدولي عرض وتحليل"** ، www.ahewar.org/debat/art=3686 .

3. صفوان زامل، **"التاريخ السياسي لجنوب السودان"**، في:
www.ahmedwahban.com/aforum/viewtopic=39951

4. وكالات، **"هل تتوفر في جنوب السودان مقومات دولة"**، في
www.hespress.com/international/26640.html

5. برنامج الامم المتحدة الانمائي ، **"السودان برنامج الانعاش واعادة التأهيل"**، في:
.www.sd.undp.org

6. وائل علي، **"الحرب الأهلية في جنوب السودان.. تدمير جوبا في يوم الاستقلال"**، في:
www.alaraby.co.uk/investigations/2016/7/20/

7. موقع الجزيرة نقلا عن موقع رويترز، **"قرار أممي بإرسال قوة حماية الى جنوب السودان"**، في:
www.aljazeera.net/news/international/2016/8/12

8. عبد الحميد عوض، **"توقيع اتفاق سلام في جنوب السودان بين سلفاكير ومشار"**، في:
https://www.alaraby.co.uk/politics/2018/6/27

9. هيئة الأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، "وقائع أكثر سوداويّة وخطورة: المفوّض الساميّ يُطلِع مجلس حقوق الإنسان على آخر مستجدّات قضايا حقوق الإنسان في 40 دولة"، تقرير مفوّض الأمم المتّحدة السامي لحقوق الإنسان، في: www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages

10. علوية مختار، **"اختراص صيني في جنوب السودان ... سياسة من بوابة المصالح"**، في:
www.alaraby.co.uk/politics/2015/1/15/

11. الجزيرة، **"مجلس الأمن يعاقب قيادات بجنوب السودان"**، في:
www.aljazeera.net/news/international/2015/7/2،

12. النور أحمد النور، "**جولة جديدة من الحوار بين سلفاكير ومشار في الخرطوم غداً**"، في:
.www.alhayat.com/article/4588246

13. "**اجتماع مهم لمستقبل اتفاق السلام في جنوب السودان في أديس ابابا**"، في:
www.france24.com/ar/20190502

14. "التحديات المستقبلية التي تواجه محاولات تعزيز حقوق الطفل مع استعداد جنوب السودان للاستقلال"، في: www.unicef.org/arabic/emerg/sudan_59179.html

15. أثيم سايمون، "**مستقبل سلام جنوب السودان بعد الإطاحة بالبشير**"، في:
www.alquds.co.uk8

16. الجزيرة، "**آفاق جنوب السودان**"، في:
www.aljazeera.net/specialfiles/pages/5c0a2579

قائمة الملاحق

ملحق رقم 1: خريطة التقسيم الاداري لدولة جنوب السودان

المصدر: https://www.altaghyeer.info/wp-content/uploads/%D9%86.jpg

ملحق رقم 2: واجهة ميثاق الأمم المتحدة

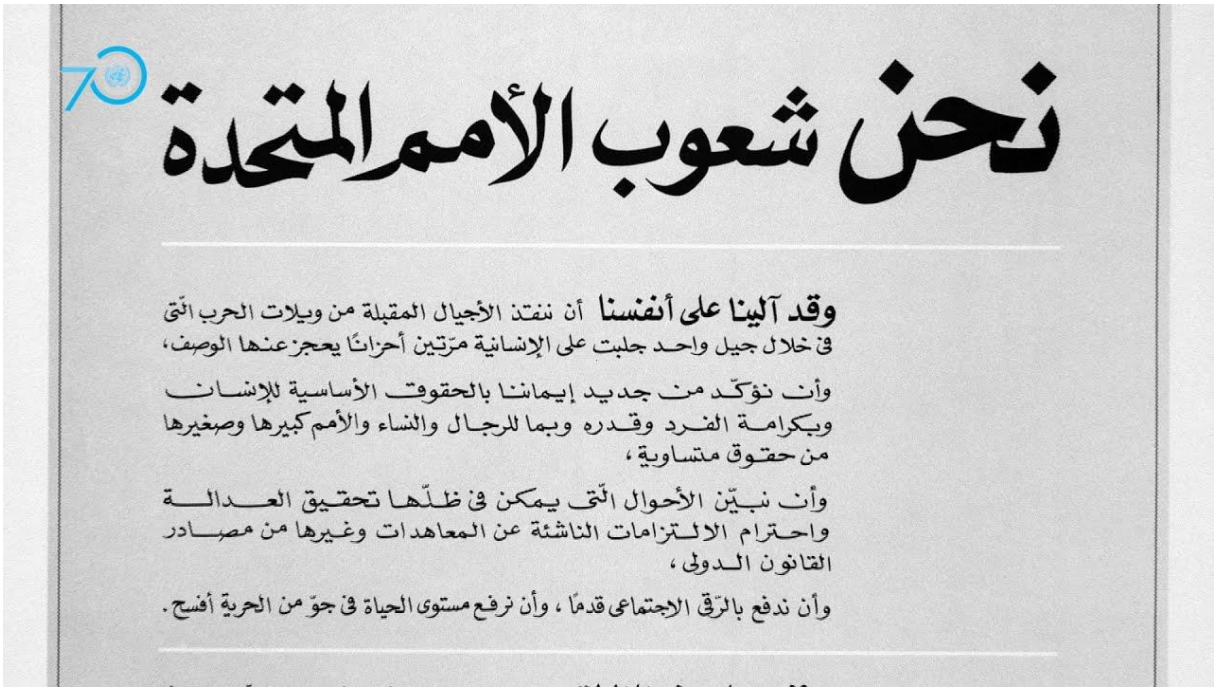

نحن شعوب الأمم المتحدة

وقد آلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرّتين أحزانًا يعجز عنها الوصف،

وأن نؤكّد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية،

وأن نبيّن الأحوال التي يمكن في ظلّها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولي،

وأن ندفع بالرّقي الاجتماعي قدمًا، وأن نرفع مستوى الحياة في جوّ من الحرية أفسح.

المصدر: https://i.ytimg.com/vi/HSa3WanY7XU/maxresdefault.jpg

قائمة المحتويات

	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والتطبيقي لمجلس الأمن	
مقدمة	**7**
المبحث الأول: ماهية مجلس الأمن الدولي	**8**
المطلب الأول: التعريف بمجلس الأمن	**8**
الفرع الأول: تعريف بمجلس الأمن	**8**
الفرع الثاني: العضوية في مجلس الامن	**9**
المطلب الثاني: اختصاصات مجلس الأمن وآلية التصويت فيه	**10**
الفرع الأول : اختصاصات مجلس الأمن	**10**
الفرع الثاني: آلية التصويت في مجلس الأمن	**11**
المطلب الثالث: الإجراءات أمام مجلس الأمن	**12**
الفرع الأول: اجتماعات مجلس الأمن	**12**
الفرع الثاني: اللجان التابعة لمجلس الأمن	**14**
المبحث الثاني: آليات مجلس الأمن في الحفاظ على السلم والامن الدوليين الدولي وتقييم دوره:	**16**
المطلب الأول: إجراءات مجلس الأمن في حفظ السلم الدولي	**16**
الفرع الأول: الإجراءات غير العسكرية لحفظ السلم الدول	**16**
الفرع الثاني: الإجراءات العسكرية لحفظ السلم الدولي	**17**
المطلب الثاني: تقييم دور مجلس الأمن في حفظ السلم الدولي	**18**
الفرع الأول: مسألة حق الاعتراض	**18**
الفرع الثاني: حدود حق الاعتراض وتقييده	**19**
الفرع الثالث: اثر استخدام حق الفيتو في عجز مجلس الأمن عن حفظ السلم الدولي	**20**
المبحث الثالث: اثار عملية بناء السلام على مجلس الامن الدولي	**22**
المطلب الأول: مفهوم بناء السلام	**22**

الفرع الأول: حلقة بناء السلام	22
الفرع الثاني: مسارات بناء السلام	24
الفرع الثالث :الطبيعة القانونية للجنة بناء السلم وآلياتها	25
المطلب الثاني: عمل لجنة بناء السلم: النطاق، المقاربات، والتحديات:	26
الفرع الأول: النطاق التطبيقي للجنة بناء السلام	26
الفرع الثاني :المقاربات المفسرة لمفهوم بناء السلام	27
الفرع الثالث: التحديات والرهانات	32
خاتمة الفصل	35
الفصل الثاني : مدخل جيوسياسي لمنطقة جنوب السودان	
مقدمة	37
المبحث الأول :دراسة جيوبوليتيكية لمنطقة جنوب السودان	38
المطلب الأول: الموقع الفلكي والجغرافي للإقليم وأهميتهما الجيوسياسية	38
الفرع الاول: الموقع الفلكي والجغرافي للإقليم	38
الفرع الثاني: البعد الجيوسياسي لعنصر المساحة:	40
المطلب الثاني: نشأة وتطور منطقة جنوب السودان	40
المطلب الثالث: التعريف بمنطقة جنوب السودان	43
المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب السودان	47
المطلب الأول: الموقع الجيواستراتيجي لإقليم جنوبي السودان	47
الفرع الأول: الأهمية الجيواستراتيجية لإقليم جنوبي السودان:	47
الفرع الثاني: الأهمية الجيوستراتيجية للإقليم	48
المطلب الثاني :الأهمية الجغرافية لمنطقة جنوب السودان	50
المطلب الثالث: الأهمية الاقتصادية لمنطقة جنوب السودان	53
الفرع الأول: النظام الاقتصادي	53
الفرع الثاني: إجمالي الناتج المحلي	54
المبحث الثالث: الأوضاع الأمنية داخل منطقة جنوب السودان	56
المطلب الأول: النزاعات الاقليمية لدولة جنوب السودان	56
الفرع الأول: مع دول الجوار	56

قائمة المحتويات

الفرع الثاني: مخلفات النزاعات	**57**
المطلب الثاني: الأوضاع الأمنية داخل منطقة جنوب السودان قبل الانفصال	**57**
الفرع الأول: دور التهميش الاجتماعي والاقتصادي في انفصال جنوب السودان	**57**
الفرع الثاني: دور الأطراف الخارجية في انفصال جنوب السودان	**58**
المطلب الثالث: الأوضاع الأمنية داخل منطقة جنوب السودان بعد الانفصال	**58**
خاتمة الفصل الثاني	**60**
الفصل الثالث : دور مجلس الأمن وإجراءات حفظ وفرض وبناء السلام في جنوب السودان	
مقدمة	**62**
المبحث الأول: تدخل مجلس الأمن في جنوب السودان	**63**
المطلب الأول: حفظ السلام بمنطقة جنوب السودان	**63**
المطلب الثاني: فرض السلام بمنطقة جنوب السودان	**64**
المطلب الثالث: بناء السلام بمنطقة جنوب السودان	**65**
المبحث الثاني: مواقف القوى الدولية والإقليمية على ضوء قرارات مجلس الأمن	**68**
المطلب الأول: الأطراف الدولية الرئيسية	**68**
المطلب الثاني: موقف مجلس الأمن في جنوب السودان	**71**
الفرع الأول: مجلس الأمن يعاقب قيادات بجنوب السودان	**71**
الفرع الثاني: مجلس الأمن يبحث في حظر تسليح فرقاء جنوب السودان	**72**
الفرع الثالث: حظر على التسليح	**73**
المطلب الثالث: الأفاق المستقبلية للنزاع في جنوب السودان	**74**
الفرع الأول: التعاون السياسي والاقتصادي بين جنوب السودان والسودان	**74**
الفرع الثاني: الديناميت المتطورة في علاقة معقدة	**75**
خاتمة الفصل الثالث	**78**
الخاتمة	
قائمة المصادر والمراجع	
ملاحق	

ملخص الدراسة:

تسببت مشكلة جنوب السودان بالعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية في السودان فهي كانت وراء التوتر الاجتماعي وانقسام القوى السياسية وتخبط السياستين الداخلية والخارجية للدولة، وهي ما أطاح بالنظام العسكري الأول والثاني، وكذلك بالأنظمة الديمقراطية التي شهدتها البلاد، كما يصف بعض الباحثين مشكلة جنوب بالمشكلة الإقليمية التي تمتد تبعاتها إلى العالم العربي والقارة الإفريقية على حد السواء وتعددت المحاولات لحل الأزمة السودانية، واختلفت طرق تعاطي الحكومات السودانية المتعافية م تلك الأزمة، بين الحل العسكري المتمثل باستخدام القوة لإدماج جنوب السودان وشماله، وبين الحل السياسي الذي يقر الفوارق بين الطرفين ويمنح جنوب حكما ذاتيا، وكان إتفاق نيفاشا عام 2005 أبرز تلك المحاولات فهو الذي أوقف الخرب ووضع أسسا لتقاسم السلطة والثروة، ومنح أهل جنوب الحق بعد 6 سنوات من التصويت على مصير جنوب بالانفصال أو بالوحدة م الشمال، وأختار أهل جنوب الانفصال ولأكن الأمر لن يتوقف عند هذا الحد، لأن لهذا الأمر تداعيات على كلا الطرفين.

Abstract:

The problèmes of the South Sudan was the reason for many of the politiqua and economic crises in Sudan, and it was behind the social tension and the division of the political forces, and the floundering of the domestic and foreign policy in the state. In addition, this problem caused the fall of the first and second in the state.military regime, as well as the second and third democratic regimes that the country had witnessed.Some of researchers describe the problèmes of the south as a regional problèmes whose conséquences extend to the all of the Arab world and African continent as well.Furthermore, there were many attempts to resolve the crisis in southern Soudan, and the successive Sudanese governments used different methods to deal with this crisis, such as the solution of using military forces to integrate the north with southern Sudan and the political solution that recognizes the differences between the two parties and grants autonomy to the south. The Naivasha agreement in 2005 was the best of those attempts because it was the one which stopped the war and laid the groundwork for the sharing of power and wealth and gave the people of the south the right after six years to vote over the fate of the South for the separation or unitywith the north, and the people of the south have chosen the separation. Yet things will not stop at this poin because this separation will have many implications for the two parties.